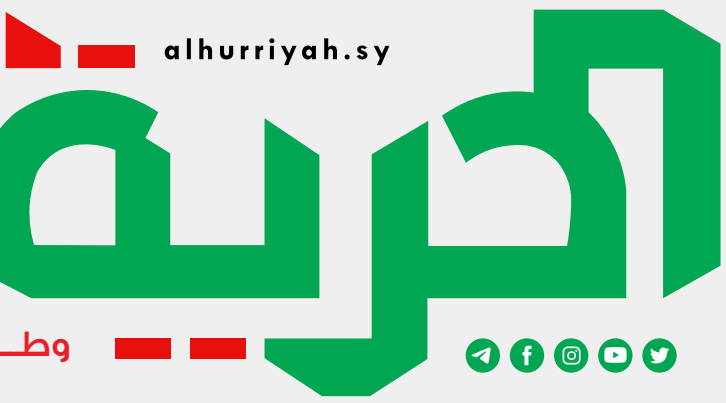
alhurriyah.sy

الحرية

وطـــن الكلمـة

24 صفحة

صحيفـة إلكترونيـــة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع

الأربعـــاء 4 رجـــب 1447 هـ | 24 كانـــون الأول 2025 م | العـــدد 19

من بيئة المخاطر إلى فضاءات الحرية..

التاجر السوري يتنفس الصعداء بإلغاء «قيصر»

11 |

العملة الجديدة في ميزان التوقيت الاقتصادي ..

كيف يسهم حذف الأصفار بتعزيز كفاءة النظام المصرفي؟

3 |

هل تعود حلب عاصمة النسيج السوري؟

2 |

قرار وقف استيراد عدد من المنتجات الزراعية يحفز القطاع والصناعات المرتبطة به

10 |

▪ اقتصـــاد 7 |

إعفاء المنشآت المدمرة من الضرائب يحفز الاستثمار في المناطق المتضررة

▪ تحقيقات 21 |

المخدرات في سوريا..

جهود جبارة للداخلية لتأمين سلامة المجتمع والمواطن

بصراحة

آفاق جديدة

سامي عيسى

إلـغـاء قـانـون "قيصر" لـم يكن فقط فرصة ذهبية، بـل نقطة تحول مصيرية انتظرها الاقتصاد السوري لسنوات عدة، حملت الكثير من المعاناة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وغيره..

لذا نتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني زيادة كبيرة في حجم وعدد المستثمرين العرب والأجـانـب، الذين سيتوجهون إلى سوريا للاستفادة من الفرص المتاحة اليوم..

هذا الارتفاع في الاستثمارات سيؤدي إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة الإنتاج، ما يعزز قدرة المنتج السوري على المنافسة في الأسواق الخارجية.

دون تجاهل ما يحققه على مستوى قـطـاع الـتـصـديـر، الأمـر الـذي يـعـزز من قـدرة المنتج السوري على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيـادة الإيـرادات الوطنية وتحسين الميزان التجاري، وانعكاس ذلـك بصورة مباشرة على استيعاب قـوى العمالة الـوافـدة الـى سـوق العمل، وخـاصـة فـي القطاع الصناعي وقطاع الإعمار، ما يساهم في خفض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة، هذا الارتفاع في فرص العمل سيؤدي بطبيعة الحال إلـى زيـادة الدخل القومي والفردي.

ثمة مساحة واسعة من التفاؤل يتركها قرار إلغاء قيصر في الأوسـاط الاقتصادية تـجـاه مستقبل الاقـتـصـاد الـسـوري بعد رفع العقوبات، وخاصة أن هذه الخطوة ستشكل دفعة قوية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

وهذا التفاؤل يشكل مساحة واسعة تسمح بـعـودة جـزء كبير مـن الـكـفـاءات الـسـوريـة، مـا يمهد الطريق أمـام تدفق الاسـتـثـمـارات العربية والأجنبية، وإقامة مشاريع تنموية مستدامة، وخـاصـة أن البيئة الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية بـاتـت أكـثـر جاذبية بفضل الاستقرار وتوفر حرية المعاملات المالية الخارجية، وحركة الاستيراد والتصدير فضلا عن التشريعات الحكومية المحفزة.

أمـام كـل ذلـك نستطيع التوقع أن سورية ستشهد نمواً اقتصادياً ملحوظاً، وارتـفـاعـاً فـي الـدخـل القومي والـفـردي، مع انخفاض معدلات الفقر، خاصة بعد استعادة منطقة الجزيرة الغنية بالموارد النفطية والزراعية، إلى جانب الإرادة الصلبة للشعب السوري في العمل والإنتاج من أجل تحقيق الازدهار والتقدم للبلاد.

والذي يدلل على ذلك أن العام القادم سنشهد حالات قطف ثمار ما أنجز خلال الـعـام الأول مـن التحرير، ومـن الانفتاح الاقتصادي السوري الذي يتزايد يوماً بعد آخـر، بفضل مناخ الأعمال الأكثر تشجيعاً، والأنظمة والتشريعات الواضحة، وتوفر كوادر بشرية مؤهلة ومدربة.

وبالنهاية معظمنا يرى أن الغاء قانون قيصر ورفـع العقوبات يشكل خطوة أساسية في إعادة إحياء الاقتصاد السوري، لكن نجاحه يتطلب تنفيذ مجموعة من المراسيم الإضافية التي تركز على العدالة الضريبية، حماية الإنـتـاج المحلي، دعم الصادرات، وتسهيل الاستثمار، وإن تبني هذه الإجراءات سيعزز من سيولة الاقتصاد، ويعيد حيوية القطاع الإنتاجي، ويضع سوريا على مسار النمو المستدام

هل تعود حلب عاصمة النسيج السوري؟

رؤية اقتصادية للتعافي والمنافسة

الحرية رشا عيسى

لم تكن الصناعات النسيجية في حلب مجرد نشاط اقتصادي عابر، بل شكّلت لعقود طويلة هوية المدينة الصناعية ومحركاً رئيسياً للتصدير والتشغيل في سوريا، فمن معامل الغزل والنسيج إلى ورش الأقمشة والألبسة، كانت حلب اسماً حاضراً بقوة في الأسـواق الإقليمية والدولية، غير أن الحرب وما خلّفته من دمار في البنية التحتية، وانقطاع سلاسل التوريد، وتراجع الاستثمارات، دفعت هذا القطاع إلى حافة التراجع وفقدان تنافسيته.

وفي ظل متغيرات اقتصادية محلية وإقليمية متسارعة، يبرز سؤال محوري: هل يمكن للصناعات النسيجية في حلب أن تستعيد موقعها الريادي؟

الإجابة لا تكمن في العودة إلى نماذج الإنتاج القديمة، بل في تبني رؤية اقتصادية جديدة تقوم على الابتكار، والجودة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحويل التحديات الراهنة إلى فرص لإعادة بناء قطاع نسيجي أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

استراتيجية وطنية متكاملة

وتقوم هذه الاستراتيجية كما يحددها خبير الأعمال ومستشار غرفة صناعة حلب الدكتور سعد بساطة على تقديم حوافز مالية وجمركية، وتسهيلات ضريبية مدروسة، تشجّع الصناعيين على إعـادة تشغيل معاملهم أو توسيع استثماراتهم، كما يشكّل دعم البحث والتطوير عاملاً حاسماً لابتكار منتجات جديدة تتماشى مع متطلبات السوق العالمية، إلى جانب توفير تمويل مخصص لتعويض الخسائر أو تحديث الآلات المتقادمة التي تعيق الإنتاجية.

رأس المال البشري حجر الزاوية في النهوض الصناعي

لا يمكن للصناعة النسيجية أن تستعيد عافيتها دون كوادر بشرية مؤهلة، ويؤكد الدكتور بساطة لـ"الحرية" ضرورة التركيز على تأهيل العمالة المتخصصة من خلال برامج تدريبية منهجية في المعاهد الفنية والمدارس المهنية.

إن الاستثمار في التعليم والتدريب المتخصص في مجالات الغزل والنسيج والتصميم الصناعي يساهم في خلق عمالة ماهرة قـادرة على رفع جودة الإنتاج، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج السوري في الأسواق الإقليمية والعالمية.

من السوق المحلية إلى العالمية

تمثل محدودية التسويق وضعف قنوات التصدير أحد أبرز التحديات التي تواجه الصناعات النسيجية السورية، ومن هنا تبرز أهمية تطوير استراتيجيات تسويق حديثة تعتمد على المشاركة في المعارض الدولية والمحلية، وتفعيل المنصات الإلكترونية للوصول إلى أسواق جديدة.

كما أن دعم الشركات في عمليات التصدير، وتسليط الضوء على المزايا التنافسية للمنتجات السورية – مثل الجودة المقبولة والأسعار المناسبة – يمكن أن يسهم في استعادة الثقة بالعلامة النسيجية السورية.

البنية التحتية شرط للاستدامة..

يشير الدكتور بساطة إلى أن أي صناعة لا يمكن أن تنمو دون بنية تحتية داعمة، ويشمل ذلك تأمين الطاقة والمياه بأسعار معقولة، وتحسين شبكات النقل واللوجستيات، وينعكس تطوير هذه العناصر مباشرة على خفض تكاليف الإنتاج، وتسريع دورة التصنيع، وتحسين القدرة على الوفاء بطلبات السوق في الوقت المناسب.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص..

يؤكد الدكتور بساطة أن التعاون المؤسسي بين الحكومة والـقـطـاع الـخـاص يعد مـن أهـم محركات إنـعـاش الصناعة النسيجية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشكيل لجان مشتركة تتابع تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة، وتعالج العقبات التي تواجه الصناعيين، وتضمن توجيه الدعم الحكومي بشكل فعّال يخدم أهداف التنمية الصناعية.

سلاح المنافسة الحقيقي..

في ظل المنافسة الشديدة، لا سيما من المنتجات التركية، يصبح التركيز على الجودة عاملاً حاسماً، فتبني معايير الجودة العالمية، وتحسين تقنيات الإنتاج، يعززان ثقة المستهلك المحلي والدولي بالمنتج السوري، كما أن الابتكار في التصميم وتنوع المنتجات يتيح للصناعة السورية تمييز نفسها عن المنافسين، بدلاً من الاكتفاء بالمنافسة السعرية فقط.

المنافسة التركية تحدٍ أم فرصة؟

تتمتع تركيا بصناعة نسيج متطورة وأسعار تنافسية، ما يشكّل ضغطاً على السوق السورية، إلا أن الصناعي السوري يستطيع مواجهة هذه المنافسة كما يوضح الدكتور بساطة و عبر:

الابتكار والجودة: تقديم منتجات متجددة تواكب الموضة العالمية.

التسويق الفعّال: استثمار التسويق الرقمي وبناء هوية قوية لمنتج "صنع في سوريا".

التعاون المحلي: تنسيق الجهود بين الصناعيين لتعزيز الحضور الجماعي في الأسواق.

الدعم الحكومي: توسيع نطاق الحوافز المالية والفنية.

آفاق التعاون السوري– التركي

على الرغم من حدة المنافسة، يفتح الواقع الإقليمي الباب أمـام فـرص تعاون محتملة مع الصناعيين الأتـراك، سـواء عبر تبادل الخبرات أو الاستفادة من التقنيات الحديثة المستخدمة في الصناعة النسيجية، بما يساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية للصناعة السورية.

طريق العودة إلى الريادة

يلخص الدكتور بساطة حديثه بالقول: إن عودة الصناعات النسيجية في حلب وسوريا إلى موقعها الريادي ليست أمراً مستحيلاً، بل تتطلب رؤية اقتصادية واضحة، واستراتيجيات مدروسة، تقوم على الجودة والابتكار والشراكة الفعّالة، ومع توافر الإرادة الحكومية، وتعاون القطاع الخاص، والاستثمار في الإنسان والبنية التحتية، يمكن للنسيج السوري أن يتجاوز تحديات المنافسة الدولية، ويستعيد حضوره القوي في الأسواق العالمية.

كيف يسـهم حذف أصفار العملة في تعزيـز كفاءة النظام المصرفي والتحول الرقمي؟

الحرية - لوريس عمران

يبرز التوجه نحو إعادة تقييم المظهر الإسمي للعملة الوطنية عبر حذف صفرين من قيمتها، كأحد أكثر الملفات الاقتصادية إثارة للجدل في الأوساط المالية والشعبية، وتأتي هذه الخطوة في سياق رغبة السلطات النقدية في معالجة التشوهات الحسابية التي أفرزتها سنوات من التضخم المتراكم، والتي أدت إلى تضخم الكتلة النقدية المتداولة وصعوبة التعامل بالأرقام الكبيرة في السجلات المحاسبية والأنظمة المصرفية.

المفهوم التقني والغاية التنظيمية

وفقاً للرؤية التحليلية التي طرحها الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور حسام عيسى خليلو، فإن هذا الإجراء يندرج ضمن العمليات "المحاسبية البحتة" التي لا تمس الجوهر الاقتصادي للعملة بقدر ما تستهدف تبسيط التداول اليومي ، مبيناً أن حذف الأصفار يسهم بشكل مباشر في خفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بطباعة ونقل وتخزين الفئات الورقية الكبيرة، كما ينسجم مع التوجهات المعاصرة نحو التحول الرقمي، حيث تصبح الأنظمة البرمجية للدفع الإلكتروني أكثر كفاءة وسلاسة عند التعامل مع وحدات نقدية ذات قيم إسمية منخفضة وواضحة.

العلاقة بين الشكل الإسمي والقوة الشرائية

وأكـد خليلو لصحيفة " الحرية " أن من الأخطاء الشائعة في الفهم الشعبي ربط عدد الأصفار بالقوة الشرائية للعملة، وهـو ما ينفيه المنطق الاقتصادي الرصين، مضيفاً أن قيمة العملة تظل انعكاساً لمعدلات الإنتاج المحلي الإجمالي، وحجم الاحتياطيات الأجنبية، ومستوى الاستقرار السياسي والمالي ، لافتاً إلى أن تجريد العملة من بعض أصفارها لا يعني بالضرورة تحسناً في مستوى المعيشة أو انخفاضاً في أسعار السلع، بل هو "مرآة" جديدة لواقع قديم ، أيضاً يكمن الخطر في أن غياب السياسات المالية الانضباطية التي تسيطر على العجز وتكبح جماح التضخم قد يؤدي إلى ارتداد الأصفار المحذوفة مجدداً في فترة زمنية وجيزة، ما يفقد الإجراء قيمته وهيبته النقدية.

شروط النجاح وإدارة المرحلة الانتقالية

ولفت الخبير الاقتصادي " خليلو"إلى أن نجاح هذا التحول النقدي يتوقف على توقيت التنفيذ ومـدى ترافقه مع حزمة الإصلاحات الهيكلية الشاملة، مبيناً أن التطبيق في ظل استقرار نسبي لسعر الصرف يمنح الخطوة مصداقية لدى الفاعلين الاقتصاديين والجمهور، ورأى أن النجاح الفعلي يتطلب وجود رقابة صارمة على الأسواق خلال الفترة الانتقالية لمنع "التضخم النفسي" أو استغلال عمليات تقريب الكسور لرفع الأسعار بشكل غير مبرر.

العملة الجديدة في ميزان التوقيت الاقتصادي..

خبير يضـع إطـار متكامل لنجاح اسـتبدال العملة

الحرية – آلاء هشام عقدة

يرى الخبير الاقتصادي وعضو جمعية المحللين الماليين د. فراس حداد أن مقاربة مصرف سوريا المركزي في عدم التسرع بتحديد مـوعـد لإطـلاق العملة المحلية الجديدة وحصرها مباشرة به ، تُعدّ مقاربة منطقية ومنسجمة مع متطلبات المرحلة، فالتأجيل إلى ما بعد رفع العقوبات وبدء النتائج الإيجابية لها أتاح بيئة أكثر ملاءمة لنجاح أي إجـراء نـقـدي، خاصة مـع عـودة قنوات التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية الدولية، بما يسهم في إعادة دمج الاقتصاد السوري ضمن الأنظمة الاقتصادية والمالية العالمية من جهة، ويُهيئ الأداة النقدية لدعم مستويات النمو الإنتاجي التي تتطلبها مرحلة إعادة الإعمار من جهة أخرى.

إصلاح اقتصادي ومالي

ويؤكد حداد أن استبدال العملة لا ينبغي التعامل معه كإجراء شكلي أو كهدف بحد ذاتـه، بل كجزء من مسار إصـلاح اقتصادي ومالي متكامل، يهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يُعدّ التوقيت عنصرًا حاسـمًا، لا سيما بعد فـتـرة طويلة من معدلات تضخم مرتفعة ومتراكمة سابقة ، لتتراجع بشكل ملموس خلال عام 2025 من مستويات تجاوزت 100% إلى نحو 15% وفق الأرقـام الأولية الصادرة عن مصرف سوريا المركزي والذي يُعدّ مؤشرًا إيجابيًا مهمًا، لان استبدال العملة في ذروة التضخم سبق أن كان له نتائج سلبية في العديد من تجارب الدول حول العالم.

ومـع ذلـك فتراجع معدلات التضخم لا يكفي بمفرده للمضي بطرح العملة الجديدة ما لم يُستكمل بإجراءات مرافقة.

ومن أبرز التحديات التي ينبغي معالجتها قبل أي عملية استبدال للعملة، كمشكلة الكتل النقدية الـمـوجـودة خـارج القطاع المصرفي، والتي نتجت عن سنوات طويلة من تمويل عجز الموازنة عبر الإصدار غير المشروط ضمن منظومة الفساد للنظام البائد.

مـا يجعل معالجة هـذه المشكلة ضرورية لضمان نجاح الاستبدال ومنع تحوّل الكتلة النقدية خارج المصارف إلى عامل ضغط أو مضاربة على العملة الجديدة.

ضمان توفر السيولة الكافية

وفـي هـذا الإطـار، يـشـدد حـداد على ضرورة ضمان توفر السيولة الكافية داخل المصارف خلال مرحلة الاستبدال، بما يطمئن المتعاملين ويعزز الثقة بالإجراءات المتخذة، إلـى جـانـب إعـادة تأهيل البنية التقنية للمصارف وربط العملية بمنظومة مدفوعات إلكترونية قوية.

ويؤكد حداد أن تنفيذ الاستبدال جزئيًا عبر المحافظ الإلكترونية ووسائل الدفع الرقمية من شأنه أن يحدّ من الاعتماد على النقد الـورقـي، ويُحسّن القدرة على تتبع الكتلة النقدية، ويرفع من كفاءة أدوات السياسة النقدية لاحقًا.

وهنا تبرز أهمية البدء بتفعيل أدوات السياسة النقدية، ولا سيما جذب الاستثمارات قصيرة الأجل وطرح أذونات الخزينة، لما لها من دور أساسي في التدخل في السوق والتحكم بحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومع وجود احتياطي من الذهب، يُعوَّل أيضًا على أن تُدعَم هذه الأدوات بودائع أجنبية من الـدول الشقيقة والصديقة، بما يمنح المصرف المركزي هامشًا أوسـع لـلإدارة النقدية في المرحلة التالية.

ويخلص حداد إلى أن استبدال العملة، في حال تنفيذه ضمن هذا الإطار المتكامل، يمكن أن يشكّل عامل استقرار ودعم لمسار الإصـلاح الاقـتـصـادي، ويسهم فـي ضبط معدلات التضخم، ويُساعد على الوصول إلى معدلات النمو المطلوبة لتحسين مستويات الدخل في الفترات القادمة.

الحرية
العـدد 19 | السـنة الأولى | الأربعـاء 24 كانـون الأول 2025 م

المشاريع الأسرية.. حل تنموي لتحسين الواقع المعيشي في الأرياف وتوسيعها رهن توفير هذه الشروط..!

الحرية – رحاب الإبراهيم

تشكل المشاريع الأسرية رغم غياب معظم الأدوات الداعمة ومقومات الانطلاق والاستمرارية، وخاصة الدعم المالي، حلاً تنموياً مناسباً لإيجاد مصدر دخل يؤمن متطلبات المعيشة في ظل واقع معيشي واقتصادي قاسٍ على معظم العائلات وخاصة الريفية، التي توجهت ضمن قدرات مادية محدودة إلى إنشاء مشاريع متناهية الصغر يغلب عليها الطابع الزراعي، على نحو يمكنها من الاستمرارية وتطوير الإنتاجية حسب المتاح.

تتفاوت وتتنوع المشاريع الأسرية في أرياف حماة، بين المشاريع الزراعية والتجارية المتناهية الصغر والصغيرة، وإن كانت الزراعية الغالبة بحكم طبيعة مدينة حماة الزراعية، وقلة الموارد المالية وضعف فرص التمويل، بحيث تعتمد العائلات في أرياف حماة على تأسيس مشاريع متناهية الصغر ضمن البيوت أو المساحات المحيطة بها لتوفير احتياجات المعيشة اليومية بالحد الأدنى.

عقبة التمويل

تتحدث أميرة سلوم من ريف حماة الغربي عن مشروعها لتجفيف التين ضمن منزلها باعتبار أن قريتها والقرى المجاورة تشتهر بأشجار التين، بقولها: بدأنا بهذا المشروع منذ سنوات، بقصد تأمين مصادر دخل لتأمين احتياجات المعيشة، واليوم كبر المشروع وأصبح يشغل عـدداً من العاملين الذين يعيلون عدداً من العائلات، وهذا أمر هام يسهم بشكل أو بآخر في دعم المشاريع الأسرية وتوسيعها حينما يجد الأهالي نتائج مرضية تنعكس بالإيجاب على معيشتهم وحياتهم".

وتؤكد وجود صعوبات كثيرة أهمها عقبة التمويل إذ كانت هناك نية للتوسع والتسويق على نطاق أكبر، متمنية وجود منظمات أو مصارف داعمة للمشاريع الأسرية عبر منح قروض بفوائد ميسرة دون تكبيل أصحابها بضمانات لا يقدرعلى تأمينها.

وهو ما يؤكده الشاب عمار حسن، الذي بدأ مشروعاً أسرياً لتصنيع الأجبان والألبان بالتعاون مع والدته، عبر جمع الحليب من القرية والقرى المحيطة ويصنع منه أجباناً وألباناً بطرق يدوية باعتباره لا يملك قدرة مادية حالياً على شراء آلات متخصصة، ليشدد على ضـرورة إطلاق قروض تساعد الشباب على تأسيس مشاريع أسرية تؤمن مستقبلاً جيداً لهم بعيداً عن الوظيفة براتبها المحدود.

إدارة الاقتصاد الأسري

"الحرية" تواصلت مع الخبير التنموي أكرم عفيف لسؤاله بحكم خبرته، وهو المسؤول عن مبادرة المشاريع الأسرية عن الأدوات المطلوبة لإنجاح المشاريع الأسرية، وتوسيع نطاقها في ظل الحاجة الماسة إلى تعزيز هذا الفكر الاقتصادي، بدل استمرار التركيز على التوظيف بشقه الخاص والعام وطرق دعمها، حيث بين عفيف أنه عملياً لا يوجد ما يسمى دعم المشاريع الأسـرية، وإنما إدارة الاقتصاد الأسري، فالأسر السورية هي أسر منتجة، والمهمة هنا تقتضي تحويل هذا الإنتاج إلى منتج نافع مطابق للمواصفة ويروج في السوق الداخلية والخارجية.

وهذا يحتاج إلى ضخ طاقات المجتمع المحلي واستثماره، لأن كثيراً من الأسر حالياً بـدون عمل أو ذات دخل منخفض، مبيناً أنه عند توسيعها تسهم في تشغيل اليد العاملة، علماً أن يوجد الكثير من هذه المشاريع كزراعة الفطر المحاري وتفريط الفـول وتجفيف التين وغيـرها، وهـذه المشاريع تكاليفها بسيطة لكن يمكن مساعدتها بقروض صغيرة من دون فوائد.

وأضاف عفيف إنه بالإمكان إنشاء كل يوم مشروعاً متناهي الصغر أو صغيراً، فحينما نقول اقتصاد أسري، يعني اقتصاداً ينتج في الأسرة نفسها، كصنع المخللات، حيث يمكن تدريب وتجهيز وتحسين النوعية وصولاً إلى منتج منافس في أسواق داخلية وخارجية، وخاصة أن المنتج الأسري ينتج داخل البيت ولا يكلف مبالغ طائلة، موضحاً أنه عند الرغبة في زيادة كميات الإنتاج وتكبير المشروع يحتاج ذلك إلى نوع من الدعم، على أن يتم مع اختيار التوقيت المناسب للتصنيع بحيث يتم ذلك حينما يكون المنتج الأولي رخيص السعر ليحول الفارق إلى جيوب المصنع والمستهلك عبر إنتاج سلعة تحقق ربح منطقي للمنتج وتباع بسعر جيد للمستهلك.

المأسسة..اللبنة الأولى

ويشـدد الخبير التنموي عفيف على أن إدارة موارد الاقتصاد الأسري جزء منها الدعم المادي وإدارة التسويق وضبط الجودة وتحسينها، وهذا كله عملية تنظيمية تحتاج إلـى مأسسة، ومجرد مأسسة المشاريع الأسرية الصغيرة سنضع اللبنة الأولى في بناء الدولة السورية من خلال زج طاقات وأفـكـار وإبـداع وعلوم جميع السوريين، وهذا هو هدف مبادرة المشاريع الأسرية، التي تعمل وفـق مبدأ الـهـرم المقلوب، فهنا المجتمع يخطط والإدارات والقيادات ينفذون، مشيراً إلـى أن الطموح بتحقيق هذا الهدف والانطلاق بثقة نحو إنجازه بكل السبل الممكنة على نحو ينعكس على تطوير والنهوض بالاقتصاد الأسري، وجعل الأسر تفكر خارج الصندوق والتحول إلى أسر منتجة تنهض بالمجتمع المحلي والاقتصاد السوري عموماً.

ارتفـاع في عـدد شهادات المنشأ الصـادرة عن غرفـة تجارة وصناعة درعا

الحرية – عمار الصبح

أظهرت المؤشرات الاقتصادية لغرفة تجارة وصناعة درعا، تحسناً ملحوظاً في أداء النشاط الاقتصادي خلال العام 2025 مقارنة بما كانت عليه سابقاً، سواء في أرقام شهادات المنشأ الممنوحة وحجم الـصـادرات، أو في أعـداد التجار والصناعيين المسجلين في الغرفة. وكشفت بيانات الغرفة والتي أطلعت عليها "الحرية"، زيادة في عدد شهادات المنشأ الممنوحة لتصدير بضائع وسلع، حيث تضاعف عددها ليصل إلى ما يقارب 700 شهادة منشأ خلال العام الجاري بالمقارنة مع 110 شهادات فقط في العام الماضي.

وأشارت أرقام الغرفة، إلى أن الصادرات شملت (أدوية بيطرية وألبسة وعدداً صناعية خاصة بالمطاعم، ومقطورات سيارات النقل) إضافة للخضار والفواكه والكرتون وغيرها.

وأظهرت البيانات ارتفاعاً واضحاً في عدد السجلات التجارية الممنوحة ما بين مؤسسات وأفـراد، حيث بلغ عدد المسجلين الجدد في الغرفة خلال العام الجاري 873 مسجلاً، مقارنة مع 165 فقط في العام الماضي، ليرتفع العدد الإجمالي للمسجلين في الغرفة إلى 1739 ما بين مؤسسات وأفراد وبمختلف النشاطات الاقتصادية، مع ملاحظة دخول نشاطات جديدة إلى الأسـواق، مثل شركات التطبيقات الإلكترونية والرقمية ومنصات التسويق الإلكتروني والدعاية والإعلان الرقمي.

بدوره أكد رئيس مجلس إدارة الغرفة نشأت الرفاعي، أن القطاع الاقتصادي في المحافظة شهد خلال العام الأول الـذي أعقب التحرير حالة من التعافي التدريجي بفعل جملة من المحفزات، فالسوق لم تعد حكراً على فئة معينة كما كان في عهد النظام البائد، بل أصبحت سوقاً حرة تتيح للمستثمرين والصناعيين والتجار العمل في مختلف المجالات، وهذ ما ساهم في إيجاد بيئة تنافسية انعكست على جودة المنتج وخفض سعره.

وأضاف: "تبسيط الإجراءات ومنح التسهيلات مثل الإعفاء من رسوم الآلات المستوردة للمنشآت الصناعية الجديدة، وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية، كل ذلك ترك أثراً إيجابياً لجهة التشجيع على إنشاء الاستثمارات الصناعية في مجالات مختلفة"، بالإضافة لسهولة حركة نقل البضائع والأموال وتنقل الأشخاص بين المحافظات.

وأشار الرفاعي إلى أن إلغاء قانون قيصر، يشكل نقطة تحول تاريخية في تاريخ البلاد، من شأنها أن تفتح الباب أمام تدفق الاستثمارات لدعم الاقتصاد الوطني، مجدداً دعوته للمستثمرين من أبناء المحافظة المقيمين في الداخل والخارج، لإقامة استثمارات لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

بسبب هروب الخبرات.. القطاع الصناعي الأكثر تضرراً من تدهور سوق العمل السورية

الحرية – مركزان الخليل

القطاع الصناعي هو الأكثر تضرراً من تدهور سوق العمل في سوريا وهروب الخبرات، "الحرية تحاول إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه الصناعيين، وتأثيرها على الإنتاجية، ومناقشة أهمية التعليم التقني والتدريب في تحسين سوق العمل.

يوضح الصناعي لؤي نحلاوي خلال حديثه لـ"الحرية" أن الصناعيين هم الأكثر ضرراً، والأكثر مطالبة في تصحيح هذه الظاهرة، لم يتركوا باباً إلا طرقوه في السابق واليوم، وحتى مستقبلاً، سواء على المستوى الرسمي والحكومي، أم خلال اللقاءات الأهلية والصناعية النوعية وغيرها.

أهمية التعليم التقني والتدريب

يؤكد نحلاوي على أهمية التعليم التقني بالنسبة للصناعة السورية والاستثمارات الواردة قريباً، ويراها فرصة كبيرة لدعم سوق العمل باليد الخبيرة، والمنتجة بطاقات أكبر، مع التأكيد على أهمية المراكز التدريبية وحيويتها، وخاصة أنهم كصناعيين، بحاجة إلى كوادر مدربة ومؤهلة.

دور المراكز التدريبية

من جانب آخر أوضح نحلاوي أن الغرفة في مسيرة عملها، كانت تعمل على موضوع المراكز التدريبية الممولة من منظمات خارجية

وحتى محلية، تم البدء بافتتاح أول فرع في عدرا الصناعية، أملاً أن يتم إنشاء أكثر من مركز تدريب، وفي كل منطقة صناعية، أو مدينة صناعية معني بأكثر من اختصاص، خراطة وتسويق وإدارة الأعمال، ومحاسبة وتكاليف وبالخياطة أيضاً، بحيث يشمل الكثير من الأصناف، وقطاعات صناعية تحتاجها المصانع.

بوابة عبور

ما تقدم من رأي لا يمثل فقط أهل الكار الصناعي، بل كل القطاعات المنتجة، بما فيها الخدمات وغيرها، لذلك نجد موضوع الخبرة والكفاءة أصبحت معاناة للجميع، وهذه بحاجة إلى معالجة جذرية، تبدأ بتوفير البنى التحتية المساعدة من رأس مال وخدمات، والأهم مراكز ومعاهد تدريبية، تكون الممول الكبير، والداعم للقطاعات المنتجة، بالكوادر المؤهلة لقيادة العمل.

دور التعليم المهني

ضمن هذا السياق يرى الخبير التنموي الدكتور "وائل الحسن" أن التعليم التقني والمهني، يشكلان بوابة رئيسية لسد الفجوة في سوق العمل، وذلك من خلال إعادة بناء رأس المال البشري، فالتعليم المهني يُعد أداة استراتيجية لإعادة بناء القوى العاملة بعد سنوات من النزاع، وخاصة في القطاعات الحيوية كالصناعة، البناء، والصحة، والربط بين التعليم وسوق العمل أيضاً، البرامج المهنية تزوّد الشباب بمهارات عملية مباشرة، ما يقلل الفجوة بين الدراسة والتوظيف.

المرونة والتكيف

ويؤكد " الحسن" أن التعليم المهني قادر على مواكبة التغيرات السريعة في السوق المحلي، ويعزز ريادة الأعمال، والابتكار في ظل محدودية الموارد، أما فيما يتعلق بدور المراكز التدريبية من التلقين إلى التمكين، فهي تعمل ضمن منظومة تأهيل مباشر للمهن الصناعية، المراكز التدريبية في المناطق الصناعية، يمكن أن تُصمم برامج مخصصة حسب احتياجات كل منطقة، مثل الكهرباء، الميكانيك، التمديدات، وصيانة المعدات وغيرها.

شراكات مع القطاع الخاص

ولتفعيل ذلك، لا بد من تحقيق شراكات مع القطاع الخاص، من خلال التعاون مع المصانع والشركات يضمن تدريباً عملياً، وتوظيفاً مباشراً للخريجين، وتحديث المناهج والمدربين، ولا بد من إعادة تأهيل الكوادر التدريبية، وتحديث المناهج لتواكب التكنولوجيا الحديثة، وخاصة بعد فقدان الكثير من الخبرات بسبب الهجرة.

المؤسسة العامة للصناعات الهندسية

تضيف شركة جديدة.. وتزيح الغبار عن خطوط الإنتاج

الحرية – محمد زكريا

منذ سنوات طويلة.. وأوجاع المؤسسات الصناعية الحكومية تتشابه فيما بينها، وفي كثير من المطارح، ولعل أبرزها كثرة الشركات المتوقفة والمتعثرة، حتى إن التشابه قائم في الأعمال الإدارية والمالية والحسابية، ولعل الأمثلة حاضرة في هذا الجانب ومنها بناء الحسابات المالية لتلك المؤسسات، يتم دون الاعتماد على نقطة التعادل والتي هي أساسا ميزان الربح والخسارة في المعادلات الحسابية، ومنه فالنتائج الحسابية والإنتاجية وحتى أعمال الصيانة هي متقاربة بعض الشيء فيما بينها، ولكن بعد التحرير تسعى هذه المؤسسات إلى نفض الغبار عن خطوط إنتاجها والبدء بمرحلة جديدة تضمن عودة شركات هذه المؤسسات إلى العمل من جديد، فالمؤسسة العامة للصناعات الهندسية سعت إلى تعزيز حضورها ودورها خلال العام الحالي، فعملت على إعادة ترتيب بيتها الداخلي لجهة تصفية العقود القديمة، وإعادة تنظيم العمالة، إضافة إلى إعادة تشغيل الشركات المتوقفة، مع إحداث شركات جديدة تلبي احتياجات السوق بكفاءة أعلى.

وحسب التقرير الصادر عن المؤسسة، فإنه تم تصفية بعض العقود القديمة، ومنها تخفيض عقد توريد مادة المغنزيت في شركة حديد حماه، وتم أيضاً فسخ عقد آلة الجدل في شركة كابلات دمشق، مع متابعة العقود غير المصفاة، ومنها عقود شركة بردى كتوريد النواعم للشركة المتحدة – عقود تشغيل الغير. وأشار التقرير إلى أنه تم طرح بعض الشركات للاستثمار، حيث تمت إعادة وضع دفاتر الشروط الفنية، والمالية لطرح عدد من الشركات للاستثمار ومنها "بردى – التحويلية الآليات الزراعية – الحديدية – البطاريات – الكبريت".

تشغيل بعض الشركات

وأوضح التقرير إلى أن المؤسسة عملت على إعادة تشغيل بعض الشركات، منها شركة كابلات دمشق، حيث تمت إعادة تشغيل خطوط إنتاجها، مع تنفيذ عقود تشغيل للغير، كما تمت إعادة تشغيل الشركة العامة للإنشاءات المعدنية، حيث تم تجهيز وتأهيل بعض خطوطها الإنتاجية، مع تنفيذ أعمال صيانة، شملت أعمال صيانة لمحافظة دمشق "صيانة مضخات مؤسسة المياه – وتنفيذ أعمال خزان التخمير في شركة سكر حمص".

العمالة

وبخصوص العمالة، لفت التقرير إلى أنه تمت معالجة وضع العمالة الفائضة وإعادة توزيعها بين الشركات التابعة، وإلزام المستثمرين الجدد بالاحتفاظ بنسبة من العمال الحاليين خصوصاً العمالة الفنية، وتخصيص جزء من العمال لأعمال الحراسة والصيانة في الشركات المتوقفة، مع تأسيس وحدة تدريب وتأهيل للعمالة الفائضة.

قيد التشغيل

ونوه التقرير بأن المؤسسة تعمل على دخول بعض الشركات إلى الإنتاج وهي قيد التشغيل منها الشركة العامة لكابلات حلب، حيث تم تأهيل وصيانة خطوط الإنتاج فيها بالتوازي مع استقطاب المواد الأولية، وتم بيع مخزونها لمصلحة شركة كهرباء حلب، وتشغيل قسم من الخطوط بعد صيانته، ومتابعة تأهيل وإصلاح باقي الخطوط بشكل تدريجي، وصيانة جزء من الآلات، ومتابعة تأهيل المتبقي بالإضافة إلى بيع المخازين المتوافرة بشكل كامل.

كما إن الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية "حديد حماة" هي من الشركات قيد التشغيل، حيث إن الشركة متوقفة حالياً عن العمل، وإعادة تشغيل المعمل لفترة تجريبية بهدف التأهيل والتحضير للاستثمار وتنفيذ أعمال صيانة للآليات ومعمل الصهر كجزء من خطة إعادة التأهيل. كما أن التقرير أشار إلى أن المؤسسة حققت عوائد مالية مهمة من بيع المواد المخزنة والمواد الأولية.

شركة جديدة

مع الإشارة إلى أن المؤسسة أحدثت شركة جديدة تحت مسمى "الوحدة الهندسية"، حيث تم تأسيس الشركة عبر ضم الوحدة الاقتصادية التابعة للشركة العامة لصناعة وتسويق الاسمنت ومواد البناء وتتضمن مهامها تلبية السوق المحلية بقطع الغيار وتنفيذ أعمال الصيانة لجميع خطوط الإنتاج وتقديم خدمات الخراطة والحدادة.

هل تشكل الشركات القابضة مخرجاً واقعياً للاقتصاد السوري؟

الحرية – وديع فايز الشماس

فـي ظـل واحـــدة مـن أعـقـد الـمـراحـل الاقتصادية التي تمر بها سوريا منذ عقود، يعود الجدل مجددًا حول الشركات القابضة كصيغة تنظيمية واستثمارية قـادرة على تحريك رؤوس الأمـوال الراكدة وإعـادة بناء الثقة بالاستثمار المؤسسي.

مفهوم الشركات القابضة

هي أداة اقتصادية وتجارية متقدمة، تتمثل بشركات أو كيانات تجارية هدفها الأساسي امتلاك وإدارة أسهم ، أو حصص بشركات أخرى بدلاً من إنتاج سلع وخدمات بشكل مـباشـر ، وتسيطر عـلـى قـراراتـهـا وتوجهاتها الإستراتيجية ، وبـذلـك تنوع استثماراتها وتقلل المخاطر التي تتعرض لها، وقد تمارس التشغيل مباشرة وتسمى بهذه الحالة الشركات المختلطة .

وهنا يشير الخبير الاقتصادي مروان زغيب إلى أن الحاجة السورية لهذا النموذج تنبع من؛ غياب الكيانات الاستثمارية الكبرى القادرة على إدارة مشاريع متعددة ، و تشتت رأس المال المحلي بين مشاريع صغيرة غير مترابطة, وارتـفـاع مستوى المخاطر الـذي لا يحتمله المستثمر الفرد ، و اقتصاد مُنهك واستثمار متردد.

فالاقتصاد الـسـوري يعاني من ضعف السيولة النقدية في السوق المحلية، و– تآكل القدرة الشرائية وانكماش الطلب، إضافة إلى سيطرة المشاريع الصغيرة غير القابلة للتوسع، وغياب التمويل طويل الأجل، وفي هذا السياق، يرى زغيب أن"الاقتصاد السوري لم يعد يحتمل نماذج الاستثمار الفردي أو العائلي التقليدي، بل يحتاج إلى كيانات قادرة على امتصاص الصدمات" .

هل تعتمد الشركات القابضة على رأس المال الخارجي فقط؟

يفنّد الخبير الاقـتـصـادي "زغـيـب " هذا الاعـتـقـاد الـسـائـد، مـوضـحًـا أن الـشـركـات القابضة يمكن أن تقوم على رؤوس أموال محلية لرجال أعمال داخل البلاد ، و مدّخرات السوريين في الخارج الراغبين بالاستثمار الآمن، و شراكات بين القطاع الخاص والمؤسسات المحلية ، وأمـوال غير منتجة فـي العقار والتجارة القصيرة الأجل ، مؤكداً أن المسألة ليست فـي مـصـدر الـمـال، بـل فـي طريقة تنظيمه وإدارته" .

القابضة المحلية: خيار تنموي لا سياسي

وهـنـا علينا أن نـحـذّر مـن الارتـهـان غير المدروس لرأس المال الخارجي، ويؤكد زغيب أن الشركات القابضة المحلية تتميز بـ: فهم أعمق لخصوصية السوق السورية ، و ارتباط مباشر بالمجتمع المحلي ، مع التزام أكبر بالاستقرار الاقتصادي طويل الأجل ، و قدرة أعلى على تحقيق تنمية متوازنة.

الفائدة الحقيقية للشركات القابضة على الاقتصاد السوري؟

وبحسب زغيب يمكننا أن نعدد الفوائد المتوقعة على مستويات متعددة منها الاقـتـصـادي ، كتحريك رأس الـمـال الراكد وتحويله إلـى استثمار منتج ، و تحسين كفاءة توزيع الموارد ، و تقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي ، أما اجتماعيًا فتساعد على خلق فرص عمل مستقرة، و رفع مستوى الحوكمة والإدارة ، و الحدّ من الفوضى الاستثمارية.

أمـا فـي مجال إعـادة الإعـمـار فتساعد الشركات القابضة على إدارة مشاريع كبيرة دون تفتيت ، وضـبـط العلاقة بين الـدولـة والمستثمر ، و منع الاحتكار الفردي، ويؤكد زغيب أن "القضية ليست في حجم الأموال، بل في شكل التنظيم" .

المخاطر المحتملة وكيفية ضبطها

بالرغم من الإيجابيات المتعددة إلّا أنّ الخبير الاقتصادي يشير إلى مخاطر حقيقية، أبرزها: تحوّل الشركات القابضة إلى أدوات احتكار، و ضعف الشفافية المالية ، وغياب الرقابة الفعالة ، والحد من هذه المخاطر يتطلب تشريعًا واضحًا ينظم عمل الشركات القابضة، و قوانين منافسة صارمة ، مع إلزامية الإفـصـاح المالي ، ورقـابـة مستقلة وفعالة.

الشركات القابضة ليست حـلًا سحريًا، لكنها تمثل فرصة اقتصادية واقعية في حال إدماجها ضمن رؤية وطنية شاملة لإعادة بناء الاقتصاد السوري.

القطاع الخاص القاطرة الحقيقية لنمو الاقتصاد الوطني

الحرية – منال الشرع

تمثل شـركـات القطاع الـخـاص المحرك الرئيسي والمحوري للاقتصاد في أي دولة حديثة و دورها يتجاوز مجرد تحقيق الأرباح ليشمل مسؤوليات وطنية كبرى مثل خلق فرص العمل، تحفيز الابتكار، وزيادة الإيرادات العامة، ما يضعها في قلب عملية التنمية المستدامة.

خلق فرص العمل

وفي هذا الصدد بين الخبير الاقتصادي محمود المحمد في تصريح لصحيفة "الحرية "على أن الدور الأبرز للقطاع الخاص يتمثل في قدرته الهائلة على خلق فرص العمل ، حيث تقوم الشركات الخاصة بتوظيف أعداد كبيرة من الأفـراد، ما يساهم بشكل مباشر في خفض معدلات البطالة وزيادة الدخل المتاح للمواطنين، وهو ما ينعكس إيجاباً على القوة الشرائية والحياة الكريمة للأسر .

وأضاف الخبير الاقتصادي أن القطاع الخاص هو المسؤول الأول عن دفع النمو الاقتصادي، فمن خلال الاستثمار المستمر في مشاريع جديدة، وتوسيع نطاق الأعمال القائمة، وتقديم سلع وخدمات مبتكرة، تساهم هذه الشركات في زيادة حجم النشاط الاقتصادي بشكل عام.

محفز رئيسي للابتكار والتطوير

في بيئة الأعمال شديدة التنافسية، يعتبر الابتكار مفتاح البقاء والنمو، وحسب المحمد، فإن الشركات الخاصة تسعى دائماً إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة واستخدام أحدث التقنيات، وهـذا السباق نحو التميز يـؤدي حتماً إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية على مستوى الاقتصاد ككل .

تلبية احتياجات المستهلك

وأشار المحمد إلى أن مرونة القطاع الخاص تجعله الأكثر قدرة على تلبية احتياجات المستهلكين المتغيرة، حيث توفر الشركات الخاصة مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع والخدمات التي تلبي مختلف الأذواق والمتطلبات، الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في تحسين مستوى معيشة المواطنين.

تعبئة الاستثمارات الخاصة

تعتبر الاستثمارات الخاصة بمثابة الوقود الذي يحرك الاقتصاد، ويوضح المحمد أن القطاع الخاص يقوم بتوجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع الواعدة التي تحقق عوائد مجزية، ما يضمن استمرارية تدفق الاستثمارات التي تعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي المستدام .

زيادة الإيرادات الضريبية

لا يقتصر دور القطاع الخاص على النمو فقط، بل يمتد لدعم الدولة، فمن خلال دفع الضرائب المستحقة، تساهم الشركات الخاصة في زيادة الإيـرادات الضريبية للحكومة، هذه الإيرادات تمكن الدولة من تمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية وتقديم الخدمات العامة الأساسية للمواطنين مثل التعليم والصحة.

تعزيز المنافسة

يخلق وجود عدد كبير من الشركات الخاصة بيئة تنافسية صحية، هـذه المنافسة، كما يـرى المحمد، تجبر جميع الشركات على تحسين أدائها وتقديم منتجات وخدمات أفضل بأسعار تنافسية كما تساهم هذه الشركات في تطوير صناعات بأكملها ونقل التقنيات الحديثة، ما يعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على النمو والمنافسة عالمياً .

تحقيق التنمية

واختتم المحمد تصريحه بالتأكيد على أهمية التكامل بين القطاعين، قائلاً: يمكن للشركات الخاصة أن تدخل في شراكات استراتيجية مع القطاع العام، وهو نموذج أثبت نجاحه عالميا في تطوير البنية التحتية الضخمة وتحسين الخدمات العامة، ما يساهم في تحقيق استقرار اقتصادي شامل ومستدام .

المشروعات الصغيرة والمتوسطة..

محرك الاقتصاد السوري نحو التعافي والنمو المستدام

الحرية – منال الشرع

أكد الخبير المالي والمصرفي الدكتور عبد الله قزاز أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد السوري، مشيراً إلى أنها تسهم بنسبة تصل إلى 62% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف 55% من القوى العاملة.

وأوضح قزاز بحديثه لصحيفة "الحرية" أن هذه المشروعات، التي تدعم 86% من الصادرات غير الحكومية، تُعد قاطرة رئيسية للابتكار والنمو، خاصة في مرحلة ما بعد رفع العقوبات، حيث تفتح آفاقاً واسعة لتوفير فرص عمل مستدامة للشباب وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

إعادة هيكلة وتصنيف لدعم النمو

ويوضح قزاز أنه في خطوة تهدف إلى تنظيم القطاع، قامت حكومة النظام البائد في عام 2022 بتحديث معايير تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقد تم تقسيمها إلى أربعة قطاعات رئيسية: الصناعي، الزراعي، الخدمي، والسياحي، بالاعتماد على ثلاثة معايير أساسية هي عدد العمال، حجم المبيعات السنوية، والموجودات الثابتة.

على سبيل المثال، في القطاع الزراعي، يُعرَّف المشروع بأنه متناهي الصغر إذا كان يشغل من 1 إلى 5 عمال وبحجم مبيعات أقل من 20 مليون ليرة سورية، بينما يُصنف صغيراً إذا كان يضم من 6 إلى 20 عاملاً ومبيعاته تتراوح بين 20 و200 مليون ليرة، أما المشروع المتوسط فيشغل من 21 إلى 100 عامل وتتراوح مبيعاته بين 200 مليون و2 مليار ليرة سورية. ويكشف هذا التصنيف عن هيمنة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي شكلت حوالي 97% من إجمالي المشروعات في عام 2010، رغم التحديات المتمثلة في انتشار المشاريع غير المرخصة ضمن اقتصاد الظل.

آليات التمويل

وحسب قزاز تتعدد طرق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، حيث يقدم مصرف التوفير قروضاً تصل إلى 50 مليون ليرة سورية بفائدة 13% ولمدة سداد تتراوح بين 5 و10 سنوات، بضمانات عقارية أو كفالات، بدوره، يدعم المصرف التجاري مشاريع محددة كمعامل النسيج والألبان بفوائد مخفضة تصل إلى 11%، كما يوفر مصرف الوطنية للتمويل الأصغر قروضاً تتراوح بين 5 و18 مليون ليرة بفائدة 16%، موجهة بشكل خاص لصغار التجار والحرفيين.

ورغم هذه المبادرات، تواجه المشروعات عقبات تنظيمية وتمويلية كبيرة، أبرزها غياب استراتيجية وطنية موحدة، وشح السيولة، وارتفاع أسعار الفائدة، كما أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة والضمانات العقارية الصارمة تحد من قدرة الكثيرين على الوصول إلى التمويل اللازم، ما يفاقم من حجم اقتصاد الظل الذي يُقدر بنحو 50% من القطاع الخاص.

توصيات لتعزيز الدور الاقتصادي

لتحويل هذه المشروعات إلى محرك نمو حقيقي، يوصي الدكتور قزاز بتبسيط إجراءات التسجيل ووضع استراتيجية وطنية متكاملة تركز على التدريب والاستشارات، وشدد على ضرورة اعتماد آليات تمويل مبتكرة تعتمد على قوة الفكرة وجدواها الاقتصادية بدلاً من الضمانات التقليدية، كما دعا إلى دعم مصارف التمويل الأصغر بالسيولة من المصرف المركزي وتطوير الخدمات الإلكترونية لتقليل مخاطر التعثر، بالإضافة إلى تفعيل دور الحاضنات المحلية وغرف التجارة في تقديم الحوافز.

فرص واعدة في مرحلة إعادة الإعمار

ويشير قزاز إلى أن سوريا تشهد حالياً طلباً متزايداً على أنشطة المشروعات الصغيرة، خاصة في قطاعات الغذاء، الزراعة، والتجارة الإلكترونية، مدفوعة باحتياجات إعادة الإعمار والوعي الاستهلاكي المتغير، وتتميز هذه الأنشطة بربحيتها السريعة ورأس مالها المنخفض، ما يجعلها خياراً مثالياً في ظل الظروف الراهنة.

ومن أبرز الأنشطة الواعدة:

-تجارة المواد الغذائية الأساسية: طلب دائم وربح مستقر بتكلفة منخفضة.

-مطاعم الوجبات السريعة: إيرادات يومية عالية وحاجة لمساحة ومعدات أساسية.

-صناعة الأثاث المنزلي: طلب كبير مدفوع بأعمال الترميم والبناء.

-تربية الدواجن والنحل: إنتاج البيض والعسل بتكلفة منخفضة وطلب محلي وتصديري مرتفع.

-التجارة الإلكترونية: بيع الحرف اليدوية والملابس عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع إمكانية التصدير.

-الطاقة الشمسية: تركيب وصيانة أنظمة الطاقة البديلة لتلبية الطلب المتزايد.

ويختتم قزاز بالقول: أكثر من عقد من غياب الاستثمارات الحقيقية، يفتح التحرر الاقتصادي واعتماد نهج السوق الحرة الباب أمام فرص واسعة، مؤكداً أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مدعومة بالاستثمارات الخارجية، ستشكل الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد سوري قوي ومستدام، قادر على تحقيق التعافي والازدهار.

إعفاء المنشآت المدمرة من الضرائب يحفز الاستثمار في المناطق المتضررة

الحرية– مايا حرفوش

أكد الخبير الاقتصادي الدكتور إيهاب اسمندر أن فكرة إعفاء المنشآت المدمرة من الضرائب هي خطوة بحد ذاتها تبدو مفيدة، وتعطي انطباعاً لقطاع الأعمال أن الحكومة تقف إلى جانبه وتراعي أوضاعه في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

واعتبر اسمندر أن حجم الفائدة من إعفاء المنشآت من الضرائب سيكون مرتبطاً بمدى مراعاتها التوازن بين دعم إعادة الإعمار والحفاظ على الموارد العامة، مع آليات رقابية تمنع الإساءة، وتضمن تحفيز إعادة الإعمار الحقيقية.

أي إن تخفيف العبء على قطاع الأعمال السوري في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، ومساعدة الشركات على النهوض بعد الدمار بما يحفز الاستثمار في المناطق المتضررة، كل ذلك يصب في دعم جهود إعادة بناء سوريا اقتصادياً واجتماعياً.

ولم يخف اسمندر أن موضوع إعفاء المنشآت المدمرة من الضرائب له العديد من المحاذير منها (حاجة الدولة للإيرادات الضريبية، صعوبة تحديد المعايير العادلة للإعفاء، مخاطر الاستغلال غير المشروع للإعفاء).

ولإقرار المنفعة المطلوبة من قرار إعفاء تلك المنشآت لا بد من (ربط أي إعفاءات بضوابط تضمن إعادة الإعمار الفعلية، أهمية التنسيق مع برامج المساعدات الإنسانية والإنمائية، وضع نظام شفاف لإدارة هذه الإعفاءات)،

أي إننا لا نستطيع القول إن الإعفاء من الضرائب للمنشآت المدمرة بحد ذاته شيء إيجابي ولا هو شيء سلبي، إلا من خلال وضعه في إطار الضوابط المنهجية التي أشرنا إليها.

الحرية
العـدد 19 | السـنة الأولى | الأربعـاء 24 كانـون الأول 2025 م

بين وفرة بالسلع وقلق المصانع.. الانفتاح الاقتصادي ليس تهديداً شرط ضبط المستوردات

الحرية – نهلة أبو تك

لم يكن الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للسوريين مجرّد تحوّل في السياسات، بل تجربة معيشية يومية انعكست مباشرة على السوق، فجأة امتلأت الرفوف بسلع غابت طويلاً، وتعددت الخيارات، وتراجع الشعور بالندرة ، بالنسبة للمواطن المُنهك، بدا المشهد وكأنه استعادة جزئية لحياة طبيعية افتقدها سنوات.

لكن خلف هذا الارتياح الاستهلاكي، يتشكّل قلق أعمق لا يظهر في واجهات المحال، بل في المصانع وورش الإنتاج، حيث تُطرح أسئلة تتجاوز السعر والجودة إلى مصير العمل والإنتاج الوطني.

هشاشة كامنة

من منظور اجتماعي، لا يمكن التقليل من أثر وفرة السلع على المزاج العام، فالمستهلك السوري الذي عاش سنوات طويلة تحت ضغط الغلاء والخيارات المحدودة، وجد في الانفتاح متنفساً نفسياً قبل أن يكون اقتصادياً، إلا أن هذا التحرر السريع يخفي مفارقة خطيرة: سوق مفتوحة في اقتصاد لم يتعافَ إنتاجياً بعد.

اقتصاديون يـرون أن المجتمعات المنهكة غالبًا ما تستقبل الانفتاح باندفاع استهلاكي، في وقت تكون فيه قاعدتها الإنتاجية الأضعف، ما يهدد بتحويل السوق إلى مستورد دائم بدل أن يكون مولّدًا للعمل.

الصناعة أمام اختبار غير متكافئ

في هذا السياق، يعبّر الصناعيون السوريون عن قلقهم من منافسة غير متوازنة مع منتجات أجنبية منخفضة الكلفة، ومدعومة في بلدانها الأصلية، تدخل إلى سوق يعاني أصلاً من ارتفاع كلف الطاقة، التمويل، والنقل.

الصناعي وعضو غرفة تجارة اللاذقية حسن أندرون يؤكد أن الانفتاح ليس المشكلة بحد ذاته، بل غياب أدوات الحماية والتنظيم، ويقول للحرية: الانفتاح يمكن أن يكون فرصة حقيقية للمنتج الوطني إذا ترافق مع تنظيم السوق ودعم الصناعة عملياً، اليوم المستهلك بدأ يميّز بين السعر والجودة والضمان، لكن من دون تخفيف كلف الإنـتـاج وتسهيل التراخيص وتحديث خطوط الإنتاج، ستبقى المنافسة غير عادلة.

حديث اندرون يعكس مخاوف شريحة صناعية ترى في الانفتاح اختباراً قاسياً لقدرتها على الصمود بعد سنوات من الاستنزاف.

خطر حقيقي

الخبير الاقتصادي خالد الخالدي يذهب أبعد من توصيف المشهد، معتبراً أن الخطر لا يكمن في الانفتاح، بل في دخوله إلى سوق غير منظم، ويشرح:الانفتاح الاقتصادي ليس تهديداً بطبيعته، لكنه يصبح خطراً عندما يغيب ضبط المستوردات، وتضعف مكافحة التهريب، ولا تُمنح الصناعة المحلية أدوات المنافسة العادلة، حينها تتحول السوق إلى مساحة استهلاك لا إنتاج.ويشير الخالدي إلى أن غياب السياسات المرافقة يحمّل المجتمع كلفة مزدوجة: تراجع فرص العمل محلياً، وزيادة الاعتماد على الخارج.

قطاعات قادرة محاصرة

ورغم الصورة القلقة، لا تزال قطاعات صناعية سورية تمتلك قـدرة تنافسية حقيقية، مثل الألبسة والنسيج، الموبيليا، وبعض الصناعات الغذائية، هذه القطاعات التي بنت سمعتها على الجودة والخبرة، تواجه اليوم تحدياً مختلفاً: كيف تنافس في سوق مفتوحة بكلف إنتاج أعلى ودعم أقل؟

ومع تحوّل تدريجي في وعي المستهلك نحو الجودة وخدمة ما بعد البيع، يرى اقتصاديون أن الفرصة ما زالت قائمة لإعـادة الاعتبار للمنتج المحلي، شـرط أن تتحول المنافسة إلى أداة تطوير لا أداة إقصاء.

اقتصاد السوق أم اقتصاد العمل؟

يختصر الخالدي المشهد بما يسميه معادلة الانفتاح المنظم ، حيث لا يكون السؤال هل ننفتح أم لا، بل كيف نحمي العمل والإنتاج في سوق مفتوحة، ويؤكد أن المنافسة العادلة تتطلب: ضبط نوعية المستوردات ومواصفاتها، ومكافحة التهريب وإعادة التوازن للسوق ، مع تخفيف كلف الطاقة والتمويل، ودعم تحديث خطوط الإنتاج ، إضافة الى تقديم حوافز ضريبية وقروض ميسّرة ،وتحفيز التصدير بدل الاكتفاء بالاستهلاك.

بين رفوف ممتلئة ومصانع قلقة، يقف الاقتصاد السوري عند مفترق طرق اجتماعي واقتصادي، فالانفتاح إن لم يكن مـداراً بسياسات تحمي العمل قبل الاستهلاك، قد يمنح السوق فرحاً مؤقتاً على حساب إنتاج طويل الأمد، أما إذا أحسن تنظيمه، فقد يتحول إلى فرصة نـادرة لإعـادة بناء الثقة بالمنتج المحلي، لا بوصفه خياراً وطنياً فقط، بل خيار اقتصادي قابل للحياة.

وزير النقـل يبحث مستجدات مشروع المنصة الرقمية لتنظيم نقل البضائع

الحرية - محمد زكريا

بحث وزيـر النقل خـلال اجتماع موسّع في مبنى الوزارة مستجدات العمل في مشروع المنصة الرقمية لتنظيم نـقـل الـبـضـائـع، ومـراحـل الـتـقـدم المحققة ضمن خطتي الإعـداد والتنفيذ، بحضور معاون الـوزيـر، ومـديـريـة نـقـل الـبـضـائـع، ومستشارة الـوزيـر لشؤون التحول الرقمي، ومديرية المعلوماتية.

وأكد الوزير في مستهل الاجتماع أن توجيهات الوزارة السابقة المتعلقة بـإطـلاق المنصة الرقمية مـا زالـت قائمة وتشكل الإطار الناظم للعمل، مشدداً على أهمية الالتزام بالمسار الفني والمؤسساتي المعتمد، لما لهذا المشروع من دور محوري في تطوير قطاع نقل البضائع وتحسين كفاءته التشغيلية وتعزيز الشفافية وتنظيم البيانات على المستوى الوطني.

وتناول الاجتماع نتائج المرحلة الأولى من المشروع، ولا سيما طلب المعلومات (RFI)، حيث أشار إلى الإقبال الـواسـع من الجهات المتخصصة، إذ بلغ عـدد الـشـركـات المتقدمة 26 شركة من دول متعددة، تمثل شركات تقنية متخصصة بالحلول الرقمية، وشـركـات لوجستية، إلى جانب شركات استثمارية وتحالفات استراتيجية، مـا يعكس الاهتمام الكبير بالمشروع وأهميته الإقليمية.

وجـرى التأكيد خـلال الاجتماع على أن هذه المرحلة تشكّل قاعدة أسـاسـيـة لـلانـتـقـال إلـى الـمـراحـل الـلاحـقـة، بما يتيح لـلـوزارة تقييم الإمكانات الفنية والتقنية المتوفرة في السوق، واختيار الشريك الأنسب لتنفيذ وتشغيل المنصة الرقمية وفق أعلى المعايير.

وفي ختام الاجتماع، شدد وزير النقل على التوجه للاستفادة من الدعم الفني المتخصص، وتشكيل لجان مختصة تضم كوادر من الوزارة ، وخبراء فنيين واستشاريين ، تتولى مهام التقييم الفني والاقتصادي، وإعـداد دفـاتـر الـشـروط والـشـروط المرجعية، مؤكداً أن الهدف النهائي يتمثل فـي إطـلاق منصة وطنية متكاملة تسهم في تنظيم نقل البضائع وتطويره بما يخدم الاقتصاد الوطني.

لضبط الأسواق ومعالجة المخالفة بفاعلية أكبر..

«تموين ريف دمشق» تـوزع الدوريـات لقطاعات رقابية

الحرية – سامي عيسى

أوضح مدير التجارة الداخلية بريف دمشق عبد السلام خالد خلال تقييمه للأداء الرقابي منذ بدء التحرير حتى تاريخه، في تصريح لـ"الحرية" مجموعة من القضايا تتعلق بالرقابة على الأسواق في ظل تنوع مصادر السلع والخدمات وتحرير الأسعار، والآليات التي تدعم الجهاز الرقابي، والسلع الرئيسية التي تأثرت بانخفاض أسعار المحروقات، والتوجهات المستقبلية لضبط الأسـواق والأسعار.

وأوضـح خالد أن العمل مستمر لتفعيل أكثر لدور الرقابة التموينية، حيث تم توزيع الدوريات على قطاعات تغطي مناطق المحافظة لمتابعة الفعاليات والمنتجات الموجودة بالأسواق، حيث تم التركيز على تداول الفواتير ومتابعتها حتى المصدر، كما تم تشكيل فريق توعية وإرشـاد لتلافي المخالفات من قبل الفعاليات، وخاصة الجديدة منها، ويتم سحب عينات من الماركات الجديدة بـالأسـواق للتأكد من مطابقتها للمواصفات ومتابعة مصدرها.

وتعمل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريـف دمشق على متابعة الأسـواق بشكل يومي ومنظم، بما يـتـلاءم مـع واقـع تـنـوع مـصـادر السلع والخدمات وتحرير الأسعار، وتعتمد الرقابة على الجولات الميدانية المستمرة، والتأكد من الالتزام بإعلان الأسعار، وتداول الفواتير، ومطابقة السلع للمواصفات، بما يضمن حماية المستهلك ومنع أي حـالات استغلال أو تلاعب، وحتى الغش بالبضاعة ذاتها.

الآلية الصحيحة للمراقبة

يتم دعـم الجهاز الرقابي من خـلال تعزيز انتشار الدوريات التموينية، ورفع كفاءة العناصر الرقابية، وتحليل الكلف الحقيقية للسلع والخدمات، إضافة إلى التفاعل السريع مع شكاوى المواطنين، والتنسيق مع الجهات المعنية، بما يسهم في فرض رقابة نوعية فعالة وتحقيق الاستقرار السعري.

انخفاض المحروقات والسلع المتأثرة بها

أدى انخفاض أسعار المحروقات إلـى خفض أجور النقل والتصنيع بالنسبة للمواد الأولية المحلية، كما أدى إلى انخفاض أجور النقل بالنسبة للمواد المستوردة، ما انعكس على تراجع تكاليف الإنتاج وأسعار بعض السلع في الأسواق، وتتم مراقبة هذه السلع من خلال جولات ميدانية لدوريات حماية المستهلك على الأسواق والمحلات لمتابعة الأسعار، والتدقيق على الفواتير للتأكد من مطابقتها مع الأسعار الرسمية.

خطط لضبط الأسواق والأسعار مستقبلاً

كما يرى مدير التجارة الداخلية بريف دمشق أن العمل الرقابي مستمر على مدار الساعة، حيث تستمر الدوريات الرقابية بالانتشار في الأسواق، وتغطي مختلف مناطق المحافظة بشكل يومي، مع تكثيف الحملات الرقابية، والتدقيق على الأسعار وإعلانها، والفواتير المتداولة، وتسيير دوريات مسائية في الأسواق الرئيسية، إضافة إلى معالجة الشكاوى الواردة بشكل يومي واستقبالها على مدار 24 ساعة.

حيث بلغ عدد المخالفات المنظمة منذ صدور قرار خفض أسعار المحروقات 1470 ضبطاً تموينياً، منها 425 مخالفة جسيمة، كما بلغ عدد الإحالات إلى القضاء المختص 62 إحالة، وعدد الإغلاقات الإدارية 54 إغلاقاً، فيما بلغت القيمة الإجمالية للتغريمات 310865 دولاراً.

أما فيما يتعلق بعدد الضبوط المنظمة منذ بداية عام 2025 فقد بلغ 5556 ضبطاً تموينياً، منها 788 مخالفة جسيمة. وأبـرز المخالفات: تتعلق بحيازة مـواد فاسدة وغير صالحة للاستهلاك البشري، وحقن الفروج بالماء لزيادة الوزن، والذبح خارج المسالخ، والغش في اللحوم، واستخدام اللحوم البائتة ونتر الفروج، والغش في نوع السمن المستخدم بصناعة الحلويات، والتدليس ببطاقة البيان.

جهـود مسـتمرة لتحسين معايير الجـودة في قطاع الألبان والأجبان باللاذقية

الحرية – آلاء هشام عقدة

تعمل مديرية الصناعة في محافظة اللاذقية على مراقبة وتحسين الأداء في معامل الألبان والأجبان، ويشمل هذا العمل التأكد من تطبيق معايير الجودة والسلامة الغذائية، مع التركيز على تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية.

وفـي تصريح لـ"الحرية"، أوضـح مدير مديرية الصناعة في اللاذقية المهندس عبد الرزاق سالم، أن المديرية تسعى من خلال جولاتها الميدانية إلى متابعة واقع الإنتاج في معامل الألبان والأجبان، لضمان التزام جميع المعامل بالمعايير الصحية والغذائية الصارمة، وذلك من خلال متابعة وتقييم ظروف العمل في المنشآت الصناعية، كما أكد على أهمية الرقابة الصناعية المستمرة لضبط المخالفات إذا وجدت، حفاظاً على صحة وسلامة المستهلك.

وأضاف سالم أن هذه الجولات تشمل أيضاً الاستماع إلى التحديات التي يواجهها الصناعيون ومقترحاتهم لتطوير القطاع، وهو ما يسهم في تعزيز التنسيق والتعاون بين مديرية الصناعة ومـديـريـات الصحة والتموين، لافتاً إلى أن المديرية تعمل على وضع خطة شاملة لتغطية جميع المعامل المرخصة، بالإضافـة إلـى معالجة وضع المنشآت غير المرخصة، مع التركيز على تسوية أوضاعها القانونية أو إيقافها إذا كانت تشكل تهديداً للصحة العامة.

وفي سياق متصل، بيّن سالم أن عدد معامل الألـبـان والأجـبـان فـي محافظة اللاذقية يقدر بحوالي 10 معامل صناعية، بينما تقدم معملان جديدان للحصول على السجل الصناعي في مرحلة ما بعد التحرير.

التحديات الـتـي تـواجـه قـطـاع الألـبـان والأجبان

أوضـح سالم أن مـن أبـرز التحديات التي يعانيها قطاع الألـبـان والأجـبـان هـو ارتفاع تكاليف تشغيل الطاقة (الكهرباء والوقود)، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الأولية مثل الحليب والتغليف، نقص العمالة المؤهلة والمتخصصة، وكـذلـك ضعف قـدرة بعض المعامل على تسويق منتجاتها خارج حدود المحافظة.

وأكـد سـالـم أن مـديـرية الصناعة تبذل جهوداً كبيرة لحل هذه المشكلات، بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية بهدف تحسين البنية التحتية للمناطق الصناعية، وتشمل هذه الجهود تقديم التسهيلات اللازمة لاستيراد أو شـراء مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى العمل على تذليل العقبات أمام الصناعيين بهدف دعم استدامة هذه الصناعة المهمة.

تواصل مديرية الصناعة في اللاذقية جهودها لتطوير قطاع الألبان والأجبان، مع التركيز على تحسين مستوى الإنتاج وجودته بما يتماشى مع احتياجات السوق المحلية وحماية صحة المواطنين.

الحرية
العـدد 19 | السـنة الأولى | الأربعـاء 24 كانـون الأول 2025 م

قرار وقف استيراد عدد من المنتجات الزراعية يحفز القطاع والصناعات المرتبطة به

الحرية – زهير المحمد

أكـد الخبير الاقـتـصادي الدكتور إيهاب اسمندر بأن القرار رقم /3/ لعام 2025 الذي أصدرته اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير والذي يتعلق بوقف استيراد عدد من المنتجات الزراعية خلال شهر كانون الثاني/ لعام 2026، هدفه دعم المنتج المحلي في سوريا، ويأتي في إطار سياسات تعزيز الأمن الغذائي وتنمية القطاع الزراعي.

مؤكداً أنّ مثل هذه القرارات تُتخذ عادةً لتحفيز الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز الاقتصاد الوطني.

التأثيرات الإيجابية المحتملة

وفيما يتعلق بالتأثيرات الإيجابية المحتملة من القرار، أوضح اسمندر أن له نواحيّ إيجابية عدة:

-تحفيز القطاع الزراعي السوري والصناعات المرتبطة به، وبالتالي إيجاد المزيد من فرص العمل في هذا القطاع.

-تشجيع المزارعين والمنتجين السوريين على زيادة الإنتاج وتحسين جودته.

-تقليل الطلب على الـدولار الأمريكي وبالتالي تخفيف الضغط على الليرة السورية من خلال تخفيض المستوردات.

وأضـاف د. اسمندر: مع ذلـك، نجاح مثل هـذه السياسات يعتمد على عوامل عـدة ، منها:

-مدى جاهزية القطاع الزراعي السوري لسد الفجوة في السوق.

-مدى توافر البنية التحتية والتقنيات اللازمة لزيادة الإنتاج.

-مدى ضمان استقرار الأسـعـار وحماية المستهلك من أي ارتفاعات محتملة.

لكن مثل هذا القرار كونه ذا صفة حمائية يُفضل أن يكون مؤقتاً لتحقيق أهدافه دون آثـار سلبية قـدر الإمكان على الأسـواق أو المستهلكين، لكن لضمان فعالية القرار بشكل إيجابي هناك حاجة لتنسيق دائم بين الجهات المعنية ومراقبة نتائجه باستمرار.

بعد كســر العزلة.. الانتقــال نحو اقتصاد الســوق في سوريا بين الفرصة والتحدي

الحرية – آلاء هشام عقدة

تتجه سوريا اليوم نحو تحرير الاقتصاد، والانتقال من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق التنافسي الحر على قاعدة "دعـه يعمل دعـه يمر". هـذا التحول لا يمثل مجرد تغيير إداري، بل يحمل معه فرصًا للمواطنين للمشاركة المباشرة في ملكية الشركات عبر الأسهم، ما يوسع قاعدة الملكية الخاصة ويعزز إمكانيات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

الدكتور ذو الفقار عبود أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية، أكد في حديث لـ "الحرية " أن الخصخصة تقدم فوائد متعددة، لكن نجاحها يرتبط بوجود إطار اقتصادي واجتماعي يضمن حماية الفئات الهشة وتأمين الخدمات الأساسية لها.

فوائد الانتقال نحو اقتصاد السوق...

وتتضح فوائد الانتقال نحو اقتصاد السوق في عدة محاور رئيسية منها :

زيـادة الكفاءة والإنتاجية: المنافسة تحفز القطاع الخاص على تحسين استخدام الموارد وتقليل الهدر، ما يؤدي إلى رفع الأداء التشغيلي.

تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة: الخصخصة تقلل من الحاجة لدعم الشركات غير الفعالة، ما يوفر موارد مالية يمكن توجيهها لدعم مشاريع أخـرى أو تمويل الخدمات الأساسية.

جـذب الاسـتـثـمـارات: بيئة الـسـوق المفتوحة تشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الانخراط في الاقتصاد، ما يفتح فرصًا جديدة للابتكار وريادة الأعمال.

تحسين جودة الخدمات: القطاع الخاص أكثر مرونة في تقديم الخدمات، مع إمكانية الابتكار في طرق تقديمها، بما يعزز رضا المواطنين.

توسيع قاعدة الملكية: شراء الأسهم في الشركات المخصخصة يمنح المواطنين فرصًا للمشاركة المباشرة في اقتصاد البلاد وزيادة دخلهم.

الحد من الفساد: الرقابة المباشرة للمساهمين على الشركات تقلل الهدر المالي وتحد من الفساد الإداري.

خلق فـرص عمل جـديـدة: الخصخصة تشجع نمو المشاريع وتوسيع سوق العمل، ما يساهم في خفض معدلات البطالة والفقر.

الخصخصة والأسهم فرص مباشرة للمواطن

وفي قطاع الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة، يمكن للخصخصة أن ترفع جودة الخدمات وتفتح مجالًا للابتكار، شرط ضمان عدم حرمان الفئات الأقل دخلاً من الاستفادة. ويقترح الدكتور عبود إنشاء صندوق دعم للفئات الهشة، يمول من الأموال المحققة نتيجة تخفيض الدعم لقطاعات أثبتت عدم جدواها الاقتصادية.

أمـا فـي الـمـؤسـسـات الـحـكـومـيـة غـيـر المنتجة، فالخصخصة تجعلها أكثر ربحية وتنافسية، ما يقلل الضغط على الخزينة العامة ويزيد من سرعة اتخاذ القرارات الاقتصادية والإنتاجية.

إدراج الشركات المخصخصة في الأسواق المالية يتيح للمواطنين شراء الأسهم والمشاركة في ملكية الشركات، ما يعزز دخل الفرد ويخلق علاقة مباشرة بين نجاح الشركات ومستوى معيشة المجتمع.

التحديات وضرورة الحماية الاجتماعية

على الرغم من الفوائد، يشدد الدكتور عبود على أن الانتقال إلى اقتصاد السوق لا يخلو من المخاطر.. منها احتمال تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء إذا لم تُراعَ الفئات الأشد حاجة، وضرورة وجود إطار تشريعي واضح لتنظيم الـسـوق وحماية المستهلكين، والحاجة إلـى تخطيط اقتصادي محكم لضمان المنافسة العادلة ومنع الاحتكار.

نجاح الخصخصة يعتمد على موازنة دقيقة بين تحرير السوق وحماية المواطنين، لضمان أن تتحول الأسهم والملكية الخاصة إلى أدوات حقيقية للنمو الشامل، لا مجرد نقل للأصول دون أثر اجتماعي ملموس.

يمثل الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق في سوريا فرصة تاريخية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، مع تحسين جودة الخدمات، توسيع قاعدة الملكية للمواطنين، خلق فـرص عمل جديدة، وتحفيز الابتكار، إذا ما أديـرت العملية بحكمة ووضعت سياسات حماية للفئات الأكثر ضعفًا، يمكن لهذا التحول أن يكون خطوة استراتيجية نحو اقتصاد أكثر كفاءة وشمولية واستدامة.

من بيئة المخاطر إلى فضاءات الحرية..

التاجر السوري يتنفس الصعداء بإلغاء قيصر

الحرية – لمى سليمان

كسر إلغاء قانون قيصر قيوداً خانقة عانى منها الاقتصاد السوري لسنوات طويلة واضعاً التاجر السوري في بيئة محفوفة بالألغام ما بين التكاليف المرهقة والسرقة و الإتاوات، والآن يجد التاجر السوري نفسه أمام طريق معبدة للعمل و الاستثمار و التجارة.

هامش أوسع من الحرية

وفيما يخص الأثر الإيجابي لإلغاء قانون قيصر على التاجر السوري يؤكد رئيس غرفة تجارة دمشق عصام الغريواتي أن إلغاء عقوبات "قيصر" شكّل نقطة تحوّل حقيقية في مسار النشاط التجاري السوري، ليس فقط من الناحية الاقتصادية المباشرة، بل أيضاً من حيث استعادة الثقة بالبيئة التجارية في سوريا.

وفي تصريح لـ"الحرية" قال الغريواتي: أصبح بمقدور التاجر السوري اليوم العمل ضمن هامش أوسع من الحرية، سواء في الاستيراد أو التصدير أو التحويلات المالية، بعد سنوات من القيود الخانقة، وسينعكس ذلك بشكل مباشر على انخفاض تكاليف التعامل التجاري، وفتح قنوات جديدة مع أسواق كانت مغلقة، إضافة إلى عودة اهتمام عدد من الشركاء التجاريين الإقليميين والدوليين بالسوق السورية.

كما أن إلغاء القيود المصرفية سيساعد في تنظيم العمليات المالية بشكل قانوني وأكثر شفافية، ما يصب في مصلحة التاجر والاقتصاد الوطني على حدّ سواء.

صعوبات بائدة

ويرى الغريواتي أن التجار السوريين واجهوا خلال السنوات الماضية تحديات غير مسبوقة يمكن وصفها بأنها مرحلة "الصمود الاقتصادي" بكل ما تحمل هذه الكلمة من معانٍ، ومن أبرز هذه الصعوبات : أساليب فساد النظام البائد، والسرقة الممنهجة التي كان يتبعها بما تشكله من عبءٍ كبيرٍ على التاجر الحقيقي.

إضافةً إلى ارتفاع كلف الشحن والتأمين بشكل كبير نتيجة المخاطر والعقوبات، حيث كانت بعض الشحنات تمر عبر عدة دول وبطرق غير مباشرة، ما يضاعف التكلفة ويؤخر وصول البضائع.

ويضاف إلى ما سبق، تعقيدات التحويلات المالية، واضطرار التجار للعمل عبر وسطاء بعمولات مرتفعة، الأمر الذي انعكس على سعر المنتج النهائي وأضعف القدرة التنافسية.

ناهيك بارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي بسبب صعوبة تأمين المواد الأولية والطاقة والقطع الأجنبي.

وقد أسهمت هذه العوامل بجعل التجارة في سوريا عملاً محفوفاً بالمخاطر، ومع ذلك استمر التجار السوريون بالعمل للحفاظ على الحد الأدنى من دوران عجلة الاقتصاد.

خطط التعافي والتأسيس

وأما فيما يخص الخطط المستقبلية التي تلي قيصر فيبين الغريواتي أن غرفة تجارة دمشق تنظر إلى المرحلة الحالية على أنها مرحلة تأسيس حقيقية لتعافي اقتصادي مستدام، لا يقتصر على معالجة آثار المرحلة السابقة، بل يتجه نحو بناء أدوات حديثة تدعم العمل التجاري وتطوره.

مضيفاً: وفي هذا الإطار، أطلقت الغرفة على حزمة من الخدمات النوعية الجديدة التي تهدف إلى رفع كفاءة التاجر والمؤسسة التجارية، ومواكبة التحولات العالمية، من أبرزها:

– إطلاق برنامج متخصص في الذكاء الاصطناعي، يهدف إلى مساعدة التجار والشركات على تحسين إدارة الأعمال، وتحليل الأسواق، واتخاذ القرار التجاري بشكل أكثر دقة.

– إطلاق حاضنة رواد الأعمال لدعم المشاريع الناشئة، واحتضان الأفكار الريادية، وربطها بالخبرات والأسواق، بما يسهم في خلق جيل جديد من رجال الأعمال.

– تنظيم ندوات اقتصادية أسبوعية تناقش القوانين والتشريعات والمستجدات الاقتصادية، وتوفّر مساحة حوار مباشر بين الخبراء والتجار.

ويختم الغريواتي بالقول: غرفة تجارة دمشق مستمرة في أداء دورها كحلقة وصل فاعلة بين القطاع الخاص والجهات الحكومية، والعمل على تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية، بما يضمن تحقيق نهوض اقتصادي حقيقي ينعكس إيجاباً على السوق والمواطن معاً.

اقتصاد بلا قيود وفرص استثمارية غير مسبوقة..

«قيصـر» يسـقط والاقتصـاد السوري يستعيد حريته

الحرية – هناء غانم

أكد الدكتور عامر خربوطلي في حديثه لـ "الحرية " أن انتهاء العقوبات التي أثقلت كاهل الشعب السوري يشكّل محطة تاريخية مفصلية، حيث تدخل سوريا للمرة الأولى في تاريخها الحديث مرحلة خالية من أي عقوبات اقتصادية، بما فيها قانون قيصر الذي كان آخر الجدران التي أعاقت تعافي الاقتصاد الوطني.

وأوضح خربوطلي أن سوريا اليوم تعيش ما يمكن تسميته بـ«اليوم التالي للعقوبات»، وهو يوم جديد يفتح أبواب الاقتصاد السوري على مصراعيها، بعد انقضاء مرحلة الحذر والترقب والتردد التي كانت تعيشها الشركات والمؤسسات الأجنبية، لتصبح البيئة الاقتصادية مهيأة لعقد الاتفاقيات والتفاهمات بشكل مباشر وشفاف، ومن دون الحاجة إلى وسطاء أو مسارات ملتوية، مشيراً الى أن زوال العقوبات أتاح إعادة بناء الهيكل الاقتصادي السليم من دون قيود أو حواجز، ما يجعل سوريا اليوم بيئة جاذبة للاستثمارات في مختلف القطاعات، ولا سيما الاستثمار التجاري والعقاري والسياحي، مؤكداص أن الفرص المتاحة كبيرة وواعدة ولا يعتريها أي قلق.

رؤية اقتصادية حتى 2035

وحول سيناريو المرحلة المقبلة، شدد الدكتور خربوطلي على أن «اليوم التالي» يتطلب استعدادات جدية ومدروسة لمرحلة النهوض الاقتصادي، وفي مقدمتها وضع رؤية اقتصادية مستقبلية لسوريا حتى عام 2035، وصياغة استراتيجية تنموية واضحة المعالم، تقوم على سياسات اقتصادية حديثة تعتمد نهج اقتصاد السوق الحر التنافسي.

تشريعات مرنة

كما أكد الخبير الاقتصادي على أهمية تحديد أولويات العمل ، وتوفير تشريعات وقوانين وأنظمة مالية ونقدية وتجارية واستثمارية واضحة وسهلة ومحفزة، إلى جانب تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال والحد من الروتين والبيروقراطية، وتأهيل الكوادر البشرية، وإعداد خارطة استثمارية شاملة على امتداد الجغرافيا السورية.

وأضاف أن تحسين البنى التحتية، وإجراء تغييرات إدارية وتنظيمية وتكنولوجية، يُعد شرطًا أساسيًا لتهيئة بيئة أعمال قادرة على استيعاب مرحلة إعادة الإعمار والبناء ، علماً أن من يستثمر اليوم يحجز موقعه في صدارة النجاح.

وختم الدكتور خربوطلي تصريحه بالتأكيد على أن أبواب الاقتصاد السوري باتت مفتوحة أمام جميع الراغبين في المشاركة بإعادة بنائه وتطويره، مشددًا على أن الفرص المتاحة اليوم نادرة ومجزية، وأن من يحسن استثمار «اليوم التالي» سيحظى بأسبقية النجاح والعائد المرتفع.

بلا مجاملات

بين الترفيع والتقييم ..!

عمران محفوض

يستحق العاملون في جميع المؤسسات الحكومية ترفيعاً دورياً نهاية العام الجاري مقداره 9% من آخر راتب مقطوع، وذلك بموجب القانون 50 الناظم لشؤون العاملين بالدولة.

ورغم عدم وضوح المعلومة تماماً إن كان الموظفون سيُمنحون هذا الترفيع أو لا، يبقى السؤال مطروحاً على طاولات الجهات المعنية: هل منح الموظفين الترفيع القادم؛ سيشمل الجميع؛ أو أن تسقيف الراتب سيحول _ كما حصل في السنوات الماضية _ دون تحقيق تلك الشمولية ..؟ لدرجة أصبح راتب الموظف الذي عنده سنوات خدمة في الوظيفة العامة نحو عشرين عاماً مساوياً لراتب زميل له قضى في الوظيفة ذاتها أكثر من ثلاثين عاماً، مايتنافى مع الهدف الذي حدده المشرّع حين ضمَّن القانون أعلاه مادة الترفيع الوظيفي الدوري.

اليوم؛ يتوجب على الحكومة الحالية عدم الوقوع في الخطأ السابق ذاته، لناحية جعل الترفيع _ إن تمّ _ لجميع الموظفين دون استثناء، لأنه ..

– يعدّ تحفيزاً مادياً ومعنوياً للموظف يدفعه إلى بذل المزيد من الجهد، والتفاني في تحمّل المسؤولية، وإنجاح المهمة الموكلة إليه.

_ الترفيع هو وسيلة قانونية لعدم الخلط بين درجات الوظيفة العامة، وتالياً هو معيار لتكليف الموظف الذي يتمتع بكفاءة وخبرة جيدة إضافة إلى القدم الوظيفي بمسؤوليات قيادية وإدارية عليا.

– تحسين مستوى معيشة الموظف عبر زيادة راتبه جزئياً كل سنتين نحو 9% ما يفرض عليه الاجتهاد والالتزام اليومي بتعليمات العمل الإداري/ الإنتاجي/ الخدمي في مؤسسته للحصول على النسبة الأعلى من الترفيع.

– الترفيع الوظيفي الدوري يحقق العدالة والمساواة في التعامل مع جميع الموظفين، ويدفعهم إلى طرح الأفكار المبتكرة والمبادرات الريادية لتطوير العمل داخل مؤسساتهم.

وهنا أيضاً يتوجب علينا طرح سؤالين محرجين، الأول، هل فعلياً تُجري إدارات المؤسسات العامة تقييماً مستمراً وموضوعياً لجميع الموظفين خلال المدة الفاصلة بين الترفيعين وبناء على نتائجه يتم وضع درجة لكل موظف تحدد نسبة الترفيع المستحقة له؟ .. والسؤال الثاني المحرج: مَنْ يقيّم مَنْ ..؟.

وفي الإجابة على كلا السؤالين .. لابدّ من التأكيد على أهمية التقييم شرط أن يتم إجراءه بشكل موضوعي وحيادي، لأنه ومع مرور الوقت تتراكم المنافع أو الأضرار التي قد تلحق بشرائح العاملين المشمولين بحيثيات قرار التقييم، ويبقى التطبيق هو الفيصل الأول للحكم على جودة النتائج، وتالياً الوقت، فمع مرور مدة من الزمن على صدور النتائج نعرف أعداد المستفيدين منه، وبعملية حسابية بسيطة نجمع ثمار ما خطّته أيدينا، وحينها لابدّ من التراجع عن الخطأ إذا كانت كفّة الخسارة هي الراجحة، أما إذا كان العكس؛ فعلينا الاستمرار في التطبيق لا سيما إذا كان الربح وفيراً، بل والتفكير ملياً في تطوير الفكرة والبناء عليها.

وعند إجراء التقييم علينا أن ننطلق من مقولة: "مَنْ يعمل يخطئ .."، وأن التقييم لم يكن يوماً من الأيام هدفه الانتقام والتشفي أو الصيد في المياه العكرة، خاصة أن صناعة القرارات والقوانين تمّر عبر مطبخ المؤسسة، والطبّاخ هو فريقٌ متكامل، وليس شخصاً يختصر المؤسسة بذاته، وتالياً إن هذا الفريق معنيّ بإعداد قرار ثانٍ وثالث وحتى رابع وطرحه في حقل الاختبار وبعده على طاولة التقييم للتأكّد من حسن نتائجه ورضا المستفيدين عنه بنسبة قريبة من التامة.

ولا حرج في مشاركة المستفيدين من هذا الإجراء أو ذاك القرار في مناقشات ما قبل الإصدار؛ وبعده يتم إجراء التقييم، لأن التجارب أثبتت أن مشاركة المستفيدين في صياغة القرارات كفيلة بإنضاجها، وتجاوز الكثير من سلبيّاتها، وربما انعدامها أو حصرها في الحدود الدنيا، وتالياً سرعان ما تستطيع المؤسسة المصدّرة للقرارات تصحيح الخلل سواء في النص أو التطبيق، ما يعزز من ثقة المتعاملين معها، ويحسن من موقعها ضمن الهيكل التنظيمي والإداري للدولة.

للمـــرة الأولـــى..

جامعة دمشق تحقق المركز 54 عربياً

الحرية – باديه الونوس

حققت جامعة دمشق إنجازاً تاريخياً، حيث تحتل المركز 54 بين أفضل 60 جامعة عربية للسنة 2025، وذلك للمرة الأولى في تاريخها. ووفق الدكتور مروان الراعي مدير التصنيف في جامعة دمشق أن هذا التقدم المميز من بين أكثر من 1497 جامعة ومركزاً بحثياً في الوطن العربي، يعكس بوضوح الجهود الكبيرة المستمرة التي تبذلها الجامعة في تطوير جودة التعليم والبحث العلمي.

معايير دقيقة

وأضاف د. الراعي لـ"الحرية" قائلاً: يُبنى التصنيف العربي لهذه الجامعات على معايير دقيقة التي تهدف إلى تقييم أداء الجامعات العربية بناءً على مجموعة من المعايير الأساسية. تشمل هذه المعايير:

1. جودة التعليم: يُعد هذا المعيار من أهم المعايير، حيث يتم تقييم جودة البرامج الأكاديمية في جامعة دمشق، المناهج الدراسية، وطرق التدريس المستخدمة في الجامعات.

2. البحث العلمي في جامعة دمشق: يُعطى البحث العلمي أهمية كبيرة في هذا التصنيف، حيث يتم تقييم عدد الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، وتأثيرها في المجتمع الأكاديمي.

3. الابتكار: يُقاس الابتكار من خلال عدد المشاريع البحثية الجديدة في الجامعة، والبرامج التي تسهم في تطوير المجتمع، بالإضافة إلى الشراكات مع المؤسسات البحثية والصناعية.

4. الشراكات الأكاديمية فيما بين جامعة دمشق والمراكز الأخرى: تُعد الشراكات مع الجامعات العالمية والمراكز البحثية من العوامل المهمة التي تعزز من مكانة الجامعة، حيث تُسهم في تبادل المعرفة والخبرات.

5. الموارد المتاحة للطلاب في جامعة دمشق: تشمل هذه الموارد المكتبات، المختبرات، والمرافق التعليمية الأخرى التي تُساعد الطلاب في تحقيق أهدافهم الأكاديمية.

على الصعيد المحلي

وعلى المستوى المحلي، بين د .الراعي أن جامعة دمشق تتصدر ترتيب الجامعات السورية، تليها الجامعة الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا، ثم جامعة الأندلس للعلوم الطبية، وجامعة اللاذقية، في سباق احتدم بين ست جامعات سورية شاركت في التصنيف هذا العام.

خاتماً: هذا الإنجاز ليس فقط فخراً للجامعة بل يمثل كذلك تقدماً ملموساً يعكس قوة العملية التعليمية والبحثية في سوريا، ويعزز مكانة التعليم العالي الوطني على المستوى العربي. وبمواصلة التطوير والابتكار، يُنتظر من جامعة دمشق تحقيق المزيد من النجاحات التي تسهم في تقدم المجتمع والاقتصاد الوطني.

وزارة النقل تجري تحسينات على عمليات الفحص الفني

الحرية – محمد زكريا

شكّلَ الفحص الفني بمختلف أشكاله سواء كان للسيارات المستوردة أم لمعاملات نقل الملكية و تبديل اللوحات ، حالة من الضغط على مديريات النقل بالمحافظات ولاسيما لجهة الازدحام وظهور تباينات في أرقام هياكل المركبات، بالتأكيد الانعكاسات السلبية لهذا الملف هي حاضرة لدى المعنيين في وزارة النقل، المهم أنهم على دراية كاملة بتفاصيل هذا الملف، وبغية إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة الإشكالات الطارئة لهذا الملف تعقد الوزارة اجتماعات مكثفة مع ممثلي دروب المسؤولة عن الفحص الفني، حيث عقد معاون وزير النقل محمد رحال أمس اجتماعاً مشتركاً مع ممثّلي شركة «دروب» المتخصّصة في الفحص الفني، وذلك لبحث آليات تطوير وتيسير إجراءات المعاينة الفنية، بما يسهم في تفادي أيّ عراقيل قد تعترض سير عمليات الفحص.

ويأتي هذا الاجتماع في أعقاب سلسلة من الجولات الميدانية التي قام بها معاون الوزير إلى عدد من مديريات النقل، في إطار الجهود المستمرة للوزارة للارتقاء بقطاع النقل وتحسين جودة الخدمات المقدّمة.

ونوقش خلال الاجتماع مقترح افتتاح نقاط جديدة للفحص الفني في مختلف محافظات الجمهورية، بهدف تسهيل وصول المواطنين إلى هذه الخدمة في المناطق الحيوية، والتخفيف من الضغط على المراكز القائمة.

كما تمّ التأكيد على أهمية البدء بعملية الفحص كخطوة أولية مدروسة، بما يحدّ من المشكلات التقنية المحتملة، ويضمن انسيابية العمل وتحقيق الأهداف المرجوة.

حيث تأتي هذه الخطوة ضمن التزام وزارة النقل بتطوير البنية التحتية لقطاع النقل، وتبسيط الإجراءات، بما ينعكس إيجاباً على مصلحة المواطنين ومستوى الخدمات المقدّمة.

ما هو دور «الاقتصاد المجتمعي» في توفير فرص العمل وتحريك الأسواق المحلية؟

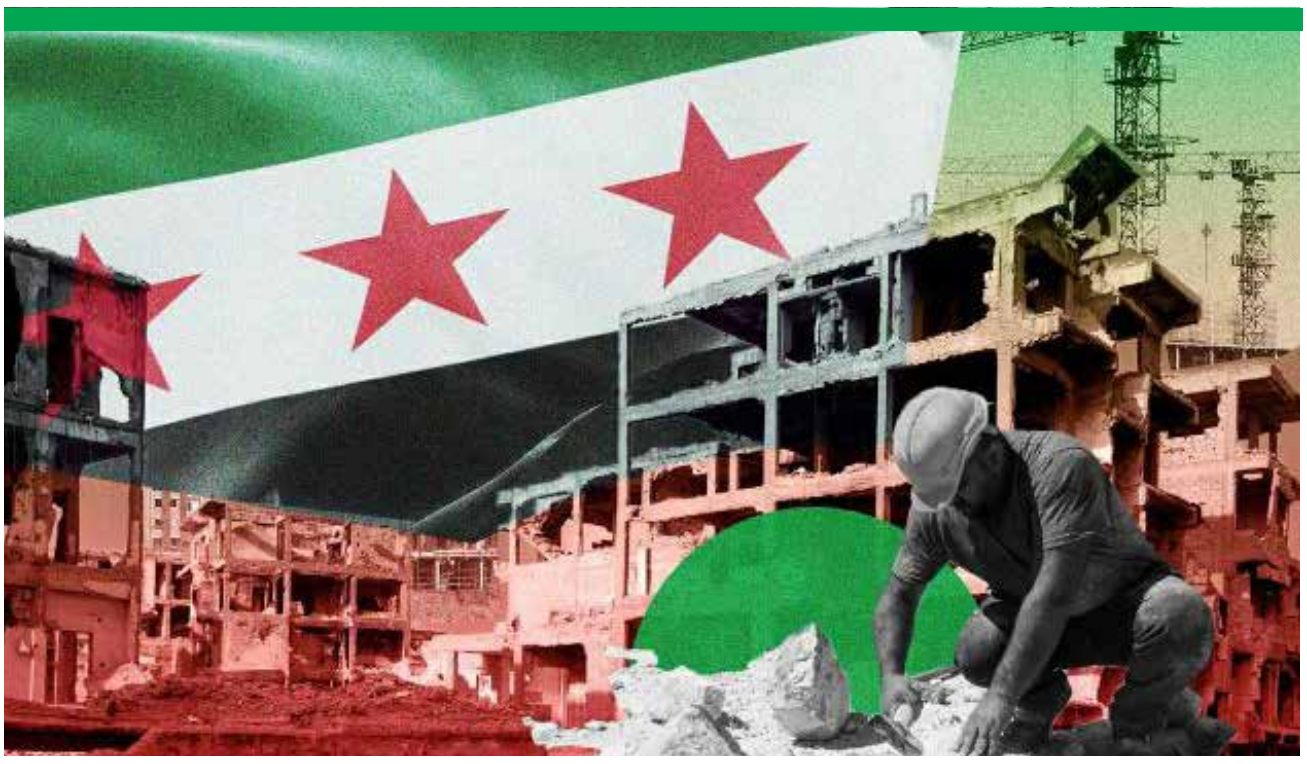

الحريّة – ميليا اسبر

يسهم "الاقتصاد المجتمعي" الذي برز بشكل واضح بعد مضي عام على التحرير، في تحسين واقع الاقتصاد السوري بشكل عام وذلك من خلال ترميم بعض الورشات الصغيرة والمحال التجارية من قبل أصحابها بعد تدميرها في سنوات الحرب، وهنا تظهر أهمية دور المجتمع السوري في إعادة الإعمار وبناء الاقتصاد.

الخبير في الشأن الاقتصادي إيهاب اسمندر، أوضح في تصريح لـ"الحريّة" أن المجتمعات المحلية السورية تلعب دوراً حيوياً في إعادة إعمار الورش والمشاغل من خلال:

أ. المبادرة الذاتية: تجميع الموارد المحلية المحدودة إعادة تأهيل الورش باستخدام الخبرات والمهارات المحلية إعادة استخدام المواد المتاحة (إعادة التدوير)

ب. رأس المال الاجتماعي: التعاون بين الحرفيين وأصحاب الخبرات تبادل المعرفة بين الأجيال (نقل الخبرات) تشكيل مجموعات عمل تطوعية

ج. المرونة والتكيف: طوير حلول مبتكرة تناسب الإمكانيات المتاحة تحويل النفايات الحربية إلى مواد بناء إصلاح المعدات بدل استبدالها

انعكاسات إيجابية

وأضاف اسمندر: هذا النوع من الاقتصاد له انعكاسات إيجابية ذلك على الاقتصاد المحلي الكلي وذلك عن طريق التسريع بإعادة دوران عجلة الإنتاج، إضافة إلى استئناف الأنشطة الإنتاجية الصغيرة بسرعة أكبر من المشاريع الكبيرة، وأيضاً توفير السلع والخدمات الأساسية محلياً، كذلك إيجاد فرص عمل فورية تسهم في الحد من البطالة، مشيراً إلى تحريك الأسواق المحلية من خلال تنشيط سلاسل التوريد المحلية. وزيادة حركة البيع والشراء في الأسواق المحلية، إضافة إلى تخفيف الاعتماد على المستوردات.

وحسب اسمندر فإن الاقتصاد للمجتمعي يعمل على تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، وتطوير خبرات عملية جديدة في سوريا، وكذلك تشجيع المدخرات المحلية على الاستثمار، إضافة إلى دعم الاقتصاد في المناطق المتضررة.

يوفر فرص عمل

وذكر اسمندر أن " الاقتصاد المجتمعي " يسهم بشكل كبير في إيجاد فرص عمل مباشرة في هذه الورش العائدة للعمل (توظيف العمالة الماهرة وشبه الماهرة، تشغيل الخريجين الجدد الذين يفتقرون الخبرة، عودة العمال الذين فقدوا عملهم بسبب الحرب والدمار).

كذلك توليد فرص عمل غير مباشرة (إيجاد وظائف في القطاعات المرتبطة كالموردين والنقل والتوزيع والتسويق والمبيعات..) إضافة إلى تدريب وتأهيل الأيدي العاملة (اكتساب مهارات تقنية محددة، نقل الخبرات بين الأجيال، إعادة تأهيل المصابين..). وإحياء سلاسل الإنتاج والخدمات (استعادة الصناعات الصغيرة، إعادة تشغيل قطاع الصيانة، دعم القطاع الخدمي..) وله تأثير مضاعف على التشغيل (كل وظيفة مباشرة في ورشة، تُخلق 1.5-2 وظيفة غير مباشرة في التوريد والتسويق..).

تحتاج دعم

وأوضح اسمندر أن "الاقتصاد المجتمعي" يواجه تحديات تحتاج لدعم، من خلال: توفير بيئة تنظيمية داعمة في البلد، الحاجة لمصادر تمويل صغير وميسر، ربط هذه الورش بأسواق أوسع، ضرورة حماية هذه المشاريع من الاحتكارات الكبيرة.

ويرى اسمندر أن المبادرات المجتمعية في إعادة إعمار الورش السورية تمثل قوة دافعة للاقتصاد، حيث تسهم في إعادة الإعمار السريع بتكلفة أقل، إضافة إلى إيجاد فرص عمل مباشرة وأيضاً تحسين القدرة الشرائية المحلية، وبناء قاعدة إنتاجية تدرجية يمكن التوسع منها لاحقاً، منوهاً بأن هذا النهج التكاملي بين المبادرة الشعبية والدعم المؤسسي يمكن أن يشكل نموذجاً فعالاً للتعافي الاقتصادي في سوريا.

موجز لأعمال «الأشغال العامة والإسكان» خلال عام 2025 :

استثمارات في الداخل وشراكات في الخارج

الحرية – منال الشرع

مع اقتراب نهاية العام، عرضت وزارة الأشغال العامة والإسكان السورية تقريراً يوجز أهم الأعمال التي نفذتها خلال عام 2025 ، إذ ركزت جهود الوزارة خلال الأشهر الماضية على جذب الاستثمارات عبر مشاركات استراتيجية في معارض ومؤتمرات دولية، بالتوازي مع إنجاز مشاريع ميدانية حيوية لتعزيز البنية التحتية ودعم مسيرة إعادة الإعمار في مختلف المحافظات.

تعزيز التعاون الدولي

وبحسب تقرير الوزارة الذي حصلت صحيفة" الحرية" على نسخة منه فإن الوزارة شاركت بفعالية في ثلاثة محافل دولية كبرى، في خطوة لتعزيز الشراكات الدولية ومنها: معرض "إعمار سوريا 2025": في هذا الحدث الهام الذي أقيم في دمشق، عرضت الوزارة حزمة من الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاعات الإسكان والبنى التحتية وتسليط الضوء على رؤى الوزارة وخططها المستقبلية لبناء شراكات فعالة مع المستثمرين.

قمة التنمية الاجتماعية – الدوحة 2025: على صعيد التنمية الاجتماعية، كان للوزارة حضور في القمة التي عقدت في الدوحة، حيث أكد مدير المؤسسة العامة للإسكان، المهندس أيمن مطلق، على أهمية توفير السكن الملائم كحق أساسي لتحقيق الاستقرار وعودة المهجرين.

مؤتمر التطوير العقاري الدولي (IREX 2025): رعت الوزارة هذا المؤتمر، وقدم معاون الوزير، المهندس ماهر خلوف، عرضاً موسعاً حول تحديث البرامج الإسكانية وتبني تقنيات البناء الحديثة، مشدداً على أهمية هذا الملتقى كمنصة استراتيجية للحوار بين القطاعين العام والخاص.

مراجعة التشريعات

وفي إطار المتابعة الحكومية يجري العمل على تقييم سير العمل ومراجعة الخطط المعتمدة، وتحديد سبل تطوير الأداء ومراجعة القوانين القديمة التي قد تكون قد أثرت سلباً على المواطنين، تمهيداً لإصدار تشريعات أكثر عدالة تتناسب مع متطلبات مرحلة إعادة الإعمار.

وأكدت وزارة الأشغال العامة والإسكان في ختام تقريرها التزامها بتنفيذ كافة المهام الموكلة إليها ضمن الجداول الزمنية المحددة، وانفتاحها المستمر على الشراكات الدولية التي تساهم في تحسين الواقع الخدمي والسكني في جميع أنحاء سوريا.

الحرية
العدد 19 | السنة الأولى | الأربعاء 24 كانون الأول 2025 م

المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي تعيد تأهيل البنية السككية وتعزز استثمارها

الحرية – ميليا اسبر

أكد مدير المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي، المهندس محمد العجمي لصحيفة " الحريّة" أن المؤسسة حققت تقدماً كبيراً في عملية إعادة تأهيل البنية السككية وتعزيز الاستثمار، إضافة إلى الجهود المستمرة لتنشيط الدور التاريخي للخط الحديدي الحجازي كمعلم تاريخي واقتصادي مهم، لافتاً أن العام 2025 شهد افتتاح فندق "سميراميس" في دمشق، وتم تنفيذه وفق المعايير العالمية بوصفه رافداً استثمارياً مهماً للمؤسسة، وكذلك تم استئناف العمل في مشروع "فندق غاليريا حجاز" مع استمرار تنفيذ المراحل المتبقية من المشروع.

155 مزايدة للإستثمار

وذكر العجمي أن المؤسسة طرحت 155 مزايدة للاستثمار العلني لعقاراتها في مناطق دمشق وريف دمشق ودرعا، لافتاً أن أبرز بدلات الاستثمار شملت مغسل ومشحم "نهر عيشة" بمبلغ 2.26 مليار ليرة سورية سنوياً، ونفق "سانا الجمارك" بمبلغ 1.36 مليار ليرة سورية سنوياً، كاشفاً أن إيرادات الاستثمار حتى نهاية شهر تشرين الثاني بلغت 14.78 مليار ليرة سورية.

رحلات تجريبية

مدير المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي بيّن أنه تم تنفيذ رحلات تجريبية على خط الربوة- الهامة – الزبداني بعد صيانته تمهيداً لتشغيله كخط سياحي، كما تم تأهيل أجزاء من محور دمشق – سرغايا وصيانة المفاتيح وتجهيز السكة لاستكمال خطة التطوير.

محطة الحجاز تنهض من جديد

وفي إطار جهود الحفاظ على التراث التاريخي للخط الحديدي، ذكر العجمي أن المؤسسة تعمل بالتعاون مع منظمة "تيكا" التركية على ترميم مبنى محطة الحجاز وتحويله إلى متحف تاريخي يعرض مقتنيات الخط الحديدي الحجازي ، مشيراً إلى أنه تم إجراء جرد للمقتنيات التاريخية وفرزها استعداداً لإعادة افتتاح المتحف قريباً.

تطوير الإنتاج الصناعي

وأشار العجمي إلى تطوير الإنتاج الصناعي حيث أن معمل اللوحات في القدم قد استأنف تشغيل خطوط الإنتاج، حيث تم تصنيع 675 ألف لوحة تجربة، مع العمل المستمر على استبدال اللوحات الوطنية بطاقة 150 ألف لوحة شهرياً، ليصل الإنتاج الإجمالي بنهاية العام إلى 1,125,000 لوحة.

أما فيما يتعلق بالجانب القانوني والمالي كشف العجمي عن زيادة في الإيرادات وحماية للحقوق، منوهاً أن المديرية القانونية للمؤسسة واصلت إجراءات حماية حقوق المؤسسة، بالإضافة إلى متابعة الدعاوى والتحصيل من المتخلفين عن سداد بدلات الاستثمار، مضيفاً إن إيرادات المؤسسة تضاعفت خلال هذا العام حوالي خمسة أضعاف مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة، علماً أن المؤسسة تطمح إلى زيادة الإيرادات إلى 10 أضعاف مع مطلع العام القادم.

وختم العجمي بالقول إن المؤسسة تواصل جهودها لإعادة تأهيل الخطوط والمباني وتعزيز الاستثمارات، بما يسهم في تعزيز دور الخط الحديدي الحجازي كمعلم اقتصادي وتاريخي، ويعزز قطاع النقل ويدعم الاقتصاد الوطني.

من الإيجار إلى التملك مروراً بأراضي البناء..

«التسعير بالدولار» يحكم سوق العقارات

الحرية – عمار الصبح

يشهد سوق العقارات في محافظة درعا تحوّلات لافتة في آليات التسعير، سواء للشقق المعروضة للبيع أو الأراضي المعدة للبناء أو الإيجارات السكنية، إذ حلّ الدولار تدريجياً كمرجعية لتحديد الأسعار، في ظل ارتفاعات غير مسبوقة يشهدها السوق وشروط قاسية بات يتحملها الراغبون بالسكن.

مواجهة غير متكافئة

التسعير بالدولار أدى وحسب كثيرين إلى ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، ما وضع المضطرين للسكن في مواجهة غير متكافئة، مع سوق عقارية لم تعد تعترف إلا بالمقتدرين، حيث يتم التسعير وفق أهواء المالكين وليس وفق احتياجات السكن.

وقال شاكر اليونس أحد الباحثين عن شقة للايجار، إن الأسعار تضاعفت خلال أقل من عام، إذ ارتفع إيجار الشقة التي كان يسكنها من 600 ألف ليرة، إلى 150 دولاراً، لافتاً إلى أن التسعير بالدولار بات من أساسيات السوق ولم يعد ظاهرة طارئة كما يعتقد البعض.

وأشار إلى أن الأمر يزداد صعوبة في المدينة حيث تضاعفت الأسعار أكثر، حيث تتراوح إيجارات الشقق بين 150 و300 دولار، وبات الدفع مقدماً ولستة شهور على أقل تقدير، وهذا ما جعل الحصول على شقة للإيجار أمراً في غاية الصعوبة بالنسبة للكثير من العائلات التي لم تعتد التعامل بالدولار، ولا تمتلك تحويلات خارجية أو دخلاً ثابتاً بالعملة الصعبة.

طبيعي ولكن!!

وينسحب التسعير بالدولار، على أراضي البناء التي شهدت ارتفاعات غير مسبوقة، وباتت هي الأخرى خاضعة للتسعير بالدولار، إذ وصل سعر الدونم في بعض مناطق الريف إلى أكثر من 50 ألف دولار، مرتفعة بمعدل بلغ 25٪ عما كانت عليه قبل أشهر، فيما يبلغ معدل الزيادة (على أساس الدولار) أكثر من 150% لدى مقارنة الأسعار بسنوات سابقة، حيث كان سعر الدونم عام 2010 يعادل قرابة 22 ألف دولار، وكانت تعادل حينها مليون ليرة.

ويرى خبراء في سوق العقار أن تحديد الأسعار بالدولار يعد ردّة فعل طبيعية للواقع الاقتصادي، خصوصاً في ظل التقلبات الحاصلة لسعر الصرف.

وأوضح المتخصص في التخمين العقاري أيمن السعد، أن ما يحدث هو نوع من التحوط، إذ يجد مالكو العقارات وأيضاً التجار، أنفسهم أمام مخاطر متزايدة، دفعتهم للاعتماد على الدولار كأداة لحماية رؤوس أموالهم وضمان استمرارية أعمالهم، في مواجهة تذبذب سعر صرف الليرة.

واستدرك بالقول : "أن هذا التحوط يظل طبيعياً ومشروعاً ما لم يتجاوز منطق السوق، وما لم يتجاوز الأسعار الحقيقية"، كاشفاً عن وجود أناس غير متخصصين بالتخمين العقاري، وهؤلاء لعبوا دوراً في إطلاق أسعار غير حقيقية ومبالغ فيها، ما تسبب في إرباك السوق.

وأضاف: "ثمة الكثير من التشوهات لا تزال تسود في سوق العقارات، وهي نتيجة التراكمات التي خلفتها سنوات الحرب الطويلة وغياب التنظيم والرقابة"، فالمعروض من الشقق السكنية وأراضي البناء يفوق الطلب بكثير، إضافة إلى أن ثمة انتعاشاً واضحاً في عمليات التشييد والبناء في المحافظة، وهو أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع في الطلب وزيادة في الأسعار.

الجمعيات الأهلية خط الدفاع الأول لتعزيز الاستقرار الاجتماعي

الحرية – آلاء هشام عقدة

برزت الجمعيات الأهلية إلى الواجهة في مرحلة كان فيها المجتمع بأمسّ الحاجة لمن يسانده، لا بخطاب إنشائي ولا بوعود مؤجلة، بل بفعلٍ مباشر على الأرض. فبعد التحرير، لم تعد المبادرات الإنسانية مجرّد عامل مكمّل، بل تحوّلت إلى خط الدفاع الأول عن الاستقرار الاجتماعي في محافظة اللاذقية، حيث تولّت الجمعيات والمنظمات مسؤوليات ثقيلة شملت التعليم، والخدمات، والإغاثة، والعمل البيئي، في واقعٍ فرض على العمل الجماعي أن يكون ضرورة لا خياراً.

لم يكن هذا الحضور وليد المصادفة، بل نتيجة تراكم سنوات من العمل الأهلي الذي وجد نفسه اليوم أمام مسؤوليات مضاعفة، في مجتمع أنهكته الحرب وتركته التحديات الاقتصادية أمام احتياجات متزايدة، تجاوزت قدرة الفرد والأسرة على المواجهة منفردين.

وخلال الفترة الماضية، شهدت محافظة اللاذقية نشاطاً لافتاً وفعّالاً للجمعيات والمنظمات والمؤسسات الخيرية، التي تنوّعت تدخلاتها بين القطاعات التعليمية والخدمية والإنسانية والبيئية، في محاولة لتخفيف الأعباء المتراكمة عن الأهالي، وإعادة ترميم النسيج الاجتماعي، وتعزيز ثقافة التكافل والعمل المشترك.

التعليم... أولوية التعافي

وأوضح محمد قطرون، مسؤول الجمعيات والمنظمات في مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل، في تصريح للحرية، أن مرحلة ما بعد التحرير شهدت تصاعدًا ملحوظًا في دور الجمعيات، ولا سيما في قطاع التعليم، الذي يُعدّ حجر الأساس في أي عملية تعافٍ مجتمعي.

وبيّن قطرون أن مؤسسات مثل تنسيقية اللاذقية وثمار النصر ودار العطاء وجمعية النصيحة أسهمت في ترميم وتجهيز عدد من المدارس في المحافظة، ما ساعد على تحسين البيئة التعليمية وتأمين عودة الطلاب إلى مقاعد الدراسة ضمن ظروف أكثر أماناً واستقراراً، بعد أن كانت البنية التحتية التعليمية تعاني من تراجع واضح.

ولم يقتصر الدعم على الجوانب الإنشائية، إذ أشار قطرون إلى أن مؤسسات أخرى، من بينها طوق الياسمين ودار العطاء، نفّذت دورات تدريبية ومنحًا تعليمية، إضافة إلى تدريبات شهرية مجانية، هدفت إلى تنمية مهارات الطلاب ودعم العملية التعليمية، ولا سيما في ظل تراجع القدرة المادية للأسر، وارتفاع تكاليف التعليم.

الخدمات... استعادة الحد الأدنى من الحياة اليومية

في الجانب الخدمي، لعبت الجمعيات دوراً أساسياً في تحسين المشهد العام للمدينة، حيث أسهمت جمعيات مثل موزاييك ونعمة ونحن إنسان في ترميم وتجهيز الحدائق العامة، لتعود مساحات تنفّس حقيقية للأهالي، ولا سيما للأطفال وكبار السن.

كما قامت جمعية النصيحة بإنارة عدد كبير من طرقات مدينة اللاذقية، في خطوة لم تنعكس فقط على تحسين الواقع الخدمي، بل أسهمت بشكل مباشر في تعزيز السلامة العامة، والحد من المخاطر، ورفع مستوى الشعور بالأمان لدى المواطنين، خاصة خلال ساعات الليل.

الحرائق... اختبار العمل الجماعي

وخلال واحدة من أصعب المحطات التي شهدتها المحافظة، والمتمثلة بحرائق الغابات الواسعة، برز الدور الحاسم للمنظمات غير الحكومية، حيث تحوّل العمل الأهلي إلى عنصر دعم أساسي في الاستجابة السريعة.

وأشار قطرون إلى أن منظمات مثل سيريا ل وشفق وتكافل الشام وهيئة الإغاثة الإنسانية (IYD) قدّمت دعماً لوجستياً مهماً، شمل تأمين مادة المازوت لآليات الدفاع المدني، ما ساهم في استمرار عمليات الإخماد في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

كما قامت مؤسسات وجمعيات أخرى، من بينها مؤسسة فرح والمشروع السابع وجمعية إحياء، بتأمين مستلزمات طبية طارئة، شملت الشاش وأسطوانات الأكسجين، فيما أنشأت جمعية الزهراء نقاطاً طبية جوالة في مناطق الحرائق، لتقديم الإسعافات الأولية للمتضررين.

إلى ذلك، ساهمت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري في تأمين صهاريج المياه للمشاركة في عمليات الإخماد، إضافة إلى إقامة نقاط طبية في مواقع متفرقة من مناطق الاستجابة، في مشهد عكس أهمية التنسيق بين العمل الأهلي والجهات المعنية خلال الأزمات.

دعم العملية التعليمية

رئيس مجلس إدارة مؤسسة صلة الإحسان باللاذقية الشيخ يوسف البظم بين لـ "الحرية" أن المؤسسة عملت ضمن خطة عمل إنسانية لدعم التعليم، من خلال توزيع كتب مدرسية على عدة مدارس، لسد النقص الحاصل في الكتب المدرسية من خلال مبادرة أولادنا أكبادنا، وتوسيع نطاق المشاريع الخيرية في مختلف المجالات وكان لها دور بارز بالإضافة لتوزيع ألبسة لحفظت القرآن الكريم في جامع بساتين الريحان، وتقديم فعاليات متنوعة للأطفال والكبار بمناسبة ذكرى التحرير في المتحف الوطني.

البيئة... وعي جديد يتشكّل

وفي بعد لا يقل أهمية، برز العمل البيئي كأحد أشكال المسؤولية المجتمعية، حيث نفّذ فريق شراع الخير حملات توعية ومبادرات نظافة وتأهيل للشواطئ، ولا سيما في منطقة أوغاريت. وأشار مؤسس الفريق براء علاف إلى أن هذه المبادرات تهدف إلى ترسيخ ثقافة الحفاظ على البيئة، ورفع مستوى الوعي بأهمية الشواطئ كمورد عام وضروري لصحة الإنسان ورفاهيته، مؤكداً أن التعافي المجتمعي لا يكتمل دون هذا البعد البيئي.

كفالة الأمل

واصلت جمعية فلوكا نشاطها الخيري من مبادرة بيت اللباس، حيث أوضح رئيس الجمعية أحمد غزول أن برامج الجمعية تركز على المطابخ المجانية وكفالة اليتيم، لتأمين الحد الأدنى من الأمان الغذائي والاجتماعي للأسر الأكثر هشاشة، في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية.

يؤكد هذا الحراك الأهلي المتصاعد أن الجمعيات والمنظمات لم تكن مجرد جهة مساندة، بل شريكاً حقيقياً في حماية السلم الاجتماعي، وتعزيز مفهوم العمل الجماعي، ودعم مسار التعافي والاستقرار في محافظة اللاذقية، في مرحلة تتطلب تضافر كل الجهود للحفاظ على الإنسان وكرامته.

توقف سائقي السرافيس عن العمل في طرطوس أرهق المواطنين

الحرية – فادية مجد

تستمر شكاوى سائقي السرافيس على بعض الخطوط الجبلية في محافظة طرطوس، وشكوى الأهالي من تراجع عدد السرافيس العاملة على خطوط بعض القرى، وذلك بعد إصدار تعرفة النقل المخفضة لتخفيف الأعباء عن المواطنين، وهذا القرار الجديد لم يمر دون تداعيات، بين رضا الركاب للأجرة المخفضة واعتراض السائقين. وهذه حال أهالي قرية ميعار شاكر، والذين اشتكوا لصحيفة "الحرية" قائلين: إنه بعد صدور التعرفة الجديدة وتخفيض أجرة النقل من ميعار شاكر إلى مدينة طرطوس من 8000 ليرة ، إلى 4000 ليرة، قوبل هذا التخفيض بالاعتراض من قبل عدد كبير من السائقين، والذين توقف أغلبهم عن العمل، وليدفع الأهالي أصحاب الشكوى الثمن، بانتظار طويل على مفارق الطرقات لقدوم سرفيس يقلهم إلى عملهم أو معاهدهم وجامعاتهم، مشيرين إلى أنهم مستعدون لدفع أجرة أعلى، على الانتظار الطويل.

وذكر أهالي قرية سنديانة عين حفاض التابعة لمنطقة صافيتا أن الأجرة من قريتهم إلى صافيتا انخفضت من 5000 إلى 4000 ليرة، ومن صافيتا إلى طرطوس من 8000 إلى 6000 ليرة، أما داخل مدينة صافيتا، فباتت الأجرة 2000 ليرة فقط، ولكنهم لفتوا إلى أن بعض السائقين لا يلتزمون بهذه التسعيرة.

وأضاف الأهالي رغم قرار التخفيض إلا أن غياب التوازن بين مصلحة الراكب والسائق خلق أزمة نقل حقيقية، فالمواطن يريد أجرة مقبولة، والسائق يطالب بتعرفة تغطي تكاليفه، وبين الطرفين، تبقى الحاجة إلى حلول جذرية تضمن استمرارية الخدمة وإنهاء أزمة قديمة جديدة.

الحرية
العدد 19 | السنة الأولى | الأربعاء 24 كانون الأول 2025 م

رغم تحديات التمويل والآليات.. خطة شاملة للخدمات الفنية بطرطوس بمليارات الليرات

الحرية – رنا الحمدان

تتلخص المعوقات التي تواجه تنفيذ الأعمال الخدمية في محافظة طرطوس بشكل عام، بضعف التمويل وقدم الآليات والحاجة الماسة إلى رفد المديريات بآليات جديدة، وهذا ما أكده مدير الخدمات الفنية في طرطوس جابر ياسين عبد القادر ، وأشار إلى أن خطة عام 2026 تتضمن حزمة واسعة من المشاريع في عدة قطاعات ، و تم مؤخراً إعداد دراسات ومقترحات لتعديل القوانين الناظمة للعمران ، كالمرسوم رقم /5/ لعام 1982، والقانون /23/ لعام 2015، والقانون /20/ لعام 1983.

تأهيل مبنى المديرية

وتشمل خطة 2026 كما بين عبد القادر بتصريح لصحيفة الحرية تأهيل مبنى مديرية الخدمات الفنية بكلفة تقديرية تبلغ 4 مليارات ل.س ، وتنفيذ 9 مدارس تضم 67 قاعة صفية بكلفة تقديرية تبلغ 6 مليارات ليرة ، والمباشرة بتنفيذ 9 مدارس جديدة بكلفة تقديرية قدرها 9 مليارات ليرة ، وفي التعليم الأساسي هناك متابعة تنفيذ 7 مدارس تضم 89 قاعة صفية بكلفة تقديرية 15 مليار ليرة ، والمباشرة بتنفيذ 4 مدارس جديدة تضم 78 قاعة صفية بكلفة تقديرية 25 مليار ليرة ، وفي الثانوية العامة أيضاً هناك متابعة تنفيذ مدرستين تضمان 22 قاعة صفية بكلفة تقديرية 2 مليار ليرة ، والمباشرة بتنفيذ 5 مدارس جديدة تضم 78 قاعة صفية بكلفة تقديرية 26 مليار ليرة .

39 مليار لقطاع الطرق

أضاف م. عبد القادر إن خطة الطرق تتضمن تأهيل عدة طرق من خلال تنفيذ خطة إكساء جديدة بطول 30 كم، ومتابعة تعزيل الطرق ومعالجة الانهيارات ، والمباشرة بتنفيذ مشروع تركيب شاخصات للطرق المتقاطعة مع الخط الحديدي ضمن القطاع الإداري لمحافظة طرطوس، بكلفة تقديرية تصل إلى 39 مليار ليرة.

كما تتضمن متابعة تنفيذ طريق المنطقة الصناعية في صافيتا، ومتابعة خطة شق وتعبيد الطرق الزراعية المدرجة ضمن خطة عام 2025، ومتابعة إنشاء الساتر الترابي على الحدود اللبنانية– السورية، بكلفة تقديرية تقارب 30 مليار ليرة.

مع المباشرة بتنفيذ مشروع نهر الحاج حسن الذي يربط منطقتي الشيخ بدر والقدموس، وتنفيذ خطة شق وتعبيد وترقيع طرق زراعية على مستوى المحافظة بطول يقارب 15 كم، وبكلفة تقديرية 13 مليار ليرة.

مشاريع النفايات الصلبة

وبين عبد القادر أنه سيتم متابعة تنفيذ محطة ترحيل أرواد، ومكبي عين الزرقا بطرطوس وصافيتا، والمباشرة بتنفيذ مكب الدريكيش وطرطوس، وتوسيع المركز المتكامل في وادي الهدة، بكلفة تقديرية 6 مليارات ليرة ، إضافة للمباشرة بتنفيذ مطمر صحي للنفايات الصلبة في منطقة مشتى الحلو بكلفة تقديرية 2 مليار ليرة.

حصيلة أعمال عام 2025

من جهته، أشار المهندس حسين بركات مدير التخطيط في الخدمات الفنية لصحيفة الحرية إلى أن عام 2025 شهد تنفيذ العديد من الأعمال الخدمية وصيانة الطرق ، من أبرزها فتح ممر مائي باليد العاملة بجانب الطريق العام الشيخ بدر – مارتقلا في قرية خربة تقلا ، لتحويل المياه وحماية الطريق من تشكل الجليد.

وإزالة المطبات من مدخل طرطوس الشمالي وطريقي الدريكيش وصافيتا ، وصيانة عدد من طرق مدن طرطوس وبانياس ومناطق أخرى على امتداد المحافظة ، وتنفيذ وإصلاح شبكات صرف صحي لعدة بلديات، وإغلاق مداخل غابة قلعة الكهف ، وتنفيذ أعمال صرف صحي بالتعاون مع الشركة العامة للصرف الصحي في مساكن الإسمنت.

كما تم صيانة طرق في دوير الشيخ سعد، وإكساء ساحة بلدة دوير طه ، وتنفيذ أعمال قص وحفر في شوارع المدينة لتركيب منظومة مراقبة للطرق ، وترحيل نواتج الحفر في عدة مواقع داخل مدينة طرطوس .

كذلك تم صيانة الطريق الزراعي بريصين – عين دويسة المجيدل بعد تدهور كتل صخرية عليه ، واستكمال تنفيذ عبارات صندوقية في سهل عكار، وتدعيم جسر القصيبية، واستكمال تأهيل طريق بيت الوادي بمحصر في منطقة الدريكيش. أيضاً تم تنفيذ عمليات تعزيل وتنظيف وترحيل ردميات على مستوى المحافظة، وتنظيف ونقل ردميات من معبر العريضة الحدودي ومرفأ طرطوس .

كما أنجز مشروع مدرسة ذات النطاقين ، وتأهيل بناء مدرسة مصطفى خلوف ، ومتابعة أعمال البناء في مدرسة بيت عليان .

وأشار بركات إلى مشاركة المديرية في إخماد حرائق اللاذقية وعدة حرائق أخرى ضمن طرطوس .

الدراسات والتنظيم العمراني

وتم إعداد دراسة لترميم وتأهيل مبنى الشعب الحزبية لصالح الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ، وتدقيق دراسة ترميم مسالخ طرطوس التابعة لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ، وإعداد دراسة لترميم مدرسة السياقة، وتدقيق 185 إضبارة فنية لمشاريع تابعة للوحدات الإدارية، وإعداد محاضر اتفاق أسعار للدراسة الفنية لمشروع مدرسة المتحلق الشرقي في مدينة طرطوس ، وفي جانب تأهيل الكوادر تم تنفيذ دورات تدريب للعاملين.

كما نُفذت أعمال رفع طبوغرافي في عدة مواقع ، ويجري حالياً العمل على دراسة 73 مخططاً تنظيمياً ضمن المحافظة، ومتابعة ملفات استملاك لثلاثة مشاريع.

أزمة الاتصالات في البوكمال..

مواطنون يتساءلون عن صمت المحطات المعطلة؟!

الحرية – محمد الطراد

يُعاني سكان مدينة البوكمال وريفها في محافظة دير الزور من مشاكل مُزمنة على صعيد قطاع الاتصالات، ساعات طويلة يقضيها الأهالي للحصول على إشارة شبكة هاتفية في زمنٍ لم تعد هذه الخدمة من الكماليات ، بل ضرورة لا تحتمل تأجيلاً لحلها .

شكاوى

يقول أبو أحمد – أحد سكان ريف البوكمال- يتحدث لـ" الحرّية " قائلاً : " أضطر للصعود إلى سطح المنزل حاملاً هاتفي وأنتظر قدْر ساعة أو أكثر حتى أتمكن من إجراء مكالمة واحدة ، الأمر أشبه باليانصيب " ، فيما يقضي جاسم الوسمي ساعات على سطح منزله ، لالتقاط إشارة تغطية ، في حالٍ يعيشها معظم سكان المنطقة الذين يعتمدون على الاتصالات في أعمالهم وتواصلهم مع ذويهم ومعاملاتهم اليومية.

تتجاوز أزمة الاتصالات في البوكمال مجرد إزعاج تقني حيث تركت تأثيراً سلبياً ، وفق أحاديث لمواطنين في المنطقة ، فتأثرت الأعمال الحرة والتجارية التي تعتمد على الاتصال بالعملاء ، كذلك معاناة للطلاب من صعوبة في المشاركة في الدروس عبر الإنترنت عندما كانت متاحة ، ناهيك بما يواجهه المرضى من صعوبات في التواصل مع الطوارىء والمستشفيات.

بالأرقام :

حسب معلومات حصرية من داخل مقسم هاتف البوكمال حصلت عليها " الحرّية " ، فإن الوضع التقني للمحطات كالتالي : توجد 3 محطات لشركة MTN ، واحدة فقط تعمل بينما محطتان معطلتان تماماً ، أما بالنسبة محطات " سيريا تيل " فتوجد أيضاً 3 محطات تعمل منها اثنتان بينما المحطة الثالثة متوقفة عن العمل، هذا يعني أن المنطقة تعتمد على أقل من نصف طاقتها الاتصالية، ما يخلق ضغطاً هائلاً على الشبكة المتبقية ويتسبب في انهيارها المتكرر .

أزمة الاتصالات في البوكمال تنتظر حلاً عاجلاً ، أقلها ، بالنظر لكونها معبراً حدودياً تجارياً مع بلد عربي مُجاور هو العراق ، ناهيك باحتياجات الأهالي ، وهنا يرى مختصون ضرورة تشكيل لجنة طوارئ من وزارة الاتصالات لتقييم الوضع ، وتخصيص ميزانية عاجلة لإصلاح المحطات المُعطلة ، مع اعتماد حلول مؤقتة مثل وحدات اتصال متنقلة خلال فترة الإصلاح ، مؤكدين أن الاستثمار في البنية التحتيّة للاتصالات هو استثمار في تنمية المجتمع بكل نشاطاته.

ردود :

في اتصال لـ" الحرّية " مع مدير مقسم هاتف البوكمال المهندس محمود الصبري ، أوضح أن الوضع التقني للمحطات المتوقفة يحتاج إلى صيانة شاملة واستبدال لقطع غيار أساسية ، كما أن بعض المحطات تعرضت لأضرار تحتاج إلى تدخل فني متخصص.

وأضاف : " لدينا خطط لإعادة تأهيل المحطات المعطلة، لكننا نواجه تحديات في توفير المعدات والقطع الفنيّة اللازمة ، بالإضافة إلى الصعوبات اللوجستية على هذا الصعيد " .

الإنذار الصحي مطمئن.. تزايد مقلق في إصابات الإنفلونزا بين الأطفال في اللاذقية

الحرية – باسمة اسماعيل

تشهد محافظة اللاذقية خلال الأسابيع الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في عـدد إصابات الإنفلونزا بين الأطفال، الأمـر الـذي انـعـكـس بشكل واضـح على أعداد المراجعين في المشافي والـعـيـادات العامة والـخـاصـة، وسط تأكيدات طبية بـأن الـوضـع الصحي لايزال تحت السيطرة.

رئيس قسم الأطفال في مشفى التوليد والأطفال، الدكتور قصي خير بك، أوضح في تصريح خاص لـ "الحرية" أنـه مـن خـلال الـمـراجـعـات للمرضى الأطفال، لاحظ المشفى خلال الفترة الحالية تزايداً هائلاً في عدد إصابات الإنفلونزا لدى الأطفال، حيث بلغ العدد أضعاف ما كان عليه منذ عدة أسابيع.

وبـيّـن الـدكـتـور خير بـك أن وسط الحالات في مشفى التوليد والأطفال في اللاذقية يقدر بـ 250 حالة تراجع قـسـم الإسـعـاف، و75 حـالـة تـراجـع العيادات، مشيراً في الوقت ذاته إلى أنه لوحظ أيضاً زيادة عدد الحالات في العيادات الخاصة.

وحـول طبيعة المرض، أكـد رئيس قسم الأطفال أن الإنفلونزا الموجودة حالياً هي عبارة عن كريب عادي لكنه شـديـد الأعـــراض، موضحاً أن الطفل

المصاب يعاني مـن أعـراض شديدة تشمل ارتفاع الـحـرارة، وآلامـاً عضلية، ووهناً عاماً.

وفيما يتعلق بالوضع الصحي العام، طمأن الدكتور خير بك الأهالي جميعاً، بأن الإنذار للأطفال الذين دخلوا المشفى كان جيداً إلى الآن، ولم تسجل أي حالة وفاة في المشفى.

وأكـد أن الـعـلاج يجب أن يكون علاجاً عرضياً فقط، من دون استعمال الـمـضـادات الحيوية لأنـهـا لا تفيد في هـذه الـحـالات، مـشـدداً على أن العلاج يقتصر على تخفيض الحرارة، إعطاء السوائل الساخنة، والراحة في الفراش.

وفـي ظـل هـذا الارتـفـاع فـي عدد الإصـابـات، يـجـدد الأطـبـاء دعوتهم للأهالي للالتزام بـالإرشـادات الطبية، وتجنب الاستخدام العشوائي للأدوية، مع متابعة الحالة الصحية للأطفال بشكل دقيق، خاصة في حال استمرار الأعراض أو ازدياد شدتها.

نافذة للمحرر

الموارد بالحسبان

وليد الزعبي

ليس بجديد التنبيه إلى خطورة ما آل إليه واقع المياه نتيجة تعاقب الجفاف وشح الأمطار واستنزاف المخزون الجوفي بشكل جائر، والمؤشرات باتت معروفة للقاصي والداني، حيث جفت العديد من الينابيع والآبار وتراجعت غزارة أخرى.

يبرز هنا الحديث عن القطاع الزراعي، إذ لا يعقل أن تستمر العشوائية السائدة بزراعة المحاصيل على اختلافها، حيث يـلاحـظ أن لا مـراعـاة أبـداً للاحتياج المحلي من كل محصول، كما لا يؤخذ أبـداً بالحسبان أي اعتبار لواقع الـمـوارد المائية المتاحة وضرورة الترشيد في استهلاكها والحد من المحاصيل التي تستنزفها بشكل كبير على الرغم من أن بعضها غير مهم لأمننا الغذائي.

ويرى متابعون أن قيمة المياه المستجرة من الآبار لري بعض المحاصيل غير الاستراتيجية أو الرئيسية، أغلى من قيمة منتج بعض تلك المحاصيل، ولو تم تعبئة تلك المياه بعبوات لمصلحة الشرب وسوقت داخلياً أو خارجياً لكان المردود أفضل بكثير.

المأمول وضع خطة إنتاجية زراعية مدروسة بعناية، تراعي المتوافر من الموارد المائية والاحتياج من المحاصيل وفق سلم أولويات والإلزام بتنفيذها، لأن استمرار العشوائية الحاصلة وخاصة مع تزايد الآبار المخالفة التي ما زالت تحفر إلى اليوم، يعني استنزافاً أكبر للمصادر المائية وضعف استدامتها وتـأزم ضائقة المياه أكثر ليس على صعيد ري المزروعات فقط بل على صعيد تأمينها للإنسان أيضاً.

«زراعة» حمص تتابع تنفيذ خطتها متحدية الجفاف

الحرية - ميمونة العلي

تستمر "زراعة حمص"في تنفيذ خطتها الإنتاجية للموسم الـزراعـي 2025 _ 2026 متحدية ظـروف الجفاف ،محققة إنجازات متعددة في السنة الأولى بعد التحرير.

مدير زراعة حمص المكلف الدكتور خالد طويلة بين في تصريح لـ "الحرية" أن المساحة المخططة لزراعة القمح ضمن الخطة الإنتاجية للموسم الحالي بلغت حوالي ٣ملايين هكتار بنسبة تنفيذ 16% حتى تاريخه، والأمل بموسم مطري جيد لإتمام الخطة، بينما بلغت المساحة المخططة التي تقدم مزارعوها للحصول على القرض الحسن 9 آلاف هكتار.

مؤكداً أن العمل جار لإعادة تأهيل مبنيي القصير وتلكلخ، وإعداد دراسة فنية ومالية للمباني المدمرة التابعة لمديرية الزراعة وبلغ عددها 39 كشفاً، فضلاً عن إعداد دراسات لمنظومة الطاقة الشمسية المتحركة لزوم المراكز الزراعية وعددها خمس دراسات.

أما في مجال التحصينات الوقائية فبين طويلة أن مجموع ما قدمته المديرية لعام 2025 بلغ حوالي 800 ألف لقاح (أبقار _أغنام _دواجن)، بينما بلغ عدد الرخص لمزارع (دواجن وأغنام _مفاقس) 39 رخصة، وبلغ عدد موافقات التصدير (صوص- خروف -ماعز)حوالي 300 ألف موافقة، بينما بلغ عدد التحاليل المخبرية حوالي 5 آلاف تحليل.

ويضيف الدكتور طويلة أن:" زراعة" حمص قدمت حوالي 56 ألف قشة مع مستلزمات التلقيح الاصطناعي خلال العام الحالي،وتم تقديم 49 دراسة لطلبات ترخيص منشآت جديدة بأنواعها المختلفة (خدمية وسياحية -زراعية _طاقة متجددة_ مقالع حجر كلسي).

بعد فيضانات 2024 .. سهل عكار في طرطوس يستعد للشتاء بإجراءات وقائية واسعة

الحرية – رنا الحمدان

تعد فيضانات سهل عكار التي ضـربـت ريـف طـرطـوس مطلع عام 2024، واحـدة مـن أقسى الـكـوارث الطبيعية التي خلفت أضراراً جسيمة في الزراعة والمنازل، وأودت بحياة أربعة أشخاص، بعد أن اجتاحت مياه نهري الكبير الجنوبي وأبـو الـورد مساحات واسعة من الأراضي وتجاوزت السواتر الترابية في عدد من القرى.

حينها، غـرقـت آلاف الدونمات المزروعة بالقمح والبطاطا والفول الأخضر، وتضررت البيوت المحمية وبساتين الحمضيات، فيما دخلت مياه الفيضان إلـى مـنـازل الأهالي في قرى خربة الأكراد، الحسنة، بني نعيم، الكريمة، السودة، الجويمسية، وتل عدس، مخلفة خسائر اقتصادية قُـدّرت بملايين الـلـيـرات الـسـوريـة، وحـاجـة ملحّة للتعويض وإعـادة تأهيل البنية التحتية.

وفي محاولة جادة لتفادي تكرار تلك الـمـأسـاة، أوضـح مـديـر الـمـوارد الـمـائـيـة فـي مـحـافـظـة طـرطـوس المهندس محمد محرز لـ "الحرية" أن الجهات المعنية باشرت بسلسلة من الإجراءات الوقائية، شملت ترميم أكتاف المصارف والأنهار المتضررة جراء فيضان النهر الكبير الجنوبي، وذلك بموجب العقد رقم /22/ لعام 2024 المبرم مع الشركة العامة للطرق والمشاريع المائية، وقـد تـم تنفيذ الأعمال وفق الخطط الموضوعة.

وأضاف محرز إنه وبقرار من محافظ طرطوس رقم /960/ تاريخ 21 كانون الثاني 2024، تم تشكيل لجنة فنية للكشف على جميع العبارات والأنهار والـمـصـارف المطرية فـي المناطق المتضررة ضمن سهل عكار، بهدف تقييم الأضرار واقتراح الحلول المناسبة على أسس فنية مدروسة.

وبيّن أن العمل شمل استبدال عدد من العبارات الأنبوبية بعبارات صـنـدوقـيـة حـديـثـة قـــادرة على استيعاب كميات المياه الكبيرة خلال الـشـدّات المطرية الشتوية، وذلك بعد دراسـات فنية أعدّتها مديرية الموارد المائية، وتنفيذها بالتعاون مع مديرية الخدمات الفنية. وتوزعت هذه الأعمال على عدة مواقع، من بينها الصفصافة، الدكيكة، بني نعيم، الخرابة، الشيخ جابر، سهل ميعار، تل سنون وكرتو، إضافة إلى المصرف MD4-1.

ولم تقتصر الإجراءات على ذلك، إذ أكـد محرز استمرار تنفيذ خطة شاملة لصيانة وتعزيل المصارف الرئيسية والثانوية والفرعية ضمن شبكات الري الحكومية، إلى جانب تعزيل مجاري الأنهار في النقاط التي قد تشكّل بؤر خطر في حال ارتفاع منسوب المياه.

الحرية
العـدد 19 | الســنة الأولى | الأربعـاء 24 كانـون الأول 2025 م

ذبابة الفاكهة تهدد إنتـاج مزارعي الفاكهـة في جبلة

الحرية – باسمة إسماعيل

تواجـه الـزراعـة فـي منطقة جبلة تحديات متزايدة هـذا الموسم، أبرزها انتشار آفـة "ذبابة الفاكهة"، التي ألقت بظلالها على محاصيل الأشـجـار المثمرة، وسط هذه التحديات يعبّر المزارعون عن معاناتهم المتواصلة، مؤكدين أن التنسيق الجماعي وتطبيق أساليب المكافحة المتكاملة، هما السبيل الأبرز للحد من الخسائر الزراعية.

معركة يومية ضد الذبابة

المزارع مهند شحادة من قرية الشراشير يصف الوضع قائلاً: ذبابة الفاكهة لا تظهر من البداية، لكنها تخترق الثمرة من الداخل وتدمرها دون أن تترك أي علامات خارجية في المراحل الأولى، فإذا لم يلاحظ المزارع الإصابة يخسر نصف المحصول.

أما محمد إسماعيل من قرية حميميم فيوضح: ترك الثمار المتساقطة تحت الأشجار أكبر خطأ يرتكب،لأن الذبابة تكمل دورتها فيها وتعود أقـوى، لذا أحرص على فحص البستان بانتظام وأجمع أي ثمار مشكوك فيها لتقليل الإصابات. المزارع عدنان سليمان يلفت إلى أن المكافحة الفعالة تتطلب جهداً جماعياً، قائلاً: "المصايد والمواد الجاذبة مثل هيدروليزات البروتين مهمة، لكنها لا تكفي إذا لم يتعاون الجميع، فإذا اعتنيت في بستاني وجيراني لم يفعلوا، فإن الإصابة تعود، الذبابة لا تعرف حدوداً، والتنسيق بين المزارعين هو مفتاح النجاح.

خطر بيئي واقتصادي

وفي تصريح لـ"الحرية"، يوضح المهندس باسل ديوب، رئيس دائـرة الزراعة في جبلة، أن ذبابة الفاكهة تعد من أخطر الآفات الزراعية، نظراً لقدرتها العالية على الانتشار السريع وتدمير المحاصيل، حيث تشكل تهديداً مباشراً

للإنتاج الزراعي، من حيث الكمية والجودة، ما يـؤدي إلى خسائر اقتصادية ضخمة للمزارعين.

وأضـاف: إن هذه الحشرة تصيب العديد من المحاصيل مثل الحمضيات، المشمش، الخوخ، التين وبعض الفواكه الصيفية الأخرى، وتتمثل خطورتها في أن الأنثى تضع بيضها داخل الثمرة، لتتغذى اليرقات على اللب الداخلي، ما يؤدي إلى تعفن الثمار وسقوطها المبكر وفقدان قيمتها السوقية.

الظروف المثالية للانتشار

وأشار م. باسل إلى أن الظروف المناخية السائدة في المنطقة، من ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة، إلى جانب توافر العائل النباتي لفترات طويلة، توفر بيئة مثالية لتكاثر ذبابة الفاكهة. الأمـر الـذي يفرض على المزارعين ضرورة المراقبة الدائمة لبساتينهم، وعدم الانتظار حتى تظهر الأعراض بشكل واضح، لأن الإصابة غالباً ما تبدأ داخل الثمرة دون علامات خارجية في المراحل الأولية.

إستراتيجية فعّالة وآمنة

وفي سياق المكافحة، أوضح رئيس دائرة زراعة جبلة، أن الحل الأمثل لمكافحة ذبابة الفاكهة هو اتباع برنامج مكافحة متكاملة وآمن، يعتمد هذا البرنامج على مجموعة من الإجراءات الوقائية والميكانيكية والحيوية دون اللجوء إلى الرش الكيميائي، وذلك لحماية صحة الإنسان والبيئة، ومنعاً لظهور متبقيات ضارة في الثمار.

وتشمل الإجـراءات التي يوصي بها المهندس باسل: جمع الثمار المصابة والمتساقطة بشكل دوري، وعدم تركها تحت الأشجار، إتلاف الثمار المصابة بالطمر العميق أو وضعها في أكياس محكمة الإغلاق، تقليل مصادر الإصابة داخل البستان وحوله. والالتزام بالنظافة الزراعية ومنع تراكم المخلفات العضوية.

دعوة للتعاون والالتزام

وفي ختام حديثه، شدد المهندس باسل على أن نجاح المكافحة، يعتمد بشكل رئيسي على التعاون الجماعي بين المزارعين، قائلاً: المكافحة الفردية غير كافية، التنسيق الجماعي بين المزارعين في المنطقة الواحدة هو العامل الحاسم في كسر دورة حياة الذبابة.

وأكد أن المكافحة تتطلب مراقبة مستمرة، والتزام بالتعليمات الإرشـادي، والمراقبة المبكرة، والعمل بشكل جماعي واستخدام وسائل آمنة، لضمان محصول صحي وآمن يلبي متطلبات السوق، ويحافظ على استدامة القطاع الزراعي.

تجارة غير قانونية ضحيتها الطالب..

الملخصـات الدراسـية مختصـرة وغيـر كافيـة

الحرية – دينا عبد

يلجأ بـعـض الـطـلاب إلـى الاسـتـعـانـة بالملخصات الدراسية التي تبيعها المكتبات ظناً منهم أنها تحل مكان الكتاب المدرسي، لكن ثبت بالدليل القاطع للعديد من الطلاب وأهاليهم أن الاعتماد عليها يحول دون تحقيق أهداف السياسة التعليمية ، في ظل مناهج مطورة خرجت عن النطاق التقليدي واعتمدت على المهارات.

الحرية رصدت آراء الطلاب حول الطريقة التي يعتمدون عليها في دراستهم وفيما إذا كانوا يستعينون بالملخصات أو يعتمدون على النوط المختصرة..

تقصير في تقديم المعلومة

"مجد حمدان" طالب في الصف التاسع الأساسي يشرح أنه ومن باب الإطلاع على الملخصات وجـد أن هـنـاك تقصيراً في تقديم المعلومة، مبيناً أنه لا يدرس منها إلا إذا نصحه أستاذ المادة بقراءتها بشرط أن تكون شاملة وموضوعة من قبل المدرس أو موجه المادة ، أما الموجودة اليوم في المكتبات بحسب ما ذكـر مجد فقد تم وضعها مـن قبل أشـخـاص يسعون إلى الربح وليسوا على درايـة كاملة بالمناهج، هذا إضافة إلى أسعارها التي قد لا تناسب الكثير من الطلاب حيث يبدأ سعر الملخص ١٣ وحـتـى٢٥ ألـف وحـسـب الـمـادة وعـدد صفحاتها سواء كانت علمية أو أدبية.

مختصرة وغير كافية

"رهام بلوطة" ثانوية عامة فـرع أدبي بينت أن الملخصات الدراسية لا تأتي بالنفع على الطالب ، حتى وإن كانت المعلومات المكتوبه صحيحة ، إلا أن بعضها مختصر جداً أو غير كاف ، مشيرة إلى أن الكتاب هو المرجع الأساسي للطلاب.

للأساتذة رأي

اعتبر مهند بركة مدرس مادة الكيمياء أن اعتماد الطالب في دراسته من الملخصات تأتي بنتائج عكسية على درجاته نهاية العام ، وذلـك لأن الـدراسـة منها يدفع الطالب لعدم التفاعل داخـل الصف، إضافة إلى الابتعاد عن البحث أو التفكير في الإجابة.

ضغط الدروس

ولفتت "نهاد رجب" مدرسة لغة عربية إلى أن الطلاب حين يلجؤون إلى الدراسة من الملخصات يشعرون بأن الدروس قد تكاثرت عليهم، وأن الـوقـت المتبقي لا يكفي للمراجعة ما يدفعهم إلـى تـرك الكتاب جانباً ، فيعتمدون عليها فهي بنظرهم قد تساعدهم في ترميم التقصير.

طالبات المنازل

"عفراء مصلح" مدرسة فلسفة نوهت إلى أن الملخصات الدراسية جيدة للطلاب (الأحرار) الذين يدرسون في المنزل ويفتقدون للشرح ومعرفة طبيعة الأسئلة ونماذجها ، لذلك فإن الملخص يساعد من لا يستطيع دفـع تكاليف الـدروس الـخـصـوصـيـة أو التسجيل في معهد خاص.

مراجعة بشرط!

بدورها صفاء جنيدي مدرسة اجتماعيات أشـارت إلى أن الملخصات عامل مساعد (كمراجعة) ولكن بشرط أن تكون الطالبة قد ختمت الكتاب وأعطت المادة حقها الوافي من التركيز.

مبيعات جيدة

أبو عدنان صاحب مكتبة يشير إلى أن الطلب على الملخصات يـزداد مع قـرب الامتحانات الفصلية مبيناً أن أغلب المواد المطلوبة هل للغات الأجنبية مع ترجمتها والمواضيع الهامة.

تبسيط للدروس

من جهتها ترى الموجهة التربوية فاتن عبيدو أن الملخصات هي تبسيط للدروس ذات الحشو المعلوماتي وليست بالضرورة أن تحتوي كافة معلومات الـدرس ، كما أنها لا تحقق الدرجات النهائية إلا بعد أن يكون الطالب قد أنهى الدراسة من الكتاب المدرسي مـع تـكـرار حـل أسئلة الـدورات والنماذج المطروحة.

وذكرت أن خطر تلك الملخصات يرجع إلى درجة اعتماد الطالب عليها، بحيث أنه إذا اعتمد عليها بشكل كامل، يتراجع تحصيله الدراسي 40٪ وتقل نسبة التحصيل كلما زادت درجة اعتماده على تلك الملخصات كونها تعتمد على سـرد النقاط دون التعرض للتفاصيل والشرح الموجود في الكتاب المدرسي.

صحفيو اللاذقية يناقشون دور الصحافة في تعزيز السلم الأهلي

الحرية – نهلة ابوتك

في مرحلة ما بعد التحرير، لم يعد الإعلام السوري مجرّد وسيط ينقل الحدث، بل بات فاعلًا أخلاقياً في معركة أكثر عمقاً: ترميم ما كسرته الحرب في الوعي والذاكرة والعلاقات المجتمعية. فالكلمة اليوم لا تُقاس بسرعة انتشارها، بل بقدرتها على التهدئة أو الإيذاء، على جمع الناس أو دفعهم إلى مزيد من التباعد.

هذا الدور كان محور الندوة الحوارية التي نظمها اتحاد الصحفيين السوريين فرع اللاذقية بعنوان «دور الصحافة في تعزيز السلم الأهلي»، والتي ناقشت مسؤولية الإعلام في مرحلة التعافي، وحدود تأثيره في الذاكرة الجمعية وخطاب الكراهية.

من الخبر إلى الأثر الاجتماعي

ناقش المشاركون في الندوة التحول المطلوب في الأداء الصحفي، من الاكتفاء بسرد الوقائع إلى التفكير بأثر الكلمة على المجتمع، مؤكدين أن الإعلام في هذه المرحلة مطالب بلغة مسؤولة، بعيدة عن التحريض أو استحضار الجراح، وقادرة على خلق مناخ عام يُعيد الثقة بين السوريين.

واتفق المتحدثون على أن السلم الأهلي لا يُصنع عبر الشعارات، بل عبر ممارسة إعلامية يومية، تبدأ من اختيار العنوان، ولا تنتهي عند زاوية التغطية أو نوعية الضيوف.

الصحافة المحلية ودورها في تعزيز السلم الأهلي

وفي تصريح للحرية، أكد رئيس تحرير صحيفة الوحدة محمود رسلان أن الصحافة المحلية تلعب دوراً أساسياً في ترسيخ قيم السلم الأهلي، من خلال تشكيل وعي مجتمعي قائم على نشر ثقافة التعايش، وإبراز القواسم المشتركة بين مختلف فئات المجتمع، ما يعزز الثقة المجتمعية ويفتح المجال أمام بيئة مستقرة ومستدامة.

وأشار رسلان إلى أن معالجة المسببات الجذرية للنزاعات، كالفقر والعدالة والمساواة، يجب أن تكون جزءاً من الخطاب الإعلامي المسؤول، لا هامشاً ثانوياً فيه.

الإعلام الرسمي ومساحة التحول

من جانبه، أوضح مدير عام وكالة سانا جمعه الجزار للحرية أن الندوة تناولت دور الصحافة الوطنية الرسمية في دعم السلم الأهلي خلال المرحلة الماضية، لافتًا إلى أن الوكالة عملت على توسيع دائرة الشمول عبر إضافة اللغة الكردية إلى موقعها الرسمي، إلى جانب تكثيف تغطية المبادرات والفعاليات المجتمعية والأهلية في محافظة اللاذقية وبقية المحافظات.

وبيّن الجزار أن الإعلام الرسمي يشهد اليوم تحولاً في آليات العمل، مع اتساع المساحة التحريرية، ووصول المؤسسات الإعلامية إلى الناس بشكل مباشر، ما عزز المصداقية، بعد أن كانت هذه المؤسسات خاضعة لإملاءات فرضتها المرحلة السابقة.

الإعلام والذاكرة الجمعية

وتوقفت الندوة عند التأثير العميق للإعلام في تشكيل الذاكرة الجمعية، محذّرة من إعادة إنتاج خطاب الكراهية أو تكريس الانقسام، مقابل الحاجة إلى خطاب واع يعيد سرد التجربة السورية بوصفها تجربة ألم مشترك وأمل مشترك، لا مادة للفرز أو الإقصاء.

وأكد المشاركون أن الإعلام، في زمن التعافي، مطالب بأن يكون مساحة للإنصات لا الاتهام، وللشفاء لا إعادة النزف.

في زمن التعافي، تصبح الكلمة فعلًا أخلاقياً قبل أن تكون أداة مهنية. فالسلم الأهلي لا يُبنى بالصمت ولا بالتحريض، بل بإعلام مسؤول، يكتب بوعي، وينحاز للإنسان، ويعمل على إعادة السوريين إلى فكرة البيت الواحد، مهما طال الشتات.

تأخر سقوط الأمطار أعاق تنفيذ خطة «زراعة» طرطوس

الحرية – ثناء عليان:

بلغت خطة مديرية زراعة طرطوس لزراعة المحاصيل والخضار الشتوية للموسم الزراعي الحالي نحو 17.392 هكتاراً في مختلف مناطق المحافظة.

وأكد مدير زراعة طرطوس الدكتور محمد أحمد لـ"الحرية" أن المساحات المخطط لزراعتها بالقمح لموسم 2025 - 2026 بلغت بحدود 13200 ألف هكتار في حين أن المساحة المنفذة حتى تاريخه هي 11302 ألف هكتار، كما تمت زراعة 463 هكتارا بالشعير من أصل الخطة المقررة والبالغة 550 هكتاراً، وبالنسبة لزراعة الخضراوات الشتوية فقد تمت زراعة أكثر من 1099 من أصل الخطة المقررة والبالغة 1679 هكتاراً، وزرع 8.70 بطاطا ربيعية من أصل الخطة المقررة 2600 هكتار.

وبيّن أحمد أن زراعة القمح في الأراضي المروية تتركز في منطقة سهل عكار، أما البعلية فهي موجودة في كافة مناطق المحافظة وأعلى مساحة بعلية تتركز في منطقة القدموس، لافتاً إلى أنه تم هذا العام منح مزارعي القمح خاصية جديدة وهي قرض الحسن لمزارعي القمح.

وعن الصعوبات التي تواجه المديرية في تنفيذ خطتها نفى أحمد وجود أي صعوبات مباشرة، باستثناء الظروف المناخية والتي هي خارج السيطرة، كتأخر سقوط الأمطار هذا العام، التي أخرت العمليات الزراعية وأعاقت تنفيذ خطة الزراعات الشتوية.

لافتاً إلى أن المديرية تتابع بكامل كوادرها الفنية مع الدوائر الزراعية في المناطق والوحدات الإرشادية المنتشرة في كل أرجاء المحافظة تنفيذ الخطة يومياً.

أما الصعوبات التي يواجهها الفلاحون في زراعة أرضهم يذكر د.أحمد أن الفلاحين يجدون صعوبة في تأمين مستلزمات الإنتاج (بذار، أسمدة، مبيدات، محروقات) في الوقت المناسب، وارتفاع أسعارها، ما يزيد ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ومن الصعوبات التي يواجهها الفلاحون أيضاً تردد بعضهم في زراعة محاصيل معينة بسبب انخفاض أسعارها في ذروة الإنتاج ما يسبب لهم خسارات مادية أو التأخر في دفع أسعار منتجاتهم كما حصل في محصول القمح هذا العام، إضافة إلى تساقط الأمطار لأن بعض الزراعات تتم بعد تساقط الأمطار في المحافظة، وزمنياً من 15/11/2025 ويمتد حتى 30/1/2026.

وختم مدير الزراعة مؤكداً أن مستلزمات الإنتاج متوافرة، ولكن تمّ التأخير هذا العام بتسعير بذار القمح وبالتالي التأخر بتسليم البذار للمزارعين.

تصاعد وتيرة زراعة القمح بعد الأمطار الأخيرة

الحرية – وليد الزعبي

أوضح مدير زراعة درعا المهندس عاهد الزعبي أن وتيرة زراعة القمح بدأت تتصاعد تدريجياً محفزة بالأمطار المبشرة التي هطلت مؤخراً.

وأكد الزعبي في تصريح لـ "الحرية" أن المخطط مماثل تقريباً للعام الماضي، حيث يبلغ للقمح المروي 9950 هكتاراً والمنفذ حتى تاريخه حوالي 1800 هكتار تقريباً بنسبة 20% والمخطط من القمح البعل 86500 هكتار والمنفذ حوالي 17000 ألف هكتار بنسبة 19%، مبيناً أن الأيام القادمة ستشهد قفزات في ازدياد المساحات المزروعة، وخاصة أن موعد زراعة القمح البعل يستمر حتى نهاية العام الجاري وزراعة المروي تدوم لغاية الشهر الأول من العام القادم.

وكان عدد من الفلاحين أشاروا إلى أن موعد زراعة القمح يتأخر في حوران، وذلك حتى يبدأ خلو الأرض من المحاصيل الصيفية مثل البطاطا والبندورة والذرة والباذنجان وغيرها، وجمع شبكات الري منها وتحضيرها لزراعة القمح الشتوي.

وتطرق الفلاحون إلى الازدحام الحاصل في فرع إكثار البذار بالمحافظة للحصول على بذار القمح، آملين تأمين الكميات اللازمة منه لتغطية احتياجات الموسم، وخاصة أن المتوفر في السوق الخاص لا يغطي سوى 25% من الاحتياج، والباقي ينبغي أن يوفره فرع الإكثار، علماً أن المزارعين في الموسم الفائت سلموا محصولهم لفرعي الحبوب والإكثار.

تجدر الإشارة إلى أن المزارعين يرغبون باستجرار البذار المحسن والمغربل والمعقم من فرع إكثار البذار لكونه موثوقاً ولا أي مشكلات فيه، بينما الموجود في الأسواق لا يمكن الوثوق به، وللعلم فإن سعر طن القمح في السوق يبلغ 6.5 ملايين ليرة، بينما لدى فرع إكثار البذار 5.555 ملايين ليرة، أي أقل بنحو مليون ليرة، وحسب متابعين فإن تزاحم الفلاحين ورؤساء الجمعيات الفلاحية في فرع الإكثار والتأخر في التوزيع، حيث يراجعون أكثر من مرة لهذه الغاية.

الحرية
العـدد 19 | السـنة الأولى | الأربعـاء 24 كانـون الأول 2025 م

بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة

«التمكين والشمولية» رسالة كلية التربية باللاذقية

الحرية – سراب علي

نظمت كلية التربية بجامعة اللاذقية احتفالية بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، تحت شعار "تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة نحو تربية أكثر شمولاً "، بحضور رئيس الجامعة الدكتور إياد فحصة ومدير الشؤون الاجتماعية والعمل محمود حاج إبراهيم ومدير الصحة الدكتور خليل آغا.

وضمن الاحتفالية التي أقيمت في قاعة المؤتمرات في الكلية نشط حوار مجتمعي جمع الأكاديميين والناشطين المجتمعيين من ممثلي الجمعيات الأهلية و الخيرية في المحافظة التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة، أكد فيه المشاركون على تعزيز الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الأهلية وتنفيذ حملات توعية مجتمعية مستمرة لتغيير الصور النمطية وبناء ثقافة تقبل التنوع، وضمان فرص عمل عادلة وبيئات تعليمية وعملية دامجة.

وأكد مدير الشؤون الاجتماعية والعمل محمود حاج إبراهيم في كلمته على المكانة الفاعلة للأشخاص ذوي الهمم في المجتمع.

واستشهد على قدراتهم بالإنجازات العلمية والأكاديمية الملموسة التي حققها العديد منهم، والتي تفوق في كثير من الأحيان ما حققه أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، ما يثبت أن الإعاقة لا تحدد مسار الإنسان ولا تحد من طموحه، فهم أصحاب مشروع وهمة.

وأشار إلى أن من أولويات المديرية رعاية ودعم هذه الفئة ، لافتاً إلى المعاهد التابعة للمديرية المخصصة للأطفال ذوي الإعاقة، حيث يخضعون لمناهج دراسية وتدريبية متخصصة تهدف إلى تطوير مهاراتهم وإعدادهم للحياة، وأضاف: نبحث دائماً عن أفضل السبل لدعمهم في دراستهم وعملهم وحياتهم الأسرية، ونسعى من خلال برامج التعليم والتأهيل إلى إدخال أدوات ومهارات جديدة تساعد هؤلاء الأطفال على بناء حياتهم. وختم كلمته بحثّ ذوي الإعاقة على عدم ادخار أي جهد أو كلمة أو نصيحة يمكن أن يقدموها لمن حولهم، سواء للمدربين أو المعلمين أو أفراد المجتمع، للمساعدة في المطالبة بحقوقهم الكاملة وتحقيق اندماجهم الكامل في المجتمع.

بدوره، أكد مدير الصحة الدكتور خليل آغا على أهمية بناء أشخاص فاعلين في المجتمع ، وترسيخ فكرة أن تحقيق التربية الشمولية والتمكين الحقيقي للأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب عملاً مؤسسياً ومجتمعاً متكاملاً، وتغييراً ثقافياً في حياة هؤلاء الأشخاص ضمن المجتمع.

في تصريحها " للحرية"، أشارت الأستاذ المساعد في كلية التربية الدكتورة ريم الجهني إلى أن هذا اليوم العالمي يمثل فرصة سنوية لتجديد الالتزام المجتمعي، مؤكدة أن الإعاقة ليست عائقاً، بل هي جزء من نسيج التنوع البشري الذي يثري مجتمعنا.

وأوضحت أن اختيار الصرح الأكاديمي لإقامة الاحتفالية يأتي لتأكيد وحدة الجهود بين الجامعة والمجتمع الأهلي، ولتعزيز أهمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين فرص عمل عادلة لهم، انطلاقاً من إيماننا بقدراتهم.

قدمت الدكتورة لينا بدور، رئيسة قسم الإرشاد في كلية التربية، عرضاً سلطت فيه الضوء على حالات حقيقية لطلاب وطالبات من ذوي الإعاقة تابعوا تعليمهم حتى نالوا درجتي الماجستير والدكتوراه.

من جانبها، شرحت رئيسة جمعية بشائر النور لأطفال الداون والتوحد، وديعة قهقار منهجية الجمعية في التأهيل المبكر منذ سن السنتين، عبر برامج تربوية ونطق متخصصة، بهدف إعدادهم للمدرسة والمجتمع، نعمل لنؤكد أنهم أفراد قادرون على المشاركة والفاعلية".

وأشار الشاب شادي يوسف زردة، الذي يعاني من إعاقة بصرية منذ عمر العاشرة، إلى أن أهم المشكلات التي يعانيها ذوو الإعاقة هي عدم تقبل المجتمع لهم في فرص العمل، سواء في القطاع العام أو الخاص، رغم امتلاكهم المؤهلات.

من جانبها ، سلطت الدكتورة ربا حيدر، مديرة مشروع حماية الطفل في جمعية موزاييك، الضوء على نموذج التعاون الواسع الذي تقوده الجمعية مع شركاء محليين في مناطق جبلة والقرداحة والرمل الجنوبي والحفة، مبينة أن الهدف هو تعزيز حماية ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة لهم على مستوى المحافظة.

ورافق الاحتفالية معرضٌ للأعمال اليدوية للأشخاص ذوي الإعاقة يضم منتجات من الخيزران والقماش والزجاج والكروشيه لتؤكد أعمالهم أن الإبداع لا حدود له .

700 مزارع استفادوا من القرض الحسن في ريف دمشق

الحرية – حسام قره باش

يُترجم الاهتمام الواضح للحكومة ووزارة الزراعة بالمحاصيل الاستراتيجية، كالقمح والشعير من خلال تسهيلات تقدم للفلاحين مثل منح القرض الحسن لتشجيع الفلاحين على زراعة القمح، كما أوضح رئيس دائرة الشؤون الزراعية في مديرية زراعة دمشق وريفها المهندس يحيى كنعان في تصريحه لصحيفة "الحرية"، مضيفاً: بتقديم التسهيلات اللازمة من خلال التنظيمات الزراعية أو الكشوف الحسية التي تتيح للمزارعين الحصول على مستلزمات الإنتاج من المصارف الزراعية بالإضافة إلى إمكانية الحصول على البذار بشكل مباشر من مؤسسة إكثار البذار بواقع 250 كغ لكل بطاقة شخصية دون أي اشتراطات.

وقال كنعان للحرية: بلغ عدد المزارعين الراغبين بالحصول على القرض الحسن حتى تاريخه في دمشق وريفها حوالي 700 مزارع على مساحة إجمالية تجاوزت 1600 هيكتار، وترتكز الخطة الزراعية للموسم الحالي 2025-2026 على الخطة الزراعية المقترحة في الموسم السابق والمستندة إلى الموارد الطبيعية المتاحة للاستثمار الزراعي من التربة والمياه.

وفيما يخص القمح، بيّن كنعان أن المساحة المخططة لزراعة القمح الموسم الحالي تقدر 14 ألف هيكتار ولمحصول الشعير 5500 هيكتار ، وبما أن الموسم الزراعي ما يزال في بدايته، لا تتجاوز نسب تنفيذ خطة زراعة القمح حتى الآن 20٪ من الخطة المتكاملة، ولا زال في مرحلة الزراعة لتأخر الأمطار وتسليم البذار ومستلزمات الإنتاج لهذا العام.

وفي سياق تصريحه عن صعوبات تطبيق الخطة الزراعية لهذا الموسم، رأى كنعان أن البلد مرَّ في مرحلة مخاض صعبة، إضافة إلى الظروف المناخية من الجفاف واحتباس الأمطار ونقص الموارد المائية التي أثرت على النشاط الزراعي بمجمله، وصعوبة توفر مستلزمات الإنتاج وغلائها وعدم توفرها بالشكل المطلوب، فالأزمة ما تزال تلقي ظلالها على الواقع الزراعي ولم نصل إلى مرحلة إمكانية تأمين المستلزمات 100٪ وهناك بعض المعاناة بتأمينها كما قال.

قبل وبعد التحرير

هناك تفاؤل كبير بموسم أقماح جيد هذا العام مع تزايد وتحسن الهطولات المطرية عن الموسم الماضي، وقد أبدى رئيس دائرة الشؤون الزراعية تفاؤله بموسم مبشر بالتزامن مع تعافي البلد وعودة النشاط الزراعي للفلاحين وزراعة أراضيهم، مبيناً وجود أكثر من 28 ألف مزارع نزحوا عن أراضيهم وهجروها خلال سنوات الأزمة والثورة والطلب منهم العودة إليها لزراعتها بعد تحقيق النصر والتحرير.

ولفت كنعان إلى أن العمل الزراعي اختلف بشكل جذري عقب التحرير، ففي فترة النظام البائد شهد القطاع الزراعي مواطن خلل كبيرة بسبب حالات الفساد وازدياد المعاناة في تأمين المستلزمات من بذار وأسمدة ومحروقات.

وتابع: أما بعد التحرير، فقد تولد شعورعام لدى الفلاحين بوجود توازن، وكذلك قدرتهم على تأمين حاجاتهم خاصة المازوت المتوفر رغم تحرير أسعاره وإزالة الدعم عنه في وقت لم يكن كافياً و غير متاح الحصول عليه سابقاً، وأصبحت البلد تسير على وتيرة متوازنة وعادلة في تأمين متطلبات العمل الزراعي.

المخدرات في سوريا..

جهود جبارة للداخلية لتأمين سلامة المجتمع والمواطن

الحرية – بشرى سمير

تعد قضية المخدرات في سوريا أكبر التحديات التي تفاقمت خلال سنوات الحرب حيث أثرت على مختلف فئات المجتمع، وخاصة الشباب.. تتعامل الدولة على مكافحة هذه الآفة الخطيرة على المجتمع الأفراد، وكل يوم نسمع ونرى خبراً عن ضبط كميات كبيرة من المخدرات معدة للتهريب إلى خارج البلاد.

الخبير الاقتصادي والتنموي الدكتور نوار العلي، يرى أن سبب انتشار الاتجار المخدرات وإنتاجها خلال الحرب لاسيما مادة الكبتاغون التي انتشرت على نطاق واسع، هو السعي للربح وتشجيع النظام البائد لهذه التجارة ودعمه لها ومساهمته فيها.

وأضاف في تصريح لـ"الحرية": لقد تحولت سوريا خلال السنوات الماضية من بلد عبور للمخدرات القادمة من مناطق مثل لبنان وتركيا، إلى مركز رئيسي للإنتاج والاتجار على المستوى الإقليمي والدولي.. هذا التحول مرتبط بشكل معقد بالتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها البلاد منذ اندلاع الحرب.

ولفت العلي إلى أن سوريا عبر التاريخ كانت تعدّ أحد مسارات تهريب المخدرات، خاصة الحشيش والأفيون، من مناطق الإنتاج في الشرق الأوسط إلى أسواق الاستهلاك في أوروبا والخليج.

لكن الدور السوري ظل محدوداً نسبياً خلال قبل الثورة، حيث كانت السلطات تتعامل بحزم مع هذه الظاهرة، وبعد نشوب الحرب في سوريا عام ٢٠١١ التي أدت إلى تفتت المؤسسات الأمنية والقضائية التي كانت تراقب الحدود وتضبط عمليات التهريب، فتح الفلتان المجال أمام انتشار التجارة.

ولفت العلي إلى أنّ العقوبات الاقتصادية على فرضت على سوريا بسبب انتهاكات النظام البائد، أدت إلى انكماش الاقتصاد بشكل حاد وأصبحت تجارة المخدرات مصدر تمويل للنظام ضد حربه على الشعب المظلوم، خاصة مع سيطرته على المناطق الزراعية في جنوب سوريا، وبدأت في تحويل جزء من الأراضي لزراعة نباتات مخدرة مثل القنب، الذي يستخرج منه الحشيش، ونباتات تستخدم في تصنيع الكبتاغون.

وأشار العلي إلى أن سوريا أصبحت المنتج الرئيسي للكبتاغون في العالم، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، هذه المادة المنشطة تصنع في معامل سرية في سوريا، ثم تهرب إلى دول الخليج وأوروبا عبر حدود متعددة.

سمعة البلاد

وأكد العلي أنه بعد تحرير سوريا، تواجه الدولة تحدياً جسيماً في مكافحة هذه الآفة التي أضرت بالنسيج الاجتماعي وسمعة البلاد، فقد كثفت الحكومة السورية جهودها في مواجهة تجارة المخدرات ونفذت الجهات الأمنية عمليات متعددة ضد شبكات التهريب ومراكز الإنتاج، وأحبطت محاولات تهريب كميات كبيرة عبر الحدود.

كما أعادت الدولة تفعيل القوانين الرادعة لمكافحة المخدرات، مع التركيز على ملاحقة كبار المهربين والمتورطين.

وأضاف: سعت سورية إلى إعادة بناء جسور التعاون مع الدول المجاورة والدول المعنية بمكافحة المخدرات، على الرغم من التحديات السياسية المستمرة.

كما تعمل الحكومة عبر مراكزها العلاجية على معالجة وإعادة تأهيل للمتعاطين والمدمنين رغم محدودية الإمكانات.

ضبط الحدود

من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة هو ضبط الحدود الطويلة والقريبة مع دول الجوار مثل العراق وصعوبة السيطرة على الحدود الشرقية والبرية بشكل كامل، و الأوضاع الاقتصادية الصعبة وانتشار البطالة بين الشباب.

منوهاً بأن الحملات المضادة للمخدرات حققت بعض النجاحات الملموسة في ضبط عمليات تهريب كبيرة، لكن الطريق لا يزال طويلاً ولابدّ من وجود إستراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات تجمع بين الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مع تعاون إقليمي فعّال خاصة مع الدول المجاورة التي تشكل أسواقاً للمخدرات السورية، وأخيراً لابدّ من دعم دولي في إطار مكافحة الجريمة المنظمة دون شروط سياسية.

تدهور الصحة الجسدية والنفسية

من جانبها الخبيرة الاجتماعية والنفسية نادين بلال أشارت إلى خطورة المخدرات على الشباب والتي تؤدي إلى تدهور الصحة الجسدية والنفسية، إذ تسبب تلف الدماغ والجهاز العصبي وأمراض القلب والكبد، كما تؤدي إلى ضعف المناعة وزيادة خطر العدوى إضافة إلى الإضرار النفسية من الاكتئاب والقلق والذهان و اضطرابات الشخصية.

تدني المستوى التعليمي والأكاديمي

أيضاً تسبب تدني المستوى التعليمي والأكاديمي وتلعب دوراً كبيراً في زيادة السلوكيات الخطرة والانحراف، ما ينعكس على المجتمع وتنتشر الجريمة وتؤثر على مستقبله المهني الوظيفي، وتسهم في تفشي الفقر والبطالة وتفكك العلاقات الأسرية والاجتماعية. مؤكدة ضرورة تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية وتطوير التشريعات والقوانين الرادعة ودعم برامج التوعية في المدارس والجامعات وتوفير البدائل الترفيهية والرياضية للشباب.

مراقبة الأبناء

منوهة بدور الأسرة في مكافحة هذه الآفة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تعزيز التواصل والحوار داخل الأسرة ومراقبة الأبناء دون إشعارهم بذلك أو الضغط عليهم، ومعرفة مصدر المال الذي ينفقونه والحوار معهم وتوعيتهم والسعي لملء أوقات الفراغ بأنشطة مفيدة.. وعلى المدارس والجامعات إدراج برامج توعوية في المناهج الدراسية وتدريب المعلمين على اكتشاف حالات التعاطي والعمل على تنظيم ورش عمل وأنشطة توعوية منتظمة.

جهد وطني شامل

وأكدت بلال أن مكافحة المخدرات في سوريا تتطلب جهداً وطنياً شاملاً يشمل الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية والتعليمية والأسر. فالوقاية تبقى أكثر فعالية من العلاج، وتحتاج إلى برامج مستدامة تراعي الظروف الخاصة للشباب السوري في المرحلة الراهنة وآفة المخدرات تتطلب معالجة شاملة تجمع بين الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للحد من آثارها المدمرة على الفرد والمجتمع.

اكتئاب الأعياد:

رأس السنة عندما يتحول الاحتفال إلى ترف ورفاهية

الحرية – إلهام عثمان

تتجه أنظار العالم نحو الاحتفالات الصاخبة والأضواء البراقة في الوقت الذي يبقى فيه الكثيرون بين أربعة جدران, حيث تتشابك خيوط الأزمة الاقتصادية الخانقة مع مرارة الفقدان المتراكم، ليتحول هذا الترقب من مناسبة جميلة إلى أوجاع, هذه الظاهرة النفسية والاجتماعية تعرف بـ "اكتئاب الأعياد"، والتي تتجاوز مجرد الحزن العابر، تضرب عمق النسيج الاجتماعي وتكشف عن هشاشة الوضع النفسي للمواطن السوري الذي يجد نفسه عاجزاً عن مجاراة بهجة المناسبة بشتى أشكالها.

الفقدان والعجز

بينت الخبيرة الاجتماعية آية رضا من خلال حوار خاص مع صحيفة "الحرية" أن اكتئاب الأعياد يعد ظاهرة عالمية حقيقة، لكنها في الواقع السوري تأخذ أبعاداً كارثية، فبدلاً من الشعور بالبهجة، يواجه الكثيرون موجة من الحزن العميق، تتغذى بشكل أساسي من "الفقدان"، هذا الفقدان لا يقتصر على الأحبة الذين غيّبتهم الحرب أو الهجرة, وأن التناقض الصارخ بين الذاكرة الجمعية للأعياد السابقة المليئة بالدفء والوفرة، والواقع الحالي المليء بالضغوط، يؤدي إلى شعور حاد بـ "العجز", هذا العجز هو المحرك الرئيسي للاضطرابات النفسية.

لافتة إلى أن الأزمة الاقتصادية تعد السبب المباشر لذلك الاكتئاب، وأن المناسبات السعيدة، كالأعياد، تعمل كـ محرك لهذه المشاعر، حيث تفرض على الفرد مواجهة واقعه المؤلم في وقت يُفترض فيه أن يكون سعيداً.

صمام أمان

كما أن الفقدان والهجرة أديا إلى تفكك الروابط العائلية التقليدية التي كانت تشكل صمام أمان في الأعياد، حسب منظور رضا, فالكثير من العائلات باتت مشتتة بين المنافي والوطن، ما يجعل التجمعات العائلية ناقصة ومؤلمة، حيث يغلب الحنين إلى الغائبين على فرحة الحاضرين.

ولتقديم تشخيص دقيق وحلول عملية, أشارت رضا إلى أن السبب الجذري لاكتئاب الأعياد في سوريا هو تراكم الصدمات وغياب الأفق, وتقول: الأعياد هي محطات تقييم غير معلنة, فعندما يجد الفرد نفسه في نهاية عام آخر دون أي تحسن ملموس في حياته، بل ربما تدهور، فإن هذا يولد إحباطاً هائلاً, وأن الفقدان الاقتصادي والنفسي يندمجان ليشكلا حالة من اليأس المعمم.

حلول إسعافية

ومن الحلول التي قدمتها رضا: أنه يجب على الأفراد والمجتمع إعادة تعريف معنى العيد، والتركيز على القيمة المعنوية بدلاً من المادية, الاحتفال يجب ألا يكون مكلفاً، بل يمكن أن يكون لقاءً بسيطاً يعتمد على الدعم العاطفي المتبادل, محاولة توجيه التفكير نحو النعم المتبقية (الصحة، وجود بعض الأحباء), كآلية دفاع نفسية ضد مشاعر الفقدان, التشجيع على الاستفادة من خدمات الدعم النفسي المتوفرة، حتى لو كانت محدودة، والاعتراف بأن الاكتئاب في هذه الظروف هو رد فعل طبيعي وليس ضعفاً.

وتؤكد رضا على أنه لا يمكن فصل الصحة النفسية عن الجيب, عندما يعجز المواطن عن تأمين التدفئة أو الطعام، يصبح الحديث عن بهجة العيد نوعاً من الترف المؤلم.

الحلول النفسية وحدها لا تكفي؛ يجب أن تكون هناك حلول اجتماعية واقتصادية تخفف من الضغط, تفعيل دور الجمعيات الأهلية والمبادرات المحلية لتقديم دعم عيني (سلال غذائية، وقود تدفئة)، وتوجيهها نحو الأسر الأكثر عوزاً لتمكينها من إقامة الحد الأدنى من طقوس العيد.

إلغاء ثقافة المظاهر

وهنا شددت رضا على دور الإعلام والمؤسسات الاجتماعية للعمل على تخفيف الضغط الاجتماعي المرتبط بالبذخ والمظاهر، والترويج لثقافة الاحتفال البسيط والتضامن, و تنظيم فعاليات مجتمعية مجانية أو منخفضة التكلفة (مثل تجمعات في الحدائق العامة أو المراكز الثقافية), و كسر العزلة وتوفير مساحة للبهجة المشتركة دون تكاليف باهظة.

وختمت رضا: بأن الأعياد في سوريا هو جرس إنذار يكشف عن عمق الأزمة الإنسانية, لا يمكن معالجة هذه الظاهرة بجرعات من التفاؤل المصطنع، بل تتطلب مقاربة واقعية تبدأ بالاعتراف بمرارة الفقدان وعجز الاقتصاد. حتفالات , يكون "احتفالاً لناس وناس" حسب تعبيره, فمع تدهور قيمة العملة وارتفاع الأسعار الفاحش، تحولت أبسط متطلبات الحياة وأبسطها الاحتفال, من طعام وزينة وهدايا، إلى رفاهية لا يقدر عليها سوى شريحة ضيقة من المجتمع.

تجاهل المناسبات

هذا التفاوت الاقتصادي يخلق جرحاً اجتماعياً عميقاً، وفق رأي رضا، حيث تقتصر الاحتفالات الصاخبة وحفلات رأس السنة الباهظة على فئة قليلة، بينما يجد غالبية السوريين أنفسهم مضطرين لـ "تجاهل" المناسبة، وهنا بينت رضا أن هذا التجاهل القسري ليس اختياراً، بل هو نتيجة مباشرة لـ "القدرة الشرائية المنهارة"، ما يولد شعوراً بالإقصاء والفشل لدى رب الأسرة الذي يعجز عن تأمين "بهجة العيد" لأطفاله, وأن الاحتفال بغض النظر عن نوعه، يعزز الشعور بالظلم الاجتماعي والاقتصادي لدى الكثيرين ويزيد من حدة الاكتئاب.

مقارنات قياسية

ضغوط المظاهر والعزلة القسرية تُضاف الضغوط الاجتماعية إلى الأعباء النفسية والاقتصادية ، ففي زمن وسائل التواصل الاجتماعي، يجد الأفراد أنفسهم عرضة لمقارنات قاسية بين واقعهم المتردي والمظاهر الاحتفالية المبالغ فيها التي ينشرها الآخرون، هذه المقارنات تزيد من الشعور بالدونية وتدفع الكثيرين إلى "العزلة القسرية لتجنب اللقاءات الاجتماعية التي قد تتطلب نفقات أو تفتح باباً للمقارنة وفق رأي رضا.

كيف غيّرت وسائل التواصل الاجتماعي شكل الاحتفال بالأعياد؟

الحرية – مها يوسف

لم ينعكس التطور التقني على الحياة المهنية للبشر فحسب، بل دخل في صلب عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية، حيث غيرت وسائل التواصل الاجتماعي شكل الاحتفال بالأعياد بشكل واضح ، فبعد أن كانت الأعياد ترتبط بالزيارات العائلية والتجمعات المباشرة، تحولت لدى كثيرين إلى احتفالات «أونلاين» تقوم على المشاركة الرقمية وتبادل التهاني عبر الشاشات.

ومع انتشار منصات مثل إنستغرام وسناب شات وتيك توك، إضافة إلى تطبيقات المراسلة كـ واتس آب وماسنجر، باتت المعايدات الافتراضية بديلًا عن الزيارات الشخصية، ولاسيما في ظل التباعد الجغرافي الناتج عن الهجرة، والظروف الاقتصادية التي حدت من التنقل والتجمعات، ماجعل العيد تجربة جماعية افتراضية أكثر منها واقعية.

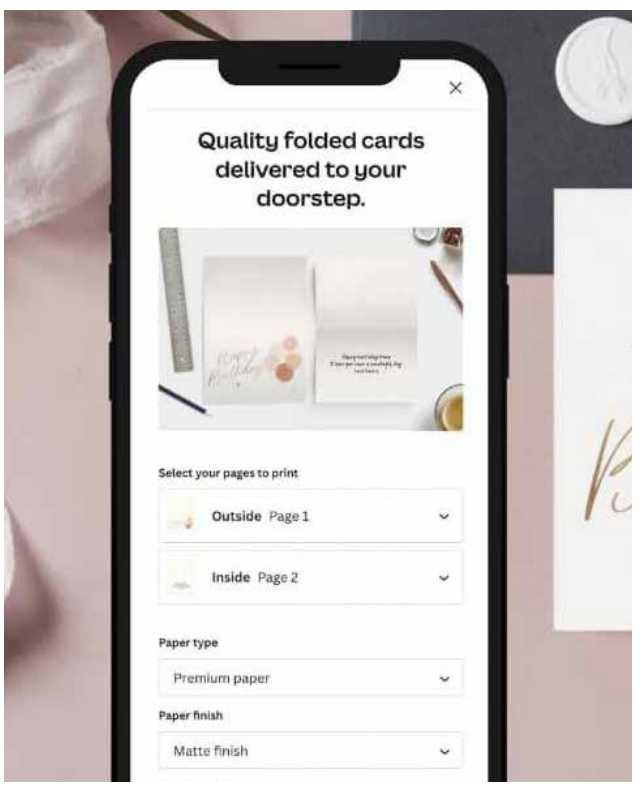

تقريب المسافات

أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تقريب المسافات بين أفراد العائلة الواحدة، خصوصاً أولئك المنتشرين في مناطق ودول مختلفة، حيث أتاحت مكالمات الفيديو والرسائل الفورية تبادل التهاني ومشاركة اللحظات الخاصة، بما يوفر الوقت والتكاليف ويحافظ على قدر من التواصل والارتباط العاطفي بين الأقارب.

في المقابل يشير مختصون إلى أن الاعتماد المتزايد على التواصل الرقمي انعكس سلباً على الطقوس الاجتماعية التقليدية للأعياد، إذ تراجعت الزيارات العائلية المباشرة، وحلّت الرسائل السريعة والإيموجي محل اللقاءات الفعلية، ما أفقد العيد جزءاً من أجوائه الروحية والاجتماعية التي كانت تقوم على التلاقي والمشاركة المباشرة.

آراء مواطنين

يقول سامر قدح: إنّ وسائل التواصل الاجتماعي «غيّرت شكل العيد إلى حدٍّ كبير»، موضحاً أنها قللت من فرحته بالمناسبة، ويضيف أن المقارنة أصبحت حاضرة في كل تفصيل، من شكل الاحتفال إلى الهدايا، ما يخلق ضغطاً نفسياً غير مبرر. وحول تصوير الاحتفال يشير إلى أنه تحول إلى جزء أساسي من العيد لدى كثيرين، أحياناً على حساب العيش الحقيقي للحظة، لافتاً إلى شعوره بعدم الرضا في بعض الأحيان نتيجة ما يراه على المنصات، معتبراً أن ما يُعرض غالباً لا يعكس الواقع.

تفاصيل أكثر على الموقع

لغة عربية من سوق الخردة تجتاح مواقع التواصل ومقاطع الريلز!

الحرية - جواد ديوب

كان أجدادنا العرب -وعلى العكس من جماهير وسائل التواصل والتكتوك والإنستغرام- يتفننون باللغة العربية الفصحى في تسمية درجات الحب و"العُوَيْرِقَات" (تصغير كلمة فارق) بين كل درجة مثل: الهوى، والصبابة، واللوعة، والوجد، والشجو، والسهد، والوله... إلخ وأفكر كيف أن جماليات هذه التسميات المجدولة مع معانيها وآثارها النفسية كانت تصيب المحبّين في قلوبهم وأجسامهم وعقولهم وأرواحهم فتتركهم تارةً مثل "مجنون ليلى" هائماً مع غزالات الفلا، وتارةً مثل فارسِ بني عبس عنترة بن شدّاد الذي قال لعبلة:

"اطلبي الإيوان أحمِلُهُ على راحتيّ
كِسرى وهامات العَجَمْ/ أو سَليني البيدَ مهراً أو سَلي ما وراء البيدِ من طيبِ النّعَمْ"

فيما بعض العاشقات الهائمات بعشّاقهن يتحوّلن إلى طريدات أو شريدات أو هائمات يقُلنَ الشعر ترويحاً عن قلوبهن، مثل ليلى العامرية، وولّادة بنت المستكفي التي قالت:

"ترقّب إذا جنّ الظلامُ زيارتي/ فإنّي رأيتُ الليلَ أكتمُ للسرّ/ وبي مِنكَ ما لو كانَ بالشمسِ لم تلُحْ/ وبالبدر لم يطلع وَبالنجم لم يسرِ"، أو ما قالته حفصة بنت الحاج الركونيّة: "أغارُ عليكَ من عَينَيّ رقيبي/ ومنكَ ومن زمانِكَ والمكانِ.. ولو أنّي خبأتُك في عيوني/ إلى يوم القيامةِ ما كفاني".

وأحزنُ كيف تحولت اللغةُ العربية بين يدي بعض شباب هذه الأيام إلى لغةٍ خردة؛ كأنهم جلبوها من سوق الأدوات المستعملة أو من سوق البالة. كأنهم يعلكونها ويدعكونها ويمرّغونها بوحل الفيسبوكيات ومهاترات الذكاء الاصطناعي الذي يمسخها بدوره كأنما هناك "هجمة حقيقية" تجاه اللغة العربية وتاريخها وأصالتها، لدرجة تجعل المستمعين إلى كوارث النطق الاصطناعي ينفرون فعلاً من إكمال المقطع، بل أصبح الكثيرون من الأجيال الحالية يبتعدون عنها كأنها "وصمة عار" أو موضة قديمة يجب عليهم التخلص منها.

خيطُ الإخلاص الرفيع!

أعيد أحياناً مشاهدةَ حلقات من مسلسل "الكواسر" (لكاتبه هاني السعدي)، وحلقات من مسلسل "الزير سالم" وأستمتع بنُطق الممثلين للغة العربية، يا إلهي ما أجملَ هذه الحوارات المشغولة بصدق! بل من شدة إتقانهم وشدة اندماجي بالمَشاهد كثيراً ما أنسى أنهم يتحدثون باللغة العربية الفصحى!

إنه فعلاً ذاك الخيط الرفيع بين أن تجعلنا ننجذبُ إلى لغتك الحوارية ولغتك البصرية أو أن تجعلنا "نكفر" بكَ وبمن علّمك العربية، وبمن أفسح لك المجال لتكتب بها السفاسف سواء في الدراما أو على صفحات التواصل الاجتماعي.

قد يبدو للحظة أن الأمرَ عاديٌّ وأنها مجرّد كلمات للتسلية هائمة في هذا الغبش الأزرق للفيسبوك؛ لكن هذه السفاسف أصبحتْ عادة مخيفة تكاد تطيح ليس فقط بجماليات اللغة العربية بل حتى بأبسط قواعدها الإملائية، وبالتالي بمكوّن من مكونات شخصيتنا؛ فاللغة على ما تقول الحكمة "هي وعاءُ الكينونة".

مصائب إملائية!

أمّا أكثرهم إزعاجاً لي شخصياً؛ فهو ذاك أو تلك التي تكتب مثلاً: "هل الغنية حلوة" أو "هل الممثل فلّاح" دون ان يكون القصد هو سؤال يبدأ ب(هل) إنما المقصود هو (هالغنية الحلوة، هالممثل الجميل)... وليتهم كتبوها بهذا الشكل على الأقل؛ بشكل لا يكلّفهم تعباً ولا مالاً ولا فضيحةً ولا مَنْ يشتمون!

هذه عيّنة بسيطة قد تكون مضحكة لكنَّ المصائب الإملائية والنحوية؛ أصبحت هي السائدة من دمجٍ للعربي بالإنكليزي، ومسْخِ الإنكليزي وإبداله بأرقام ورموز، ثم الموضة الحديثة التي درجت مؤخراً باستخدام ما يتيحه الفيسبوك و"الواتساب" من "إيموجي" ورموز لترتيبها جوارَ بعضها وتشكيل جُملٍ ألغازٍ أو جُملٍ يَعدُّها أصحابها أنها "النهفات الخارقة" أو نُكتُ الموسم وقنابله المضيئة.

ترفقوا بقلوبنا!

لست أدعو بالطبع إلى أن يدبّج الشباب قصائد معلقات، ولا أن يبتدعوا أشعاراً عابرة للزمن والثقافات، مثل تلك التي ابتدأت بها مقالتي، ولست أدعوهم إلى لغة عربية "خشبية" غير مفهومة؛ فتصّور يا عزيزي "المتفسبِك" أن تقول: اللهم إنّي أسألك امرأةً عيطموساً، بَهْنانةً!

أو أنْ تدعين ربّك في جوف الليل يا عزيزتي "الإنستغراميّة"" فتقولي: يا ربّ اعطني زوجاً سِنخفاً، رخّاخاً!

لكن على الأقل إنْ لم ترغبوا أن تترفّقوا بقلوبنا وعقولنا... فترفقوا بهذه اللغة العربية العظيمة!

على ما يبدو

أغنية وموال

علي الرّاعي

"من لم يستطع، أو تستطيع أداء الموّال، حتى لا أقول تأليفه أيضاً؛ فهو ليس مطرباً، وليست مُطربة".. ذلك ما تردد على لسان أكثر من ناقدٍ للموسيقا والغناء.. هو قد يكون مُغنياً جيداً، لكنه بالتأكيد ليس مُطرباً، وشتّان ما بين المُطرب والمُغني، لاسيما إن كان هذا المُطرب من بلاد الشام؛ ففي هذه البلاد كان منشأ هذا اللون الغنائي، والذي أصبحَ ملمحاً ثقافياً أيضاً لاسيما على صعيد التأليف والأداء، وذلك للتحدي الكامن فيهما..

فعلى صعيد النص؛ فإنّ كلمات لا تتعدى الخمسين كلمة، هي كافية لتسرد من خلالها، ما يُمكن أن تسرده رواية، ومن ثمّ فالتحدي هنا يكمن في التكثيف أولاً وفي الشروط الصارمة والوزن، فكما هو معروف؛ فإنّ موّال العتابا، هو أحد أنواع الزجل الستة عشر والتي هي أي الزجل الذي تقوم عليه تسعين بالمئة من الأغاني العربية في بلاد الشام والرافدين على وجه الخصوص..

غير أن موال العتابا الذي يقوم على أشطرٍ ثلاثة بذات التفعيلات لكلمات لا تتجاوز الثلاثة، يُمكن أن يكون فصيحاً، وهذا نادراً، ويُمكن أن يكون بالمحكية، تلك الأشطر الثلاثة تنتهي بذات الكلمة، غير أنها تختلف بالمعنى حسب مجيئها في نهاية التركيب، وهنا "جناس" لتحدٍ آخر، أشطر ثلاثة تُختم، والأصح تُقفل بشطر رابع، ويُسمى القفلة، والذي عليه رد الباب على البيت، ذلك أن نص الموال بكامله يُطلق عليه "بيت عتابا" أيضاً، ذلك الباب الذي يُقفل على البيت ينتهي بخاتمة الحكاية وهي كلمة تنتهي بالباء الساكن، وفي حالات أخرى بحرفي النون ألف "نا" والتي تتبع هنا بجمل "الميجنا" الكثيرة، أي ما يتطلب شطراً خامساً..

أما على صعيد الأداء فيحتاج الموال إلى التلوين الأمر الذي يتطلب قدرات صوتية هائلة لأداء هذه التنويعات بين قرار الصوت وجوابه، ولذلك كان المطربون الذين يؤدون الموّال قلة، ويشهد لهم بالتمكن والحرفية..

الموّال الذي كان يُقدم قبل أقل من عشرين سنة مرت في كل أغنية مهما كانت شواغلها، وأحياناً تصل المواويل في الأغنية إلى ثلاثة، موّال قد يبدأ به المطرب في أول الأغنية، أو قد يؤجله لمنتصفها أو في ختامها، وفي كل الحالات ليس من أغنية دون أن تُرفق أو تتضمن موالاً.. وفي ذلك الزمن ظهر عمالقة الأغنية في بلاد الشام الذين لاتزال الذاكرة مُفعمة بمواويلهم.. إلى أن تخلت الأغنية عن الموال عند الكثير من المُغنين، وذلك بعد احتكار الفضائيات، التي كانت أول حروبها أعلنتها على الموال، وبخسارته ضاعت الأغنية في هباء "الكليب"..

متلازمة «الأنا».. وهم التميز والفرادة

الحرية – لبنى شاكر

تحتل "أنا" موقعها في بداية الكلام، وتتباهى بكونها "ضمير رفع منفصلاً في محل رفع مبتدأ"، وعلى هذا نادراً ما نلتقي بها في نهاية جملة ما، فكيف حين تأتي "مُفخّمة" على مبدأ "أنا من ابتكر الفن الفلاني في سوريا"، و"أنا من أسس النظرية المشهورة"، و"أنا الأفضل والأول ووو ..."، والحقيقة أنّ هذه المتلازمة استباحت تصريحات العديد من الفنانين والأدباء والإعلاميين، وما باتوا يُعرفون بـ "المُؤثرين"، وكل من أتاحت له طبيعة عمله، عدداً من المتابعين والمُهتمين، وهؤلاء بطبيعة الحال ليسوا أكثر من مادحين ومصفقين، يدورون في فلك الشخصية ولا يعنيهم نتاجها فعليّاً، وإلا لفكروا قليلاً قبل كتابة تعليقات على مبدأ "خُرافي وصاعق ومُبهر"، وأعادوا النظر في كمّ المجاملات الصادر عنهم مجاناً "للقامات" التي يصفونها بالمُذهلة والمُبتكِرة وصاحبة الفضل على أجيال من السابقين واللاحقين!.

يستطيع صاحب "الضمير المنفصل" أن ينشر نفسه كظاهرة ويصنع له جمهوراً من الإعجابات والتعليقات

ولا ينتهي فعل "الأنا" هنا، فعدا عن سهولة الادعاء بالتميّز والفرادة بغض النظر عن القيمة الحقيقية لأي عمل، يصلح القول إنّ الدافع لأي جهد أو بحث عند أصحاب الضمائر المنفصلة، لا يتجاوز كونه بحثاً عن أمجاد شخصية، ومشاعر بالتفوق والاستعلاء على أفكار الآخرين، فينسبون لذواتهم إنجازات وهمية، يرونها متفوقة وخارجة عن أي سياق أو تطور، ويتنكرون لكل من سبقهم في الزمن والجهد..

تفاصيل أكثر على الموقع

ارتفاع حرارة النمو الاقتصادي

يسرى المصري

تتحرك الأرقـام ببطء ولكن بثقة، وقد لا يلاحظ البعض التحول الحاصل في بيئة الأعمال في سوريا.. لأسباب يمكن حصرها بين قوسين مابين (تسارع التأسيس واستمرار التحديات).

لكن الجسد الاقتصادي المنهك والبارد بدأت مؤشرات الصحة تظهر عليه، عبر ارتفاع مؤشر حرارة النمو الاقتصادي، وما يعزز هذا الـرأي ما تشهده سوريا من تحولٍ اقتصادي ظاهرٍ مع الإعلان عن ارتفاع قياسي في عدد الشركات المسجلة خلال العام الجاري 2025، ما يعتبر بحق مـؤشـرًا على عـودة تدريجية للنشاط التجاري وانتعاش مبادرات الأعمال، إذ تُظهر البيانات الحكومية والتحليلات المتاحة صـورة حديثة لبوادر انتعاش من جهة، مع استمرار وجود تحديات هيكلية من جهة أخرى.

وبالـعـودة إلـى تفاصيل النمو الاقتصادي ومـلامـحـه أعلنت وزارة الاقـتـصـاد والصناعة السورية أن عدد الشركات المسجلة منذ بداية عـام 2025 وحـتـى نهاية تشرين الثاني بلغ 11,172 شركة، وتكشف تفاصيل التسجيلات عن طبيعة هذا النشاط الاقتصادي الجديد حسب توزيع الشركات المسجلة حتى تشرين 2025.

وحـسـب إحـصـاءات وزارة الاقـتـصـاد بلغ السجل الـتـجـاري الفردي(8،693) شركة 78% مشاريع فردية صغيرة.

وبلغت شركات الأشخاص (تضامن/توصية) 1،044 شركة بنسبة 9% أغلبيتها شركات تضامن (942 شركة). وبـلـغ عـدد شركات الأمـوال 1،435 شركة بنسبة 13% أغلبها (1،418) شركة محدودة المسؤولية.

يُلاحظ من الأرقام أن النمو يتركز بشكل أسـاسـي فـي المشاريع الـفـردية الصغيرة (السجل التجاري الفردي)، ما يشير إلى انتعاش فـي قـطـاع الأعـمـال لـلـمـشـاريـع الصغيرة والـمـتـوسـطـة، أكـثـر مـنـه فـي استقطاب استثمارات كبيرة القيمة، وفي المقابل، فإن عدد شركات المساهمة المسجلة كان (17 شركة)، ما يدل على أن الاستثمارات الضخمة التي تتطلب هذا الشكل القانوني لا تزال في مرحلة مبكرة.

ولاشك أن الإجراءات الحكومية التي أعلن عنها تساهم في تفسير هـذا التسارع في وتـيـرة تسجيل الـشـركـات، ولاسيما تسهيل الإجـــراءات، حيث يُعزى الارتـفـاع في الأرقـام إلى جهود حكومية لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات، كما يعمل القطاع الخاص على تقديم استشارات متخصصة لتسهيل هذه الخطوات. أضف إلى ذلك تطوير البنية التحتية الخدمية إذ أعادت الوزارة في تموز 2025 افتتاح مديرية الشركات فـي دمـشـق، بعد إعـادة تأهيلها، بهدف تقديم خدمات أكثر مرونة وجودة للمستثمرين.

كما أن الـتـوجـه نحو الرقمنة واعتماد الـوزارة على برنامج بنك المعلومات التجاري الجديد، وهو قاعدة بيانات موحدة تهدف إلى أرشفة وأتمتة بيانات الشركات وربط الجهات الحكومية المختلفة كان له دوراً في زيادة النمو الاقتصادي.

فالقطار يمشي وإصلاح السكة سيتم دون الحاجة إلى الوقوف أو الانتظار.

أجواء الميلاد وزينة أعياد الميلاد في جرمانا

مسرحية «ولادة مبكرة» مزيج من الكوميديا والتشويق في موسم الرياض

الحرية – ميسون شباني

تستعد العاصمة السعودية الرياض لاستقبال عـرض مسرحي جديد"ولادة مبكرة" والذي يحمل الكثير من التوقعات والآمال، حيث ينطلق في 24 من كانون الأول 2025 ضمن فعاليات موسم الرياض في نسخته السادسة. سيُعرض العمل الفني على خشبة مسرح بكر الشدي في بوليفارد سيتي وهو من تأليف وإخراج الفنان أيمن زيدان، الذي يعود إلى المسرح بعد غياب طويل. تشكل عودة أيمن زيدان إلى المسرح بعد فترة طويلة من العمل في الدراما والسينما حدثاً استثنائياً. يُعدّ واحداً من أبرز وجوه المسرح السوري والعربي، يقود عرضه الجديد بفكرة مبتكرة تجمع بين الضحك والمواقف الدرامية المثيرة.

وفي فيديو ترويجي شاركه على حسابه الرسمي في "إنستغرام"، أظهر زيـدان بعض المشاهد الكوميدية اللافتة التي ستتميز بها المسرحية، إلى جانب الرقصات الإيقاعية والشخصيات الغريبة والمثيرة التي يلتقي بها الجمهور، ما زاد من حدة الترقب حول هذا العمل.

تفاصيل أكثر على الموقع

البرد يعيد آلام الكسور والرضوض القديمة..

الشفاء يعتمد على التغذية والراحة

تفاصيل أكثر على الموقع

شجرة الميلاد

رمـز الفـرح والروحانيـة

تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يســرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد